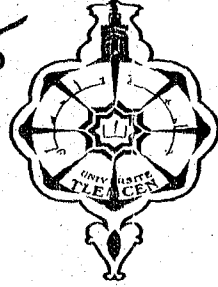


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
والعلوم الاجتماعية



جامعة أبي بكر بلقايد  
تلمسان

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان\*  
كلية الآداب والعلوم  
مكتبة اللغة و الآداب العربية

قسم اللغة العربية وآدابها

سجل تحت رقم: 05  
2011  
تاريخ: \_\_\_\_\_  
موقع: \_\_\_\_\_

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات العربية بعنوان :

الرتبة في الجملة الاسمية و دلالتها البلاغية  
سورة آل عمران نموذجا

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. سيدي محمد غيثري رئيسا  
د. عبد الجليل مصطفىاوي مشرفا  
د. المهدي بوروبة عضوا مناقشا  
د. خير الدين سيب عضوا مناقشا

إعداد الطالب

حمزة دحماني

السنة الجامعية

1427-1428 هـ / 2006-2007 م





# الإهداء

إلى التي سهرت طيلة ستين تنظير مثل هذه الأيام، وأنا أنفق في طموح  
إلى حور، إلى روح والدتي مرحباً الله.

إلى من جدد في سيدك تعليمي ولا زال على عهدك وكان له من  
أمراد، إليك يا أبي.

إلى أبناء أخواتي محمد أمين بومدين بلقيس وفاء، وإلى العائلة  
الكرامة صغيرة وكبيرها ذكرها وأنتما.

إلى إخواني وأحبائي وكل أصدقائي الذين ساهموا في إثراء هذا  
البحث بكثيرهم أو نضائهم أو حتى تشجيعاتهم لنا، وإلى من يحبون للناس الخير.

إلى كل مدافع بالطرق العلمية عن اللغة العربية الفصحى، إلى هؤلاء جميعاً

أمدى هذا الإجازة العلمي المتواضع خدمة للعربية والعروبة، والذي لا  
من وراءه إلا أجر مجهد أصاب أمره ريب والله من وراء القصد.

الطالب:  
حمزة دحماني



# الجملة العربية

الحمد لله رب العالمين . الذي وفقني لإنجاز هذا البحث والذي آمل أن يجده  
اللغة العربية الشريفة لغة الضاد .

أقدم أولاً لشكري لأستاذي المشرف الدكتور عبد الجليل مصطفى أوى  
الذي قدم لي كل التسهيلات والمساعدات فضلاً عن التوجيهات والنصائح التي  
كانت تنير لي الطريق في هذا العمل .

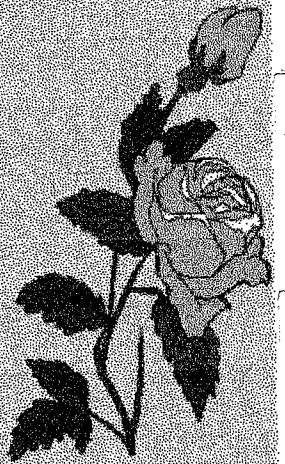
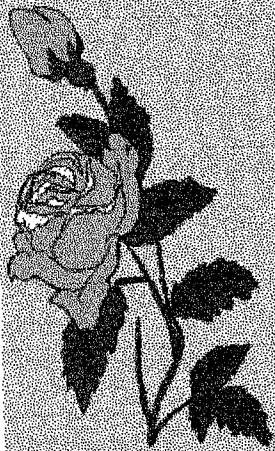
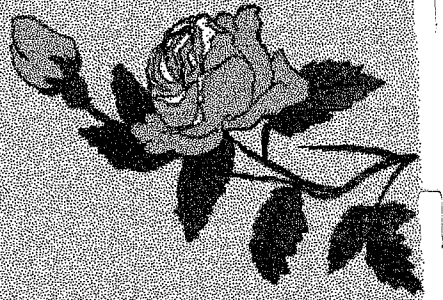
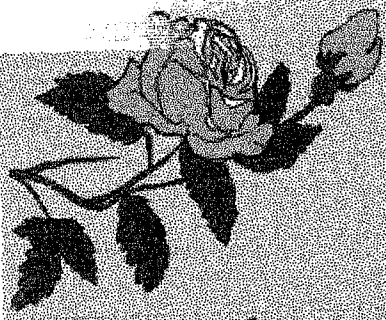
كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين  
سيقروا بتقوم هذا البحث .

كما لأتسي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية  
بجامعة العربية السعودية والذي زودنا بمطبوعات ومجلات ومخطوطات  
التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث .

وختاماً ما أشكر أساتذتي في مختلف الأطوار التعليمية ومن ملأوا  
قلبي بالعلم والعون في إنجاز هذا البحث الذي ظهر إلى الوجود بفضل هذه الجهات .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَعْرِفَةُ  
تَأْتِي بِهَا



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللغة العربية لغة غنية راقية حصنها القرآن الكريم وحافظ عليها وأزرها، وصانتهما  
عناية العباقرة من السلف بجهود متظافرة في زمن داهمها فيه الخطر، فاهتموا بلم شتاتها  
وجمع شواردها ونوادرها ونظروا وقعدوا لها، فجعلوا منها لغة الاشتقاق، حتى وصلت إلى  
الخلف من أبنائها تراثا جمع العبقرية العربية في مرحلة من مراحل نضج الحضارة العربية  
الإسلامية في جوانبها الفكرية والعلمية.

فلقد شغل موضوع اللغة فكر العلماء والباحثين منذ القدم نظرا لأهميتها في جميع  
الميادين، فبدأوا بدراسة أصواتها وكلماتها لينتقلوا إلى تحليل جملها، فاختلفت الآراء الفكرية  
لكنها تتفق في هدف واحد هو محاولة الكشف عن أسرار اللغة.

وإن كل لسان هو كيان خاص ينفرد عما سواه بنظامه النحوي المتكامل ونظامه  
الدلالي المتميز، إذ أن كل لغة تخضع في ترتيب كلماتها لنظام معين، ويلتزم هذا الترتيب في  
تكوين الجمل، فإذا اختل في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه، ولقد أدرك  
اللغويون العرب بأن اللغة نظام متماسك تأخذ فيه الألفاظ بعضها برقاب بعض، فلا تظهر  
قيمة اللفظ الواحد إلا بحضور الألفاظ الأخرى على التوالي، فالكلمة المفردة مجردة لا هوية  
لها ولكن شخصيتها الدلالية تتميز عندما توضع في هيئة تركيبية بترتيب ما.

وإن الحديث عن الرتبة يكتسي طابعا جوهريا نظرا لأهميتها في بناء الجملة  
العربية، بل وفي بناء اللغة وتحديد المعاني والدلالات؛ إذ هي مبحث من مباحث النحو  
وباب من أبوابه، وأسلوب من أساليب البلاغة، ومظهر من مظاهر إعجاز القرآن، وهو  
اختيار من الاختيارات التي يجنح لها المتكلم لإزالة أمن اللبس عن كلامه.



- أردت أن تكون دراستي تطبيقية في (سورة آل عمران)؛ لأن القرآن الكريم أصل من الأصول في الاحتجاج، لا يعتره التحريف والانتحال فهو في أعلى مراتب كلام العرب.

- بيان وظيفة ودلالات "الرتبة" في اللغة العربية بصفة عامة وفي (سورة آل عمران) خاصة.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة المتواضعة لظاهرة الرتبة فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الملاحظة والتحليل والاستقراء في عرض الظاهرة، وذلك بالرجوع إلى المصنفات النحوية والبلاغية والاطلاع عليها، وهي أقوال العلماء وأراؤهم ومذاهبهم في هذه القرينة - "الرتبة" -، كما استعنت أحيانا بالمنهجين: التاريخي؛ وذلك بتتبع دراسة "الرتبة" منذ القدم إلى عصر المحدثين، والمنهج الإحصائي، والمتمثل في عملية حصر هذه القرينة في سورة (آل عمران) واستقراءها.

وأما المصادر التي اعتمدت عليها في البحث فهي متنوعة من حيث الاختصاص، فإني وظفت كتب اللغة والنحو والبلاغة والتفاسير المختلفة للقرآن الكريم والتي عرضت للبحث بشكل يعين كثيرا على فهم الموضوع ومن أهم هذه المصادر والمراجع:

\* كتاب سيبويه الذي يعد العمدة في الأعمال اللغوية العربية، حيث تناول موضوع التقديم والتأخير.

\* كتب المعاني والتفسير ويأتي في مقدمتها:

\* دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والكشاف للزمخشري، وروح المعاني للألوسي وغيرها ممن خدمت ببحثنا.

\* ويضاف إلى هذه الأمهات من الكتب، مصنفات جلال الدين السيوطي كالمعجم، والإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر في النحو. وكان لابد من الاستعانة بالمراجع الحديثة الذي تناولت الموضوع بالشرح والتحليل والنقد، مستفيدة من الدراسات الحديثة في مجالات اللغة وكذا من مناهج هذه الدراسات، ومن هذه المراجع:

\* اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان الذي حاول أن يمدنا بالمصطلح الذي يخدم الدرس اللغوي.

\* ضوابط التقديم وحفظ المراتب لرشيد بلحبيب، والنحو الوافي لعباس حسن و اللذان أفاداني كثيرا في فهم الظاهرة.

\* ويضاف إلى ذلك مؤلفات أخرى ككتاب في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي

وأما البحث فقد شمل مقدمة ومدخلا وثلاثة فصول فخاتمة، فلقد عنونت المدخل "بالجملة في الدرس النحوي"، و تعرضت فيه إلى اعتناء واهتمام النحاة بالجملة، فتحدثت عن بداية الدرس اللغوي، ثم تعرضت إلى الجملة عند بن هشام باعتباره أول من خصص بابا مستقلا للجملة في كتابه "مغني اللبيب" وختمت هذا المدخل ببعض آراء المعاصرين حول العناية بالجملة.

وتناولت في الفصل الأول الجملة الاسمية في اللغة العربية، وذلك بعد أن تعرضت إلى تحديد لمفهوم الجملة لغة واصطلاحا، ثم التفريق بين الكلام والجملة، وانقسامها، وذكر آراء المعاصرين من تقسيمها إلى فعلية واسمية، وبعد كل هذا الحديث، والذي كان بمثابة تمهيد للوصول إلى الجملة الاسمية تطرقت إلى مفهوم الجملة الاسمية، ثم ركتاهان والروابط التي تربط بين ركنيها، ثم أنواع الجملة الاسمية، وختمت هذا الفصل بالعوامل المؤثرة فيها.



وتطرقت في الفصل الثاني إلى الرتبة في اللغة العربية، معرفاً إياها لغة واصطلاحاً، كما بينت أثر الرتبة في الترتيب، وما هي أنواعها، وتناولت نظرية النظم وعلاقتها بالرتبة، وكذلك تطرقت إلى الرتبة والتعليق، ودور الإعراب في الحد من حركية الرتبة، كما أشرت إلى أثر المطابقة في الرتبة خاتماً هذا الفصل بضوابط التحكم في الرتبة. وقمت في الفصل الأخير بدراسة تطبيقية للترتيب في الجملة الاسمية في سورة آل عمران، وبادئ الأمر حددت مفهوماً للسورة، وانتقلت إلى الحديث عن الترتيب لركنا الجملة الاسمية، من ترتيب مقيد وترتيب حر وبعد ذلك تعرضت إلى الحذف في هذه الجملة، وختمت الفصل الأخير بالترتيب في النواسخ مبينا دلالات هذا الترتيب. وختمت هذا البحث بخاتمة هي خلاصة لمجمل ما توصلنا إليه من ملاحظات ونتائج تعالج موضوع الرتبة في الجملة الاسمية.

إن هذا الجهد المتواضع ليس إلا محاولة علمية تنوحي منها إدراك جزء من حقيقة ما تؤديه الرتبة في الجملة الاسمية.

وإني لا أدعي الإتيان بشي جديد في هذا البحث؛ لأن النحو العربي منذ استقراء اللغة العربية وتقعيده في زمن سيبويه مازال يحتفظ بالمواصفات العامة التي تنشأ على قواعده و مصطلحاته وأبوابه. وإني كل ما فعلته هو أنني جمعت قرينة "الرتبة" في بحث واحد، وبنيت الآراء التي قالها النحاة فيها محاولاً مناقشتها بهدف التسهيل على الدارس بصفة عامة والدارس المختص عناء البحث في أمهات الكتب.

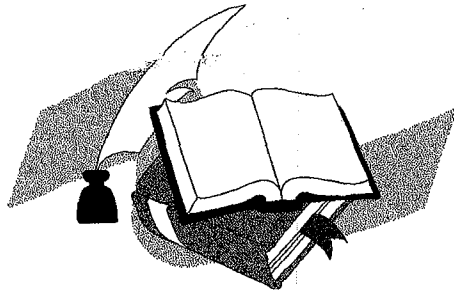
وإني لا أنسى في هذه المقدمة أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور "عبد الجليل مصطفىاوي" الأستاذ المشرف الذي قدم لي كل التسهيلات والمساعدات ولم ييخل علي بشيء، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سيقومون بمناقشة هذه الرسالة، ولكل من

ساعدني من أساتذة وأصدقاء من بعيد أو من قريب، وإلى كل الأصدقاء بقسم اللغة العربية وآدابها.

تلمسان في: 29 رمضان 1427 هـ

الموافق لـ: 22 أكتوبر 2006 م

همزة دهماني





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَشْرِعُ سُرَا

الجملة في الدرر النحوى

**1- تمهيد:**

إن العربية لا تحلو لدارسها، ولا تنتشر شذاها إلا إذا تبنت له أسرارها، ولاحت أبعادها، وكل ذلك لا يكون إلا بعد طول البحث والنظر، والتقليب، والمجاهدة، إذ الجملة هي الأساس الأول الذي يجب أن يعرف في أي لغة من اللغات التي يراد تعلمها، وتعد المنطلق الذي يبدأ منه لفهم ما يقال وإيصال ما يريد أن يقوله المتحدث، ولا تكون عملية الكلام تامة واضحة وجلية إلا إذا توفر ما يلي: متحدث، ومستمع، أو صورة مكتوبة للحديث لتقرأ. لأن هذه الأخيرة هي الحامل والناقل لأفكار المتحدث، وهي ما يطلق عليه اصطلاحاً الجملة. «فالجملة: صورة لفظية منقولة إلى السامع عن صورة ذهنية في ذهن المتكلم»<sup>1</sup>.

وحتى تكون الصورة الذهنية التي يدلي بها المتحدث واضحة جلية لا بد على الصورة اللفظية المعبر بها أن تكون تامة ومفهومة يحسن السكوت عليها وفي ذلك يقول ابن جني (ت392هـ): «أما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد... أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه، إيه، والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك»<sup>2</sup>.

إن المتتبع لقول ابن جني قد يجده يفرق بين نوعين من الصورة اللفظية أولاها التامة وأخرها الناقصة، أما التامة فهي التي يستفاد منها فكرة معينة ذات دلالة محدودة وهو ما عبر عنه النحاة بقولهم أثناء تعريفهم للكلام: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد

<sup>1</sup> مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-الجملة العربية بين الإهمال والاستعمال- د/عليان محمد الحازي-

العدد الرابع-السنة الرابعة-1400/1999هـ- مكة المكرمة:

<sup>2</sup> الخصائص- أبو الفتح عثمان بن جني-تح: الدكتور عبد الحميد الهنداوي - دار الكتب العلمية-بيروت-ط2



لمعناه، ويسمى الجملة<sup>1</sup>؛ وأما الناقصة فهي الصورة التي لا تفيد ولا يستطيع السامع أو القارئ أن يستجلي منها فكرة واضحة أو دلالة معينة.

وفي الوقت التي كانت الجملة هي أساس وحدة الكلام في كل اللغات كان لابد أن تحظى بعناية الدارسين والباحثين واهتمامهم شرحا وتعريفا، إلا أننا نتجاوز دراسة الجملة في اللغات الأخرى لأننا لسنا بصدد الحديث عنها في جميع اللغات بل سنقتصر على العربية فقط، ومن هنا يمكن أن نتساءل: كيف بدأ الدرس اللغوي؟.

## 2- بداية الدرس اللغوي:

لو تتبعنا تاريخ الدراسات اللغوية لوجدنا أن كثيرا من الدراسات اللغوية الأولى قد ضاع أكثرها وطمست معالمها«وإلا فأين دراسات أبي الأسود الدؤلي وغيره من اللغويين الأوائل مثل: نصر بن عاصم، وعبسة بن معدان، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وميمون بن الأقرن<sup>2</sup>. بل أين كتب عيسى بن عمر الثقفي الذي أشاد الخليل بن أحمد الفر اهدي بعمله ومؤلفيه "الجامع والإكمال" حين قال:<sup>3</sup>

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

فالأسس الأولى لدراسة الجملة العربية وأساليبها كانت مدونة في تلك الأعمال اللغوية، التي تعد المصدر أو المنبع الذي كان يستقي منه الخليل وسيبويه والفراء. و فقدان مثل هذه الدراسات أدى بنا إلى جهل بداية الدرس النحوي والبعد عن معرفة الأصول الأولى لبداية الدراسة اللغوية؛ بحيث لو وصلت إلينا لاستطعنا معرفة مدى عنايتها أو عدم عنايتها بالجملة.

<sup>1</sup> شرح المفصل - ابن يعيش - مكتبة المتنبى - عالم الكتب - بيروت - القاهرة - 1940 م: 20/1

<sup>2</sup> مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - د/عليان محمد الحازي: 148

<sup>3</sup> الفهرست - ابن النديم - دار المعرفة - بيروت - 1398 هـ / 1978 م - ص: 62

وعلى الرغم من الغموض الذي كان يحيط بداية تاريخ النحو ودرسه أرى أن الهدف الأساسي لوضع علم النحو ودراسته هو العناية بالجملة. فأبو الأسود الدؤلي لم يكن يعنيه من أمر الكلمة وإعرابها إلا حين ارتباطها وصلتها بأجزاء الكلام الأخرى وتأثيرها في المعنى العام، وتشير الروايات التي ذكرت على أن أبا الأسود حين وضع بعض الأسس للدرس النحوي كان اهتمامه منصبا حول الجملة.

ولقد وجدنا في كتاب "الإيضاح في علل النحو" الرواية التالية: «أن ابنة له قالت له ذات يوم: يا به ما أشد الحر، فقال لها الرضاء في الهاجرة يابنية. أو كلاما نحو هذا... فقالت له لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من شدة الحر فقال لها قولي إذن ما أشد الحر: ثم قال: إنا لله فسدت السنة أولادنا»<sup>1</sup>.

والمتصفح لموروثنا النحوي يجد رواية أخرى مفادها أن «ابنته قالت له يوما يا أبت ما أحسن السماء؟ قال أي بنية! نجومها. قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها قال: إذن فقولي: ما أحسن السماء!»<sup>2</sup>.

من هذه الرواية يمكن ملاحظة أن أبا الأسود الدؤلي فرق بين نوعين من الجملة، ووضح لابنته أن لكل نوع تركيبا معيناً يجب أن يراعى لتتحد المفاهيم والدلالات للجملة الاستفهامية: ما أجمل السماء؟، والجملة التعجبية: ما أجمل السماء!، وهذا كله دليل واضح على أن الجملة وما تدل عليه كانت المنطلق لدراسة علم النحو.

### 3- الجملة عند ابن هشام:

بعد الاطلاع على أمهات الكتب العربية النحوية واللغوية لم نجد سوى إشارات متفرقة هنا وهناك تشير إلى الجملة العربية، وهذا دليل واضح على أنهم لم يعطوا هذا الجانب حقه بالعناية والاهتمام؛ إذ انصبت دراستهم أساساً على الأبواب النحوية والصيغ

<sup>1</sup> الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تح: مازن المبارك - دار الفنائس - بيروت - ط: 1984/4 - ص: 89

<sup>2</sup> أخبار النحويين والبصريين - السيرافي - عني بنشره وتهذيبه فريتسل كونكو - بيروت - 1968 - ص: 19

الإفرادية كالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والمشتقات، الخ... ومن باب الإنصاف أنه لا يمكن القول بأن عدم وجود دراسة نحوية خاصة بالجملة هو إهمال القدماء لهذا الجانب في الدراسة اللغوية، بل إن كل ما جاء في مرحلة متأخرة كان نتيجة لدراسات سابقة قام بها علماء كرسوا حياتهم لبناء هذا العلم، والغريب في الأمر أن علماء العربية القدامى لم يخصصوا بابا واحدا ولا فصلا مستقلا في مصنفاتهم يتحدث عن الجملة.

وعلى الرغم من هذا فإن سيويه-واضع أول كتاب في علم النحو-نجده يفرد بابا خاصا في كتابه للمسند والمسند إليه ليوضح فيه كيفية بناء الجملة، وذلك حين يتحدث عن الإسناد، إلا أنه لم يستعمل في كلامه لفظ الجملة، ولم يرد في كتابه مصطلحا بل ابن جني هو من استنبط تعريفا محددًا للكلام. بمعنى الجملة عند سيويه، فالكلام عند سيويه: «الجملة المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها»<sup>1</sup>، والظاهر من هذا النص أن الكلام عند سيويه هو جملة مستغنية بنفسها، وأن الجمل عنده تنتهي بالسكوت أو إمكانية انقطاع الكلام.

وأول من استعمل الجملة مصطلحا أبو العباس المبرد (ت275هـ) قائلا: «إنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»<sup>2</sup>، يتضح لنا من النص أن المبرد بين الجملة في أصغر صورها، وكذلك بين وجوب اكتمال الفائدة فيها، بمعنى أنه لا بد من الجملة أن تكون مفيدة.

يبد أن المنقب في الموروث العربي يجد مصطلح الجملة عنوانا لعدة مؤلفات ولعلماء مشهورين أمثال:

-الخليل بن أحمد الفر اهدي (ت175هـ)

<sup>1</sup> الخصائص: 73/1 - ط: 2003

<sup>2</sup> المقتضب: المبرد-تح: محمد عبد الخالق عزيمة-نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة-1388هـ



- ابن السراج محمد بن السري (ت316هـ)
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)
- ابن خالويه (ت370هـ)
- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)

وعلى الرغم من وجود مؤلفات تحمل مصطلح الجملة إلا أنها كانت عبارة عن كتب عامة في النحو وما يتعلق به.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن النحاة القدامى بحثوا في الجملة وأدركوا قيمتها في اللغة العربية، إلا أننا لا نجد من أفرد لها بابا خاصا وفصلا خاصا قبل ابن هشام (ت761هـ)؛ إذ تكلم فيه عن أنواعها وعناصرها، ووظائفها، وإنما نجد الحديث عنها عرضا في بعض الأبواب النحوية.

وظل الاهتمام بالجملة إلى أن جاء ابن هشام، فحظيت الجملة عنده من العناية والاهتمام ما لم تحظاه عند غيره؛ إذ يعد أول من اهتم بدراسة الجملة العربية دراسة مستقلة وذلك بشهادة مهدي المخزومي حين قال: «ولا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في "مغني اللبيب"»<sup>1</sup>. فقد نجد في كتابه "مغني اللبيب عن شرح كتب الأعراب" بابا خاصا، استهله بالتفرقة بين مصطلح الجملة والكلام، وبين أن الجملة أعم من الكلام لا مرادفا لها قائلا: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعلم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها»<sup>2</sup>، ثم قسمها إلى اسمية وفعلية و ظرفية، وإلى صغرى وكبرى، وحديث ابن هشام عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى يوحي بتقسيم الجمل إلى جمل بسيطة وجمل مركبة.

<sup>1</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه-مهدي المخزومي- المكتبة العصرية - بيروت - ط1/1964م: 33،34

<sup>2</sup> مغني اللبيب عن كتب الأعراب-ابن هشام<sup>2</sup>-تح: محي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-

1416هـ/1995م: 431/2.

ولم يقف ابن هشام عند هذا الحد، بل نجده يتجاوزه حين يقسم الجملة الكبرى إلى قسمين سماهما بذات الوجه وذات الوجهين، و زاد الأمر إيضاحاً وتفصيلاً حين تعرض للجملة من الناحية الإعرابية وقسمها إلى قسمين هما: الجمل التي لها محل لها من الإعراب والجمل التي لا محل من الإعراب بعد أن فصل في كلا النوعين وحصرهما في سبعة أنواع، ثم ختم هذا الباب بحكم الجمل بعد النكرات.

لقد تحدث ابن هشام عن الجملة وأنواعها وعناصرها ووظائفها؛ إذ نجده كلما كان يتعرض إلى نوع من هذه الأنواع يقوم بالتعريف ثم الشرح فالتحليل، وذلك بإعطاء الأمثلة وتنويعها، وقد حاولت ألا أتعرض لهذه الأنواع ولا يمكن الخوض فيها في المدخل، بل تركت ذلك إلى الفصل الأول أثناء حديثنا عن الجملة العربية.

#### 4- الآراء المعاصرة في عناية النحاة بالجملة:

لما كانت الجملة هي ميدان علم النحو، ومدى اهتمام النحاة لها كان لا بد من وجود آراء المعاصرين لتبين ذلك، ولقد اقتصر على رأيين اثنين يجسدان هذه النقطة وحصرتهما في رأي "الدكتور مهدي المخزومي من خلال كتابه في النحو العربي"، ورأي الدكتور "فؤاد حنا ترزي من خلال كتابه في أصول اللغة والنحو".

لقد رأى الدكتور مهدي المخزومي أن النحاة أهملوا الجملة واهتموا بدراسة اللفظ؛ حيث يقول: «ومع أن الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأن لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، كان حظاً من عناية النحاة قليلاً جداً بل لم يتعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخير الجملة والنعته والحال الجملة وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين: جملة الشرط وجملة

الجواب وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك، ولا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في "مغني اللبيب"<sup>1</sup>.

والظاهر من هذا النص أن الجملة لم تكن الأساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية، إذ أن الاهتمام كان موجها للألفاظ في دراسة النحو، وحتى وإن حدث أن وجه النحاة خلال درسه النحوي بعض الاهتمام بالجملة فإن هذا الاهتمام أتى عرضا لم يكن نابعا عن منهج معين ومحدد، واقتناع بأهمية الجملة.

وإن مثل هذا الاهتمام بالجملة العربية في نظر المخزومي جاء نتيجة لاهتمام النحاة بظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العامل وأثره، ولم يتعرضوا لدراسة الأساليب للجملة وأحوالها المختلفة.

وعلى الرغم مما قدم مهدي المخزومي من انتقادات إلا أنه في آخر المطاف يعترف بفضل النحاة الأوائل حين يقول: «لعل الرجوع إلى أقدم الكتب التي ألفت في هذه الدراسة أعني "كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء" يوضح لنا الفرق بين نهج النحاة الأوائل، ونهج النحاة المناطقية الذين أبعدهوا في تجميد هذه الدراسة وإثقالها بالقيود»<sup>2</sup>، ففي هذا النص إشارة من المخزومي إلى فكرة الرجوع إلى المصادر الأساسية الأولى لدراسة النحو وذلك من أجل العودة بدراسة النحو إلى مساره الصحيح، والتي تعد بداية يجب أن تتضافر عليها جهود المعنيين بالدراسات اللغوية ليعود درس النحو إلى أصالته، وتنقيته من شوائب التعليقات المنطقية التي علقته به. ومن هنا تصبح أمهات الكتب الأوائل هي الأساس للعودة بالدرس النحوي إلى وجهته الصحيحة الأولى.

إن رأي فؤاد ترزي يشبه إلى حد كبير رأي المخزومي حول عناية النحاة بالجملة

<sup>1</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه: 33-34.

<sup>2</sup> نفسه: 35.

العربية ؛ حيث نجده يصف بأن « العبارة العربية لم تتل حقا بصورة عامة من عناية النحاة؛ إذ غدت البحوث المتصلة بها ناقصة ومجزأة في الغالب»<sup>1</sup>، ويوضح ذلك قائلا: «لقد حدد الغرض الأساسي الذي دون لأجله النحو وهو شيوع اللحن، المجال الذي دارت فيه معظم الدراسات النحوية، فلقد تركزت هذه الدراسات بشكل رئيسي على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيير في الحركات الإعرابية أو الحروف، وعلى العوامل التي تؤدي إلى هذا التغيير»<sup>2</sup>.

ويرى فؤاد ترزي أن تركيز النحاة في دراساتهم على معرفة ما ينتاب أواخر الكلم من تغيير اهتمام لا نستطيع أن ننكره إلا أنه يبدو لنا لمعرفة دلالات الجملة ووضوحها<sup>3</sup>. فلو نظرنا إلى سيبويه لوجدنا عنايته لم تكن باللفظ ذاته وباعتباره لفظا، وإنما من حيث أنه جزء رئيسي في إطار الكلام ففي باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول يعطي هذا المثال: "ضرب عبد الله زيدا" ويعلق قائلا: «... وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما وهو عربي جيد كثير كأهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعني، وإن كان جميعا يهملهم ويعنيهم»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: 150

<sup>2</sup> في أصول اللغة و النحو - فؤاد ترزي - ص 194

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه: 194

<sup>4</sup> الكتاب - سيبويه - تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1-19 م : 34/1



ويتضح لنا من هذا النص مدى اهتمام سيويه بالجملة، فاللفظ لا تتجلى قيمته إلا إذا كان في سلك الجملة، حيث تحدد مكانته وموقعه منها؛ فاعلا كان أم مفعولا، وقع منه الحدث أو وقع عليه الحدث ويضرب لنا فؤاد ترزي أمثلة تبين مدى اهتمام سيويه بالجملة ومعناها من خلال قول سيويه في "باب تخير فيه عن النكرة بنكرة"<sup>1</sup>:

- ما كان أحد مثلك: حسن الإخبار هنا عن النكرة لأنك تنفي أن يكون أحد مثله والمخاطب في حاجة إلى أن يعلم مثل هذا.

- كان رجلا ذاهبا: فليس فيها شيء تعلمه المخاطب كان يجله

- كان رجلا من آل فلان فارسا: حسن الإخبار هنا لأن المخاطب قد يحتاج أن يعلم أن ذلك الفارس من آل فلان.

- كان رجل في قوم فارسا: لم يحسن الإخبار هنا لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارسا وأن يكون من قوم .

كل هذه الأمثلة تبين لنا مدى حرص واهتمام سيويه بالجملة ومعاناته لتفهم ما تدل عليه من معنى، وكذلك توجيهه لما يحسن منها وما يستقبح.

يقول سيويه بعد ما بين أن الأصل والقاعدة في لفظ واحد: لا تكون إلا في موضع نفي، موضعا معاني الجمل الآتية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ينظر المصدر السابق: 54/1

<sup>2</sup> ينظر المصدر نفسه: 55/1

معناها	الجملة في حالة الإثبات
- واحد في العدد - بيان الجنس - أي في قوته ونفاذه	- أتاني رجل - أتاني رجل لا امرأة - أتاني اليوم رجل
معناها	الجملة في حالة النفي
- أي أنك أكثر من ذلك - أي امرأة أتتك - أي أنك الضعفاء	- ما أنك رجل
* نفيًا عامًا	* ما أنك أحد

إن سيبويه صور لنا الأساليب المختلفة لنفي الفعل ومعانيها ووجود استعمالها مدعماً ذلك بالأمثلة، فلا غرابة إذا حين نقول إن سيبويه يبحث في تركيب الجملة ومعانيها، ففي "باب المسند والمسند إليه" وضح بأنهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بداً.<sup>1</sup> وفي "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" ذكر أنواع الكلام وبين المستقيم الحسن، والمحال، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمحال الكذب.<sup>2</sup>

يرى فؤاد ترزي بأن «الجملة العربية حظيت بعناية رجال البلاغة أكثر من رجال النحو»<sup>3</sup>. ففي هذا النص أمر يدعو إلى الغرابة، فرجال النحو هم أولاً رجال بلاغة، فعلوم اللغة وحدة واحدة لا يمكن أن تتجزأ، ويجب أن تكون كذلك، فلقد نظر عبد القاهر الجرجاني إلى البلاغة عندما صاغ "نظرية النظم" من وجهة نحوية، حيث أكد أن المعنى لا

<sup>1</sup> الكتاب: 23/1

<sup>2</sup> نفسه: 25/1

<sup>3</sup> مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - ص 152

يكون بليغا إذا كانت أجزاءه مضطربة لا نحو فيها قائلًا: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»<sup>1</sup>. ويقول أيضا: «إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه...»<sup>2</sup>.

من خلال هذا العرض الموجز الذي كان يدور حول الجملة العربية، خاصة من حيث اهتمام اللغويين لها وآراء بعض الباحثين المعاصرين حولها؛ فإننا نرى أن الأساس الذي قامت من أجله الدراسات اللغوية وفي مقدمتها "علم النحو" هو معرفة صيغ الجملة العربية وأساليبها المختلفة وما تدل عليه من معان.

<sup>1</sup> دلائل الإعجاز في علم المعاني - عبد القاهر الجرجاني - شكله وشرح غامضه وخرج شواهد الدكتور ياسين

الأيوبي - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط: 2003 ص: 57

<sup>2</sup> نفسه: 87



الفصل الأول  
حياة العرب

الجملة في اللغة العربية

## 1- مفهوم الجملة العربية:

### 1-1- الجملة لغة:

تعرف الجملة "بجماعة كل شيء"<sup>1</sup> ويقال: أخذ الشيء جملة وباعه جملة متحملا لا متفرقا، وجمل الشيء جمعه عن تفرقه. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملت له الحساب إذا رددته إلى الجملة، وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾<sup>2</sup>.

وفي حديث القدر: "كتاب فيه أسماء أهل الجنة والنار أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص"<sup>3</sup> وأجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكرملت أفراده، أي أحصوا وجمعوا فلا يزداد فيهم ولا ينقص، وأجملت الصنعة عند فلان، وأجمل في صنيعه، وأجملت الشحم أجمله جملا واجتملته إذا أذبتة. وربما يقال: أجملت الشحم. ومنه أجمل القوم أي كثرت جمالمهم<sup>4</sup>.

### 1-2- الجملة اصطلاحا:

يعرف النحاة والبلاغيون الجملة بأنها «كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه»<sup>5</sup>، ويعرف علماء المعاني الإسناد بأنه «ضم الكلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى

<sup>1</sup> لسان العرب - ابن منظور - دار صادر بيروت - ط 3: 128/1-1994 - أساس البلاغة - الزمخشري:

148 / 1 \* المعجم الوسيط - قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي

النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا، دت: 136/1 \* تاج العروس: 364/7

<sup>2</sup> الفرقان: 32

<sup>3</sup> لسان العرب 1: 128

<sup>4</sup> الصحاح في اللغة والعلوم - الشيخ عبد الله العلايلي - إعداد وتصنيف نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي -

دار الحضارة العربية - بيروت - لبنان - ط 1: 209/1-1974

<sup>5</sup> المعجم الوسيط: 136/1

بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه»<sup>1</sup> وذهب النحاة في بيان معنى الإسناد مذهباً لا يتعد عما ذهب إليه علماء المعاني وفي ذلك يقول الزمخشري (ت538 هـ) معرفاً إياه: «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»<sup>2</sup>، وإضافة إلى سابقه أضاف ابن يعيش (ت643 هـ) في توضيح الإسناد وتفصيله بقوله: «الإسناد ليس منطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»<sup>3</sup>.

أما إمام النحاة سيويه (ت180 هـ) وضح المقصود بالمسند إليه والمسند وهما طرفا الإسناد قائلاً: «وهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر ولا يجرد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدمن الآخر في الابتداء»<sup>4</sup>.

فالتأمل لنص سيويه يجد أن للجملة ركنين أساسيين هما المسند إليه والمسند، سواء أكانا مبتدأ وخبره، أو فعل وفاعله، فالتكوين للجملة هو: فعل واسم أو اسم واسم، ونرى إشارة في هذا النص إلى أن ما يدخل على الجملة من معان أخرى لا يزيل معنى الإسناد، ولا تستطيع الجملة الاستغناء عن أحدهما. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية،

<sup>1</sup> مختصر الفتا زاني على شروح التلخيص - تح: محمد محي الدين - مكتبة محمد علي - دار المعارف - مصر - دت -

190/1

<sup>2</sup> شرح المفصل: 20/1

<sup>3</sup> نفسه: 20/1

<sup>4</sup> الكتاب: 1/ 23



قال تعالى: ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>1</sup> وقوله أيضا: ﴿... وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾<sup>2</sup> وقوله أيضا: ﴿ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ... ﴾<sup>3</sup>.

● الله \_\_\_\_\_ مسند إليه \_\_\_\_\_ اسم

بصير \_\_\_\_\_ مسند \_\_\_\_\_ اسم

● الله \_\_\_\_\_ مسند إليه \_\_\_\_\_ اسم

يخلق \_\_\_\_\_ مسند \_\_\_\_\_ فعل

وزاد المبرد الأمر إيضاحا وشرحا وتفصيلا حين قال: «وهما مالا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك قام زيد، و الابتداء وخبره... فالابتداء نحو: زيد: فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولو لا ذلك لم نقل له زيد، ولكنك قائل له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتهما بما يصلح حدث معنى واستقصى الكلام»<sup>4</sup>.

فالمسند هو الفعل بالنسبة للجملة الفعلية، والخبر بالنسبة للجملة الاسمية، أما المسند إليه فيمثل الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

ولقد عرف ابن مالك الأندلسي (ت1203 هـ) في ألفيته الكلام بأنه "اللفظ المفيد" كما جاء ذلك في قوله:

<sup>1</sup> آل عمران: 138

<sup>2</sup> آل عمران: 15

<sup>3</sup> آل عمران: 47

<sup>4</sup> المقتضب: 4/ 126

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل وحرف الكلم<sup>1</sup>  
و الكلام بهذا الاعتبار أعم من الجملة، لأن الكلام يشمل الجملة بنوعيها، الاسمية  
والفعلية، وفي هذا الصدد يقول تمام حسان: «والجملة وحدة الكلام»<sup>2</sup>. ويقول أيضا:  
«الكلام حركات عضوية مصحوبة بظواهر صوتية»<sup>3</sup> إذ يشعرنا بأن الكلام أعم من  
الجملة فكل جملة كلام وليس كل كلام جملة<sup>4</sup>.

والظاهر من هذه النصوص أن مصطلحي الكلام والجملة مترادفان، وعلى هذا  
الأساس نجد ابن جني (ت 392هـ) يعرف الكلام بقوله: «...أما الكلام فكل لفظ  
مستقل بنفسه مفيد لعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل... فكل لفظ مستقل  
بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام»<sup>5</sup>. فالكلام والجملة مترادفان إلى درجة  
جعلت بعض النحاة قديما يعد الكلام بقوله: «وهو الجملة»<sup>6</sup> وأكد ابن جني أن  
الجملة «ما كان من الألفاظ قائم برأسه غير محتاج إلى متمم له»<sup>7</sup>.

ومما تقدم يمكن التسليم بوجود رأيين عند النحاة القدماء حول الكلام والجملة

هما:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أن الكلام والجملة مترادفان، ويؤدي هذا

الرأي إلى تعريف الجملة انطلاقاً من توفر أمرين فيهما هما: الإسناد والفائدة. ولقد سار  
على هذا الرأي كل من ابن يعيش والزخشي الذي حذا حذو ابن جني في تعريفه

<sup>1</sup> الألفية - ابن مالك - دار الآثار - القاهرة - ط 1: 1422 هـ - 2002 م - ص 6

<sup>2</sup> مناهج البحث في اللغة - تمام حسان - مطبعة الرسالة القاهرة - 1955 - ص 195

<sup>3</sup> نفسه: 13

<sup>4</sup> ينظر: الخصائص: 72/1

<sup>5</sup> نفسه: 1/ 72

<sup>6</sup> المفصل، الزخشي - منشورات دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - ط 2: 1323 هـ، ص 323

<sup>7</sup> ينظر المصدر السابق: 1/ 82

للكلام بقوله: «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، أو في فعل واسم نحو: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى جملة»<sup>1</sup>.

الرأي الثاني: يرى أصحابه من علماء العربية وعلى رأسهم ابن هشام، أن الكلام والجملة ليسا مترادفين، حيث يختلف الكلام على الجملة بالفائدة، لأن الكلام يشكل على الإسناد والفائدة، بينما تقتصر الجملة على توفر الإسناد فقط، فخالف ابن هشام (ت 761هـ) النحاة الذين جعلوا الجملة مرادفة لمصطلح الكلام قائلاً: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعلم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها»<sup>2</sup>.

من الرأيين السالفين الذكر نستنتج أن علماء العربية من الفريقين انصب اهتمامهم على دراسة الكلام والجملة انطلاقاً من أن كلا منهما يشمل على مسند ومسند إليه ويعني هذا أن الكلام والجملة تركيبان إسناديان.

## 2- أقسام الجملة العربية:

في الوقت الذي لاحظ فيه النحاة ضرورة التفريق بين مصطلحي الكلام والجملة، لتتضح طرق التحليل النحوي، ورفع الالتباس الخاص بالجملة التي وقف عندها بعضهم مطولاً، متأملين مرتبة المسند إليه وطبيعته، والمسند ونوعه، ثم حكم الجملة المركبة منها من الإعراب، فاستخلصوا من تلك الملاحظات، كلها أنواعاً من التقسيمات للجملة في العربية فمنها ما يتعلق بالتسمية ومنها ما يتعلق بالوصف، ثم ما يتعلق بالحكم الإعرابي.

<sup>1</sup> المفصل: 2

<sup>2</sup> مغني اللبيب: 2/ 431

## 2-1- تقسيم الجملة من حيث التسمية:

الشائع عند جمهور النحاة أن الجملة نوعان اسمية وفعلية، غير أن ابن هشام يضيف نوعاً ثالثاً وهو الجملة الظرفية قائلاً: «انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية»<sup>1</sup> وأضاف الزمخشري الجملة الشرطية لتصبح أربعة أنواع وفي ذلك يقول: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار»<sup>2</sup>. ولقد ركز النحاة على صدر الجملة<sup>3</sup> في هذا النوع من التقسيم، ملاحظين مرتبة المسند إليه وطبيعته، فوجدوها تنقسم إلى الأقسام التالية:

**أ- الجملة الاسمية:** وهي التي أطلقوا عليها في بداية الأمر تسمية جملة المبتدأ والخبر، وتبتدئ باسم يليه اسم أو فعل أسند إليه مثل: زيد منطلق، أو زيد قام، وتتألف بنيتها من جزأين منفصلين عن بعضهما بحيث يكون المسند إليه مبتدأ، والاسم أو الفعل المسند خبراً<sup>4</sup>.

**ب- الجملة الفعلية:** التي أطلقوا عليها في بداية الأمر أيضاً تسمية جملة الفعل والفاعل، وهي جملة تبتدئ بفعل يليه الاسم المسند إليه مثل: قام زيد، وتتألف بنيتها من جزأين غير منفصلين عن بعضهما البعض هما الفعل وفاعله الذي يليه، إذ لا يميز في هذه الجملة مبتدأ وخبر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مغني اللبيب: 2/ 43

<sup>2</sup> المفصل: 24

<sup>3</sup> ينظر المفصل: 24، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، مصر 1967م: 49،

مغني اللبيب: 2/ 39، هجع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.:

13/1

<sup>4</sup> ينظر: مغني اللبيب: 2/ 433

<sup>5</sup> ينظر: المصدر نفسه: 2/ 433



ج- الجملة الظرفية:<sup>1</sup> وهي الجملة المصدرية بشبه جملة سواء أكان ظرف، أم جار

ومجرور مثل: أعندك زيد، أو أفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظروف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، لأن التقدير عند معظم النحاة (زيد مستقر-أو-استقر عندك زيد مستقر-أو- استقر في الدار).

ولو أمعنا النظر إلى اللغة العربية وكذا المصنفات النحوية لوجدنا أن الظرف والجار والمجرور يخبر بهما عن اسم مبتدأ أو يعبر بهما عن اسم آخر يتعلق بزمان الحدث أو المكان أو سببه أو غيره، سواء أتقدما الجملة أم لم يتقدماها، ولذا نرى بعض النحاة كابن هشام يعدونها ضربا من أضرب الجملة الاسمية في العربية، وفي الوقت ذاته يجعلونها معلومين لاسم محذوف مقدر بـ (مستقر، أو كائن، أو موجود) فهي بهذا التقدير جملة اسمية؛ أو لفعل محذوف مقدر بـ (استقر، أو كان، أو وجد) وتكون بهذا التقدير جملة فعلية.

د- الجملة الشرطية: هي تركيب لغوي يقوم على جملتين: هما جملة الشرط وجملة

الجواب، تربطهما أداة الشرط ويتعلق وجود الثانية على وجود الأولى، وتؤلفان جملة واحدة تؤدي فكرة واحدة، كأن الأولى سبب في الثانية فلا يقبلان الانشطار<sup>2</sup>.

والجملة عند الزمخشري على « أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه و عمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار»<sup>3</sup>، ولقد عد بعض النحاة الجملة الشرطية نوعا من الجملة الفعلية ومن هؤلاء ابن هشام حين يقول: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> معني اللبيب: 2/ 433

<sup>2</sup> ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 57

<sup>3</sup> المفصل: 24

<sup>4</sup> معني اللبيب: 2/ 433

والجملة الشرطية لا تكون دائما من قبيل الجملة الفعلية، اللهم إلا إذا صدرت بأداة من أدوات الشرط الخاصة بالدخول على الأفعال، أما إذا صدرت باسم من أسماء الشرط فهي جملة اسمية لا غير، وهذه الجملة في كلتا الحالتين يمكن أن نصنفها بالمركبة تركيبيا تلازميا لما تحويه من علاقات إنسانية متعددة ولأن تركيبها متلازم لتلازم قسميها المعروفين، جملة الشرط وجواب الشرط. يقول الجرجاني: «فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنان الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر»<sup>1</sup>. والجملة بهذا الاعتبار من حيث التسمية تنحصر في نوعين لا ثالث لهما وهي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهو الشائع عند النحاة.

## 2-2 تقسيم الجملة من حيث الوصف: لقد قسم ابن هشام الجملة من حيث

نوعية المسند (الخبر) حين يكون جملة اسمية أو جملة فعلية إلى قسمين هما:

أ- **الجملة الكبرى:** وهي الجملة التي مسندها (خبرها) جملة اسمية نحو: زيد أبوه قائم، أو جملة فعلية: زيد قام أبوه<sup>2</sup>. ثم لاحظ أن الجملة التي مسندها جملة اسمية تختلف عن الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية، فأطلق على الأولى "ذات الوجه" وعلى الثانية "ذات الوجهين". ومن كل هذا نلاحظ أن إطلاق اسم الكبرى مقتصر على الجملة الاسمية لا على الجملة الفعلية في الجملة العربية؛ لذا يرى ابن هشام عدم خصوص الجملة الكبرى بالجملة الاسمية بل تشملها وتشمل الجملة الفعلية أيضا وفي هذا يقول: «ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرية بالمبتدأ تكون مصدرية بالفعل، نحو ظننت زيدا يقوم أبوه»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 277

<sup>2</sup> ينظر: مغني اللبيب: 2 / 437

<sup>3</sup> نفسه: 2 / 438

### ب- الجملة الصغرى: وهي الجملة المبنية على المبتدأ أي جملة الخبر فهذه التسمية

تشمل الجملة الفعلية والجملة الاسمية معا بل كل جملة بسيطة، حيث يقول إبراهيم بركات: «أن الجملة غير المبنية على المبتدأ، التي تتألف بنيتها من مبتدأ وخبره اسم أو من فعل وفاعل - أي الجملة البسيطة - يمكن أن تسمى جملة صغرى»<sup>1</sup>. وهذا ما يمكن أن نستخلصه من تقسيم ابن هشام الوصفي، إلا أنه يشير إلى نوع آخر في "مقدمة الإعراب" لكن لم يسميه، وإنما مثل لهذا القسم الشنواني في حاشيته على مقدمة الإعراب قائلا: «قد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشطرين مثل قام زيد، وهذا زيد»<sup>2</sup>. ويقابل هذا القسم من الجمل مفهوم الجملة الأصلية عند النحاة.

### 2-3 تقسيم الجملة من حيث الحكم الإعرابي: ركز النحاة في هذا الجانب على

حكم الجملة من حيث الموقع والمحل الإعرابين، متبعين في ذلك ما يمكن تسميته بالوظائف النحوية فقد تكون الجملة بركنية يراد بها الإخبار لنفسها، وقد تكون مساعدة على هذا الإخبار، ولهذا قسموها إلى قسمين هما:

### أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي جمل يراد الإخبار بها لذاتها دون

نقص أو اعتماد على أخرى» وهي التي تحقق هدف المتحدث الإخباري بنقل المعنى المراد الإخبار به إلى السامع أو القارئ»<sup>3</sup>، فالجمل التي لا محل لها من الإعراب هي التي لا تستخدم في موضع المفرد، ولا يمكن أن تقدر به، ولقد اتفق جل العلماء على هذا الأمر إلا أنهم اختلفوا في تعدادها، فمنهم من عدّها سبعا كابن هشام ومن دار حوله

<sup>1</sup> المجلة العربية للدراسات الإسلامية - الجملة في نظر النحاة العرب - د/إبراهيم بركات - السنة الأولى - العدد الأول - معهد الخرطوم الدولي - فيفري 1982 - ص 29

<sup>2</sup> حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب - ابن هشام - منشورات دار الكتب الشرقية - تونس 1373 هـ - ص 25

<sup>3</sup> الجملة العربية - د/إبراهيم بركات - مكتبة الخانجي - مصر - 1982 - 21/1

واتبعه. ومنهم من عدّها اثني عشر جملة كأبي حيان النحوي (ت745هـ). بيد أن أغلبهم عدّها عشر جملة هي<sup>1</sup>:

\* الجملة الابتدائية: وتسمى أيضا المستأنفة، وهي التي يبتدأ بها الكلام لفظاً أو تقديراً ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾<sup>2</sup> لأن "كل" ظرف لـ "وجد" والتقدير: وجد زكريا عندها رزقا كلما دخل المحراب، فجملة "وجد" ابتدائية وإن كان قبلها في الظاهر جملة أخرى.

\* الجملة الاستئنافية: هي التي يكون قبلها كلام تام وتأتي منقطعة عنه لاستئناف كلام جديد، وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف كالواو، ثم، حتى الابتدائية وأم المنقطعة، وأو التي بمعنى بل ولكن، كقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ...﴾<sup>3</sup>، الجملة الاستئنافية هنا جاءت بعد "ثم".

\* جملة الشرط غير الظرفي: وهي الجملة الفعلية أو الاسمية، تلي أداة الشرط التي هي ليست من ظروف الزمان أو المكان نحو قوله تعالى: ﴿... أَيَا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾<sup>4</sup>، فجملة "تدعوا" لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

\* الجملة الاعتراضية: وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه وتكون على علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾<sup>5</sup>، فالجملة جاءت هنا اعتراضية بين الموصوف والصفة وهي "لو تعلمون".

<sup>1</sup> إعراب الجمل وأشبه الجمل - فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط3: 33

<sup>2</sup> آل عمران: 37

<sup>3</sup> العنكبوت: 20

<sup>4</sup> الإسراء: 110

<sup>5</sup> الواقعة: 76

\* الجملة التفسيرية: وهي التي تكشف حقيقة ما قبلها وتفسر ما تليه وتنقسم إلى

قسمين:

(أ) - المقترنة بحرف تفسير وهما حرفان: أي كقوله: هذا حسام أي سيف قاطع. فالملاحظة أن ما جاء بعد "أي" هو نفس ما كان قبلها في المعنى وإن اختلف مبناه<sup>1</sup>.

أما الحرف الثاني فهو "أن" نحو قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...﴾<sup>2</sup> ويشترط في "أن" أن تدخل على الجمل وتتقدمها جملة تامة بمعنى القول.

(ب) - المجردة من حرف التفسير نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>3</sup> فجملة "خلق" تفسر لـ "مثل آدم" كونهما عليهما السلام خارقين للعادة في ظاهرة الوجود.

\* جملة جواب القسم: وهي التي يجاب بها القسم الصريح، أو المقدر الذي تدل عليه قرينة لفظية كلام التوكيد في فعل المستقبل المتصل بنون التوكيد، فمن القسم الصريح قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ...﴾<sup>4</sup>، ومن القسم المقدر ما نجده في قوله أيضا: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جَنَّةٌ حَتَّىٰ حِينٍ﴾<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إعراب الجمل وأشباه الجمل: 37

<sup>2</sup> المائدة: 117

<sup>3</sup> آل عمران: 59

<sup>4</sup> النحل: 38

<sup>5</sup> يوسف: 35



\*جملة جواب الشرط غير الجازم: وهي التي تكون جوابا لإحدى أدوات الشرط غير الجازمة: لو، لولا، لوما، إذا، لما، كيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا...﴾<sup>1</sup>.

\*جملة جواب الشرط الجازم: وهي التي تكون جوابا لإحدى أدوات الشرط الجازمة: من، ما، مهما، كيفما، حيثما، أينما، متى، أيان، أنى، أي، ولم تقترن بالفاء الرابطة للجواب أو "إذا" الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نَعْدًا...﴾<sup>2</sup>.

\*جملة صلة الموصول<sup>3</sup>: هي التي تكون صلة لاسم موصول أو حرف مصدري نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>4</sup>، وقوله أيضا: ﴿وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ...﴾<sup>5</sup>.

\*الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب وهي اثنان: العطف والبدل، أما العطف فإذا عطفت الجملة على ما لا محل له من الإعراب فهي مثله لأن العطف من التوابع نحو قوله عز وجل: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾<sup>6</sup> عطف "نس" على "ننسخ".<sup>7</sup>

وأما بالنسبة للبدل فنجد نفس الشيء، لأنه تابع أيضا وإذا أبدلت الجملة مما لا محل له كانت مثله بشرط أن تكون أوفى من الأولى في إيصال المعنى، نحو قوله تعالى:

<sup>1</sup> الفرقان : 41

<sup>2</sup> الأنفال: 19

<sup>3</sup> ينظر: إعراب الجمل وأشبه الجمل: 85

<sup>4</sup> فصلت: 29

<sup>5</sup> النساء: 23

<sup>6</sup> البقرة: 106

<sup>7</sup> ينظر إعراب الجمل وأشبه الجمل: 120

﴿...وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخُذْ فِيهِ مَهَانًا﴾<sup>1</sup> ،  
 فجملة "يضاعف" أوفى من "يلقى" وهي بدل منها.<sup>2</sup>

إن ابن هشام عندما بدأ حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب مقدما إياها على الجمل التي لها محل من الإعراب لم تكن من باب الصدفة بل بدأها «لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة»<sup>3</sup>، ثم انتقل بعد عرضه لها إلى الصنف الثاني من حيث الحكم الإعرابي.

### ب- الجمل التي لها محل من الإعراب: هي الجمل التي تقوم مقام المفرد ويكون

لها إعراب، ولقد حصرها ابن هشام في تسع، أما علماء البيان فقد ضيقوا نطاقها على ثلاث، لكن نجد جمهور علماء النحو يرى أنها عشر جمل هي:<sup>4</sup>

\* الجملة الواقعة مبتدأ: وهي التي يسند إليها الخبر، ومحلها الرفع نحو قوله تعالى:  
 ﴿...سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>5</sup>؛ إذ يجوز أن تكون جملة "دعوتهم" في محل رفع مبتدأ مؤخر وخبره مقدم "سواء" والتقدير دعوتهم وعدمها سواء.

\* الجملة الواقعة خبرا: وتكون خبرا لمبتدأ أو لفعل ناقص، أو لفعل مشبه بالفعل ومحلها الرفع إذا كانت خبرا للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبرا للفعل الناقص أو للحرف المشبه به، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...﴾<sup>6</sup>، ف"الذين" هنا مبتدأ، ودخلت الفاء على خبره وهو جملة "بشر" الإنشائية.

<sup>1</sup> الفرقان: 69

<sup>2</sup> ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل: 132

<sup>3</sup> مغني اللبيب: 440/2

<sup>4</sup> ينظر: المرجع السابق: 132

<sup>5</sup> الأعراف: 193

<sup>6</sup> التوبة: 34

\* الجملة الواقعة فاعلا: وهي التي يسند إليها فعل معلق، أو ما يقوم مقامه ومحلها الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ...﴾<sup>1</sup>، فاعل "لم يهد" هي الجملة التي بعده والتقدير: أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم.

\* الجملة الواقعة مفعولا به: وهي المحكية بالقول، أو الواقعة في موقع المنصوب بفعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا...﴾<sup>2</sup>.

\* الجملة الواقعة حالا: وهي التي تبين حال صاحبها، ومحلها النصب نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾<sup>3</sup>.

\* الجملة الواقعة مستثنى: وهي التي تستثنى بـ "إلا" ومحلها النصب، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾<sup>4</sup>، فالتقدير هنا: لست عليهم بمصير إلا تعذيب الله من تولى وكفر.

\* الجملة الواقعة مضافا إليه: وهي التي يضاف إليها اسم ومحلها الجر وتقدر بمصدر، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾<sup>5</sup>.

\* الجملة الواقعة جواب لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا:<sup>6</sup> وهي التي تكون جوابا لـ "إن، وإنما، من، ما، مهما، كيفما، أيان، أن، حيثما، أينما، أي، ويكون محلها الجزم، نحو

<sup>1</sup> طه: 128

<sup>2</sup> الأحزاب: 18

<sup>3</sup> البقرة: 2

<sup>4</sup> الغاشية: 21-24

<sup>5</sup> الذاريات: 13

<sup>6</sup> إعراب الجمل وأشباه الجمل: 178

قوله عز وجل: ﴿...وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾<sup>1</sup> . . . ﴿وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>2</sup> .

\* الجملة التابعة لمفرد : تتبع الجملة المفرد في العطف والبدل والصفة، فمن العطف نحو قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ...﴾<sup>3</sup>، عطف فيه "يقيضن" على "صافات" فهي في محل نصب والتقدير: صافات وقابضات. ومن البديل نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>4</sup>، فالجملة الأخيرة بدل من "ما" وهي في محل رفع، أما عن الصفة فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقَيْكَ حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ...﴾<sup>5</sup>، فوصفت جملة "نقرأ" كلمة "كتاب"، وهي في محل نصب<sup>6</sup> .

\* الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ويقع ذلك في باي العطف والبدل أما عن العطف فتعطف جملة على جملة بالحرف فيكون محلها الإعرابي تابعا لما عطف عليه فهي في محل جر من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمُ...﴾<sup>7</sup>. أما في ما يخص البديل فتبدل الجملة من الجملة إذا كانت المبدلة أوفى في المعنى وتكون تابعة لها في موقعها الإعرابي.

وعلى الرغم من تقسيم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية إلا أنه لا يمكن قبوله في تصنيف جميع نماذجها، ذلك أن جملا لم يتصدرها فعل وسميت فعلية أو لم يتصدرها اسم

<sup>1</sup> غافر : 33

<sup>2</sup> الروم : 36

<sup>3</sup> الملك : 19

<sup>4</sup> فصلت : 43

<sup>5</sup> الإسراء : 93

<sup>6</sup> ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 238-239

<sup>7</sup> الأعراف : 86

وسميت مع ذلك اسمية، كما أن هناك بعض الجمل يتصدرها اسم ومع ذلك عدها النحاة جملاً فعلية لاسمية كقوله تعالى: ﴿خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتْتَشِرٌ﴾<sup>1</sup> ففي هذه الآية تعد الجملة فعلية والمتقدم فيها حال. ويقول تعالى: ﴿...فَفَرِقَاقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾<sup>2</sup> حيث قدم المفعول، وذلك مطرد عند جمهور النحاة في جملة الشرط إذا وقع الاسم بعد أدواته كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ...﴾<sup>3</sup>.

إن الدراسات اللغوية الحديثة لا تشترط النظرية الشكلية بين المسند والمسند إليه، وفي هذا المضمار يركز "محمد عيد" على أن «تكوين الجملة الشكلي لا يشترط فيه أن يوجد في النسق مسند ومسند إليه، فقد تتحقق الفائدة بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد»<sup>4</sup>. ومما يجب التنويه إليه أن السيوطي قد أشار إلى ذلك من قبلهم بقوله: «إن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام»<sup>5</sup>. ولما غاب أحد ركني الإسناد نجد النحاة يتجهون نحو التقدير؛ إذ ليس من الضروري أن يوجد ركننا الإسناد في كل جملة، وفي ذلك يقول عبد الرحمن أيوب: «ولا يشهد واقع اللغات بما في ذلك العربية بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى أو جواز هذين الاحتمالين إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> القمر: 7

<sup>2</sup> البقرة: 87

<sup>3</sup> التوبة: 6

<sup>4</sup> أصول النحو العربي - محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة - 1978 - ص 218

<sup>5</sup> المجمع: 1/ 33

<sup>6</sup> دراسات نقدية في النحو العربي - محمد عيد - ص 159

فلو تأملنا حال هذه اللغة الكريمة - العربية - لوجدنا أن أساليب خرجت من أسلوب إلى آخر في حالة تقدير النحاة المسند والمسند إليه ، كأسلوب النداء الذي غرضه تبيين المخاطب لتلقي الخبر، غير أن النحاة رأوا العامل فيه فعل محذوف وجوبا تقديره (أدعو) أو (أنادي) فبتقديرهم هذا تنتقل الجملة من الإنشاء إلى الخبر «والأوضح فيه أنه من الجملة التي تعتمد على الأداة ومعناها»<sup>1</sup>. وفسرت جملة التعجب الإنشائية بجملة خبرية، حيث انتقلت من أسلوب إلى آخر أثناء تقديرها ، ومثل ذلك (ما أحسن زيدا) فسرت بجملة (شيء ما أحسن زيدا)، ومع ذلك فإن أسلوب التعجب لا يمكن تفسيره بأسلوب خبري، ويؤكد إبراهيم السامرائي على «أن التعجب أسلوب من الأساليب كالتمني والترجي والدعاء وما أشبه ذلك، ويمكن أن تفسر هذه الأساليب بجملة خبرية وعلى هذا لا يمكن أن تكون جملة "شيء أحسن زيدا" تفسيراً لجملة التعجب الإنشائية "ما أحسن زيدا"»<sup>2</sup> فإنهم يلجأون إلى نظرية العامل لتكتمل الجملة بطرفيها المسند والمسند إليه.

فالتعجب أسلوب من الأساليب الانفعالية، والجملة ليس في حاجة إلى تقدير كما يقول شارح الكافية: «واعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه»<sup>3</sup>، وعدت جملة التعجب جملة إفصاحية كما في قول تمام حسان: «فتلك الجملة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي وقد تتجت عن الانفعال والتأثير»<sup>4</sup>. فجملة التعجب في رأي المحدثين تخرج عن انفعال داخلي يحس به صاحبه.

<sup>1</sup> اللغة العربية معناها ومبناها - د/ حسان تمام - عالم الكتب للنشر والتوزيع والكتابة - ط 1998 م: 3

<sup>2</sup> النحو العربي نقد وبناء - إبراهيم السامرائي - دار الصادق - بيروت: 105، 106

<sup>3</sup> الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح رضى الدين الأستربادي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 3-

1982م: 307/2

<sup>4</sup> اللغة العربية معناها ومبناها: 114



ولقد اعتد المحدثون بالمسند مقياساً وبذلك يخالفون مذهب القدماء في تقسيم الجملة فهذا عبد الرحمن أيوب يقول: «إن الجملة العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية، والجملة الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية وأما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب وما شابهها وهذه جملة النداء لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»<sup>1</sup>. أما مهدي المخزومي فيقول: «ينبغي تقسيم الجملة على أساس ينسجم مع طبيعة اللغة، ويسند إلى ملاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يسند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه كما فعل -النحاة- لأن أهمية الخبر أو الحدث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة لا على ما للمسند من دلالة»<sup>2</sup>.

ومن المحدثين من تناول الجملة دراسة وتحليلاً في ضوء المنهج التوليدي التحويلي<sup>3</sup> ويرى أن هناك مستويين للجملة هما: البنية العميقة والبنية السطحية، وصاحب هذه النظرية "نوام شومسكي" (n.chomsky)؛ إذ يرى أن الدراسة اللغوية يجب أن تعيش على فهم الطبيعة البشرية ولذا فإن وصف البنية السطحية لا يقدم شيئاً، بل يعد علماً، لأنها توقفنا على قوانين الطبيعة البشرية<sup>4</sup>.

وحتى لا يفوتني الأمر لابد من الإشارة إلى ما قدمه البلاغيون أثناء تعرضهم في بحثهم الذي كان يتمحور حول الجملة، حيث كانت دراستهم نحوية بلاغية؛ إذ كان اهتمامهم بالمعنى أكثر من اهتمام النحويين به، فتناولوا الجملة من حيث التقديم والتأخير والحذف...، وقسموها إلى إنشائية وخبرية معتمدين في هذا التقسيم على المعنى. فالجملة عندهم تتكون من جزأين هما: المسند والمسند إليه، وما زاد عن هذين الركنين يسمونه

<sup>1</sup> دراسات نقدية في النحو العربي: 129

<sup>2</sup> في النحو العربي قواعد وتطبيق - مهدي المخزومي - مطبعة الباي الحلي - ط 1 - 1966 م: 86

<sup>3</sup> ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها - د. مشال زكرياء - بيروت - 1980 م: 267

<sup>4</sup> ينظر النحو العربي والدرس الحديث - عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت 1974 م: 112، 113

بالقيود باستثناء المضاف والمضاف إليه، وصلة الموصول، ومن هذه القيود المفاعيل الخمسة والتوابع كالنعت، التوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل ومنها أيضا الحال والتمييز، والنفي، وأدوات الشرط، والأفعال الناسخة<sup>1</sup>.

ونستخلص مما سبق ذكره أن النحاة درسوا الجملة وتعرضوا إلى نواح مهمة فيها كانت يدعون لدرس المحدثين، وهذا ما جعل البحث فيها يثري الموضوع بفائدة يأخذ بها ويستفاد منها، وهدفنا من وراء هذا العرض لأنواع الجملة العربية وتقسيماتها السالفة الذكر إنما هو لمعرفة موقع الجملة الاسمية، التي هي موضوع رسالتنا؛ إذ لا يمكن معرفتها إلا من خلال المحيط اللغوي حيث تتضح لنا مميزاتها ومعالمها. لأن سبب تسميتها بهذا الاسم دار حوله خلاف كبير وستعرض إلى ما حظيت له الجملة الاسمية من اهتمام النحاة وعنايتهم.

### 3- موقف المحدثين من تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية:

جرى النحاة في تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية، وقالوا في تعريف الفعلية: بأنها الجملة التي تبتدئ بالفعل، وفي الاسمية: أنها الجملة التي يتصدرها الاسم. ولا شك أن مقالاتهم هذه في تعريف الجملتين وتمييز إحداها من الأخرى تبدوا شكلية تتناول الجملة من حيث شكلها ولا تتجاوزها إلى مضمونها ومادتها. فهل أصاب النحاة حقا في هذه القسمة وهل بينوا في كل من الجملتين ما تتميز به فعلا من أختها من حيث إسنادها ودلالاتها وشأها في الأداء؟ وللإجابة عن هذا السؤال لابد علينا من الرجوع إلى آراء بعض العلماء المعاصرين أمثال: الجوارى، المخزومي، السامرائي، وغيرهم مما توفرت لنا المادة اللغوية عنهم.

<sup>1</sup> المدخل إلى دراسة البلاغة العربية - السيد أحمد خليل - دار النهضة العربية - بيروت - ط 1968: 201

لقد ذهب " أحمد عبد الستار الجوارى " إلى أن الجملة الفعلية هي التي أسند الفعل فيها إلى الاسم، وهو الفاعل، سواء تقدم هذا الفاعل أم تأخر، وأما الاسمية فهي التي أسند فيها الاسم إلى الاسم وفي ذلك يقول: «ويدو أن الجملة العربية قد تميزت في صورتها التي وصلت إلينا بأن التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة وبين الاسم والاسم تارة أخرى، وتسمى الصورة الأولى الجملة الفعلية وتسمى الصورة الثانية الجملة الاسمية» ثم انتقل إلى تفصيل كلامه عن الجملة الاسمية فقال: « وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات، ولا سيما الحديثة، من فعل وإن كان الفعل ناقصا يعين على الإسناد ويحدد زمانها»<sup>1</sup>. ويواصل الجوارى حديثه على الجملة الاسمية ويورد لها الأمثلة فيقول: « فنحن نقول في العربية إذا أردنا إسناد الفعل إلى زيد: زيد قام. ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربية: زيد يكون قائما، وهكذا... وواضح أن فعل الكون في مثل هذه الجملة لا فائدة فيه، فإن تركيبها من اسمين غني عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه، اللهم إلا إذا أريد معنى الماضي، فيأتي بالفعل ماضيا ويكون حينئذ هو المسند أو يكون جزءا منه»<sup>2</sup>.

والجوارى في ما انتحاه يخالف مذهب جمهور النحاة؛ إذ اعتد قولك (زيد قام) جملة فعلية، وقصر الاسمية على مثل قولك (زيد قائم). لأنه كان يرى بأن الجملة (قام زيد) أسند القيام فيها إلى زيد وفي (زيد قام) قد اسند القيام فيها إلى زيد أيضا، وهو ليس بين الجملتين، عند الموازنة إلا اهتمام المتكلم في الأولى بالإخبار عن المجيء لذا بدأ بالفعل. واهتمام المتكلم في الثانية بالإخبار عن (زيد)، فدعاه هذا إلى تقلص ذكره .

فالجملة في الحالتين أسند المسند إلى المسند إليه. وفي هذا المضمار يقول: «و حقيقة الأمر أن لافرق بين قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب، فالمسند فعل في الجملتين

<sup>1</sup> نحو الفعل -د/ أحمد عبد الستار الجوارى- المكتبة العصرية -بيروت- 1983- ص 18

<sup>2</sup> نفسه: 20/21

وإذن فطبيعة الإسناد فيهما واحدة، يقصد فيها إلى النص على معنى الزمن، و الفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به، و تأكيد الحكم عليه، أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها و على الوجه المألوف بينها<sup>1</sup>.

و أخيراً يمكن أن نوجز رأي الجوارى في أن الجملة الفعلية هي التي اسند فيها الفعل إلى الاسم، و هو الفاعل، و لا يعنى تقدم الفاعل أو تأخيره إلا الاهتمام به في مثل قولك (زيد قام) أو الاهتمام بما اسند إليه و هو الفعل في مثل قولك (قام زيد). أما الاسمية هي ما اسند فيها الاسم إلى الاسم كقولك (زيد قائم).

أما " مهدي المخزومي " فقد بحث في تقسيم الجملة، و نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحد في قسمة الجملة على المسند، كما فعل " الدكتور الجوارى " مخالفاً جمهور النحاة. فالجملة فعلية عنده إذا كان فيها المسند فعلاً فأفاد التجدد، فهو يرى في جملة (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان فعليتان و يقول: «الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، و بعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند-فعلاً- لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها»<sup>2</sup>

و يقول أيضاً موضحاً مذهبه: «ومعنى هذا أن كلا من قولنا "طلع البدر، و البدر طلع"، جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، و ليس فيها خلاف مع القدماء. و أما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء و فعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقدم المسند إليه، و تقدم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به»<sup>3</sup>

فالجملة الاسمية عند المخزومي ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت، و الدوام كقولك (البدر طالع) و في ذلك يقول: «أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على

<sup>1</sup> نفسه: 20، 21،

<sup>2</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه-مهدي المخزومي- المكتبة العصرية - بيروت - ط 1-1964م: 41

<sup>3</sup> نفسه: 42

الدوام والثبوت ، أو التي يتصف المسند إليها بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما ، على ما بيّنه الجرجاني من كلامه ها هنا»<sup>1</sup> .  
 وسلك "إبراهيم السامرائي" طريقة المخزومي فيما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الجملة الاسمية و جرى على منهاجه مستدلا بقوله (سافر محمد) و(محمد سافر) سواء في الإسناد، لأن المسند فيها هو الفعل ، إلا أنه أخذ على المخزومي قوله بتجديد الفعل قائلا: « و قد خالف الدكتور المخزومي الآخرين في حد الجملتين الفعلية و الاسمية. فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند اسما ، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن: سافر محمد جملة فعلية هي نفسها : محمد سافر... فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين»<sup>2</sup> . وأوضح أيضا «أما نحن فنقول إن محمد سافر و سافر محمد جملتان فعليتان ما دام المسند فعلا، و ليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم»<sup>3</sup> .

إضافة إلى هؤلاء العلماء هناك من دعا إلى التجديد ومنهم إبراهيم مصطفى؛ والذي عمد الخوض في مباحث طريفة تتناول حد النحو، كما رسمه النحاة، وأصل الإعراب ومعانيه، فهو ينادي بالتجديد في علم النحو واختطاط نهج حديث في فهمه، وفي معالجته وتعليمه، وقد خلص من ذلك إلى القول: «ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يجبي وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من المعقول ما أفاق لحظة من التفكير

<sup>1</sup> المرجع نفسه: 42

<sup>2</sup> الفعل زمانه و أبنيته-د/إبراهيم السامرائي-مطبعة العاني-بغداد-1966 م: 204

<sup>3</sup> نفسه: 204

والتحرز، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها»<sup>1</sup>.

ولقد انتهى الأستاذ في بحثه لمعاني الإعراب والموازنة (الفاعل والمبتدأ) إلى خطة نقد بها على جمهور النحاة ما انتهجوه في تمييز أحدهما من الآخر، وما رسموه من تحريم تقديم الفاعل، إذ قال: «إن الاسم المتحدث عنه أو المسند إليه يتقدم على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً، وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها»<sup>2</sup>.

و إبراهيم مصطفى يحاول الكشف عن رأيه قائلاً: «فأول ذلك أنهم يقولون أن الفاعل يجب أن يتأخر على الفعل، لا يتقدمه بحال، أما المبتدأ فإن أصله التقديم، وربما جاء متأخراً، فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل» وأردف قائلاً: «هذا حكم النحاة أو جمهورهم، أما الأسلوب العربي فإنك تقول: ظهر الحق، والحق ظهر، تقدم المسند إليه أو تؤخره، وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً، ولكن النحاة، والبصريين خاصة يجرمون أن يتقدم لفظ الحق في: ظهر الحق، وهو فاعل كما يجرمون أن يتأخر المبتدأ من: الحق ظهر، وهو مبتدأ، فالحكم إذن نحوي صناعي لا أثر له في الكلام، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيّف، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكفلة لا يعيننا أن نلتزمه، بل نحب أن نتحرر منه»<sup>3</sup>.

وهكذا يرى إبراهيم مصطفى أن للاسم المتحدث عنه أن يتقدم أو يتأخر من المسند اسماً كان هذا المسند أو فعلاً، لأن هذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها.

<sup>1</sup> إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - 1937 م: 20

<sup>2</sup> المرجع السابق: 55

<sup>3</sup> نفسه: 55



هذا ما رأينا أن نتعرض له من البحث في صدد الكلام على مذهب النحاة في قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية، ومذاهب بعض المعاصرين في مخالفتهم. ولم نقس فيما انتهينا من الرأي بمذهب النحاة لما رسخ في الأذهان من أصالته وبعد غوره، أو نولع به ونميل إليه لما تقدر بأن القدوة وفيهم الركن والإمام والعمدة، بل لم نعمل الرأي في مذاهب المعاصرين لنجد فيه محلاً للنقد وموضعاً للقول لقرب العهد بهم وحدثتهم، وإنما حاولنا أن نثبت ذلك بالدليل والشاهد والبرهان لتزيد البحث جلاءً ووضوحاً فيبرح عنه كل خفاء ويندفع كل إشكال.

#### 4- مفهوم الجملة الاسمية:

تعتبر الجملة الاسمية قسيمة الجملة الفعلية في الجملة العربية، باعتبار أن بقية الأنواع المختلفة للجمل، كالظرفية والشرطية آلت في آخر المطاف إلى إحدى النوعين المشار إليهما أعلاه، نظراً لطبيعة العلاقة الإسنادية التي يقوم عليها التركيب لإسنادي للجملة العربية.

والمعروف لدى النحاة أن المسند ليس من جنس واحد، وأن رتبته ليست ثابتة بالنسبة للمسند إليه، وربما على هذا الأساس قسموا الجملة العربية إلى جملة الفعل والفاعل، وجملة المبتدأ والخبر. بيد أن من أطلقوا اسم الجملة الاسمية لم يراعوا هذا المبدأ إلا من حيث مرتبة المسند إليه، وبذلك قالوا عن هذه الجملة «ما صدرت باسم صريح كان أو مؤول أو ما هو بمترلته، وأرادوا بصدر الجملة المسند والمسند إليه ولا عبرة بما يقدم عليهما من الحروف»<sup>1</sup> وفي هذا المضمار يقول الخليل: «إذا ابتدأت بالاسم فإنما تبدئه لما بعده، فإذا ابتدأته فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم

<sup>1</sup> مغني اللبيب: 42/2

يسغ لك»<sup>1</sup>. فترى الخليل يؤكد على أن الكلام لا بد له من ركنين فإن بدئ باسم فلا بد من الركن الثاني وهو الخبر.

أما قولنا جملة فعلية وجملة اسمية لم يكن مستخدما عند علماء العربية بل كانوا يصفون الجملة التي تكون خبرا للمبتدأ إلى أن جاء السكاكي الذي استخدم مصطلح الجملة الفعلية والجملة الاسمية بشكل عام في كتابه "مفتاح العلوم" حين ذكر «أن الإسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراها على وجه يفيد السامع نحو (عرف زيد) ويسمى هذا جملة فعلية، أو (زيد عارف، وزيد أبوه عارف) ويسمى هذا جملة اسمية. «<sup>2</sup>. ما يمكن قوله هو أن الجملة إذا ابتدأت بفعل فهي جملة فعلية وإذا ابتدأت باسم فهي جملة اسمية سواء كان هذا الاسم صريحا أو مؤولا.

والجملة الاسمية هي الجملة التي تؤدي معنى تاما، ويكون فيها المسند إليه (المبتدأ) اسما، والمسند (الخبر) وصفا مشتقا أو اسما جامدا أو شبه جملة (ظرفا أو جارا ومجرورا) وهي تصف المسند إليه بالمسند دون الإشارة إلى حدث ولا زمن إلا إذا دخلت عليها الأفعال الناسخة فيضاف -حينئذ إلى مضمون الجملة صفة زمنية. ولذا فالجملة الاسمية هي جملة يتصدرها اسم، وتتركب من مفردين يسمى الأول المسند إليه ويقصد به المبتدأ والثاني المسند ويسمى الخبر.

ويقول ابن هشام بشأن الجملة الاسمية: «فالاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم وهيئات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزوه وهو الأخفش والكوفيون»<sup>3</sup>. ومن أمثلة هذا النوع من الجمل ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿..... وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو

<sup>1</sup> نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرن الثاني والثالث هجري - د. مصطفى جطل - مطبعة جامعة حلب -

1979/1978 - ص: 17

<sup>2</sup> مفتاح العلوم - السكاكي - مطبعة البابي الحالي - مطبعة التقدم - مصر - ط 1/ 1937 م: 42

<sup>3</sup> معني اللبيب: 7/2

انتقام<sup>1</sup> ﴿وقوله أيضا: ﴿هَذَا بَيَانٌ..﴾<sup>2</sup> وقوله أيضا: ﴿وَأَنْتُمْ أَذَلَّةٌ..﴾<sup>3</sup> وقوله أيضا: ﴿... وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾<sup>4</sup>. كما أنها تعرف باسم الجملة البسيطة عند الدكتور محمد أحمد نحلة<sup>5</sup>، يقول سيبويه: «ومنها الجملة الاسمية ما يكون بمنزلة الابتداء قولك، كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»<sup>6</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى...﴾<sup>7</sup> وقوله أيضا: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا...﴾<sup>8</sup>. ولقد ذكر الدكتور محمد أحمد نحلة أن ابن هشام يشير إلى اضطراب في تحديد بعض الجمل مثل: أعنتك زيد أو أفي الدار زيد أهي ظرفية أم فعلية أم اسمية؟. واعتد بعض المستشرقين أمثال الدكتور "فيشر" (Fisher) وبعض المحدثين ومنهم: "إبراهيم أنيس"، و"مهدي المخزومي" بالمسند مقياساً لتحديد نوع الجملة. وأشار د/أحمد نحلة إلى أن الدكتور "فيشر" لا يعتبر الجملة التي يكون المسند فيها ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو اسم استفهام جملة اسمية؛ إذ يرى أن «الجملة الاسمية ينبغي أن يوسع المسند فيها ليشمل هذه الأنواع، ويكون التحديد للجملة الاسمية هو الجملة التي لا يكون المسند فيها فعلاً ولا جملة، ومن ثم يمكننا أن نحسم الخلاف في مسألة "عبد الله قام" هل هي جملة اسمية أو فعلية؟ أو هي كما رأى "فيشر" جملة ذات رابطة (kopulativa sazt) ... ويمكننا بهذا التحديد أيضا بين

<sup>1</sup> آل عمران : 4

<sup>2</sup> آل عمران : 138

<sup>3</sup> آل عمران : 123

<sup>4</sup> آل عمران : 36

<sup>5</sup> ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية-د/محمد أحمد نحلة- دار النهضة العربية- بيروت -1988م : 90

<sup>6</sup> الكتاب : 23/1

<sup>7</sup> آل عمران : 36

<sup>8</sup> آل عمران : 67

جملة "عبد الله قام" و"عبد الله قام أبوه" فالأولى فعلية تقدم الفاعل وخلقى الفعل من الضمير، والثانية يصطلح عليها بالجملة الجملية، لأن المسند فيها جملة<sup>1</sup>.

والجملة الاسمية حظيت بما لم تحظ به غيرها من عناية النحاة، واستغلت معظم طاقتها التعبيرية، فقد درست من حيث طبيعة صيغة كل من المسند إليه والمسند خاصة من حيث النوع والشكل الإعرابي، والتعريف والتكثير، ومن حيث موقع كل منهما بالنسبة للأخرى كما في التقديم والتأخير بما فيهما من وجوب وجواز، ثم من حيث الحذف والذكر الإثبات والنفي ومن حيث أنواع المسند، سواء أكان مفردا نحوياً، أم نسبة جملة بنوعيتها وذلك كله في مباحث خاصة بهذا النوع من الجملة العربية.

فالجملة الاسمية ما هي إلا تركيب إسنادي متميز بنيويًا لكونه قابل للتقسيم الوظيفي حسب السياق ومفيد فائدة تامة، لاحتوائه معنى مكتملاً محصلاً بين العلاقة الذهنية الرابطة بين المسند إليه والمسند، وهو معنى مفهوم لدى الكاتب يقصد نقله إلى السامع أو القارئ ليفيد به نبأ جديد، وهو تركيب مصدر باسم صريح أو مؤول أو ما هو بمترلته معلوم لدى طرفي التواصل.

ومهما كان نوعها-الجملة الاسمية- تتألف من ركنين أساسيين تربط بينهما علاقة إسنادية تجعل إحداها لاستغني عن الآخر، وهي علاقة ذهنية لا وجود لها لفظاً أو كتابة، مما يميز علاقة الإسناد في العديد من اللغات كالهندوأوربية التي لا تكتفي فيها بين الموضوع والمحصل منطقياً أو المسند والمسند إليه علاقة ذهنية بل تشترط وجود لفظ مسموع أو مقروء يسمونه في تلك اللغات الرابط، يقول "الدكتور عثمان أمين" موضحاً هذا الفرق بين اللغة العربية واللغات الهندوأوربية: «إن الإسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحصل أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التصريح

<sup>1</sup> مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 90

بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة، في حين أن هذا الإسناد الذهني لا يكفي في اللغات الهندوأوربية ، إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء ويسمونه في تلك اللغات رابطة.<sup>1</sup> فتعليل "الدكتور أمين" على عدم وجود الرابط في الجملة الاسمية في العربية دليل واضح على مثالية هذه اللغة، فهو بذلك ينظر إلى الجملة الاسمية المحضة، أي المكونة من المسند إليه والمسند دون رابطة (الرابط الملفوظ) - من أقدم تركيبات اللغة<sup>2</sup> ، ويرافقه الرأي "فندريس" إذ يرى «أن غالبية اللغات لم تعرف الرابطة في جملها الاسمية إلا في زمن متأخر».<sup>3</sup>

والشيء الذي يمكن أن نستنتجه من خلال ما قدم هو أن ظاهرة الرابطة ما هي إلا ميزة تميز اللغة العربية عن بعض اللغات التي تتمتع كل منها بمميزات الخاصة.

### 5- ركن الجملة الاسمية:

تتألف الجملة الاسمية التامة من جزأين أساسيين ملفوظين غالباً، أو أحدهما ملفوظ والآخر ملحوظ (محذوف) وذلك حسب السياق؛ إذ يربط كل منها بالآخر ويؤديان معاً معنى يحسن السكوت عليه، وكل جزء منهما لا بد أن يكون مرفوعاً أو في محل رفع، وهذان الجزآن هما: المبتدأ والخبر. يقول الخليل بن أحمد الفر اهدي: «إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده فإذا ابتدأته فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك»<sup>4</sup> . يؤكد الخليل في هذه المقولة على أنه لا بد من وجود ركنين للكلام، فإذا بدئ بالاسم لا بد من الركن الآخر وهو الخبر. والركنان هما في الأصل اسمان

<sup>1</sup> فلسفة اللغة العربية - د/عثمان أمين - الدار المصرية للتأليف والترجمة - 1965 م: 25

<sup>2</sup> ينظر: التطور النحوي للغة العربية - برجستراسر - مطبعة السماح - 1929 م: 52

<sup>3</sup> اللغة - جوزيف فندريس - تعريب عبد الرحمن الاواخلي ومحمد القصاص - مطبعة لجنة البياب العربي -

القاهرة - 1950 م: 164

<sup>4</sup> نظام الجملة: 17.

بجردان للإسناد يقتضي كل منهما الآخر ولا يستغني عنه، وذلك لأن الإسناد فيه لا يأتي إلا بوجود طرفين من مسند ومسند إليه.

### 5-1 المسند إليه:

أطلقت هذه التسمية عند قدماء النحاة على المبتدأ والفاعل دون تمييز، ويقولون في تعريف المبتدأ بأنه «الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه، مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا»<sup>1</sup> ويقول ابن هشام: «المبتدأ اسم أو بمثرتة مجرد من العوامل اللفظية أو بمثرتة مخبر عنه»<sup>2</sup>. فما بمثرتة الاسم هو المصدر المؤول، والمجرد من العوامل اللفظية أي الذي لم يسبقه عامل ملفوظ به يؤثر فيه. وما بمثرتة هو المبتدأ المسبوق بحرف جر زائد، لأن حرف الجر الزائد لا اعتبار له. فكأنه غير موجود في مراعاة الإعراب وان كان يجر المبتدأ لفظا، ويقول ابن مالك في ألفيته معرفا للمبتدأ:<sup>3</sup>

مبتدأ "زيد" و"عاذر" خبر  
إن قلت "زيد عاذر" من اعتذر

المبتدأ في المثال الذي ذكره ابن مالك هو (زيد) وتوفرت فيه شروط المبتدأ الذي له خبره، وخبره هو (عاذر من اعتذر) و(من) اسم موصول مبني على السكون مفعول به (لعاذر و) (اعتذر)، فعل ماضي مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (من) وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول (من).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> همع الهوامع: 93/1

<sup>2</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - حققها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السيقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان - ط: 1980/6م -

102/1

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله بن عقيل - تح: محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - دمشق سوريا -

ط: 1985/2م: 188/1

<sup>4</sup> نفسه: 188/1



من خلال هذه النصوص يمكن أن نستنبط أهم الخصائص والصفات التي لا بد أن تتوفر في الاسم الذي يطلق عليه (اصطلاحاً) المبتدأ هي:

● أن يكون اسماً مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة.

● أن يكون مخبراً عنه. أو وصفاً مكتفياً بمر فوعه.

وكلمة "الاسم" الواردة في النصوص تشمل الصريح والمؤول، حيث يراد بالأول ما له صورة منطوقة سواء كان اسم ذات أو معنى نحو: (محمد، زهرة، طائر، حرية، علم...) ومن قوله تعالى: ﴿...وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾<sup>1</sup>. والمراد بالمؤول: المصدر المأخوذ من حروف المصادر وما دخلت عليه (أن، أن، كي، ما، لو) نحو: ﴿...وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>2</sup>. ويورد مسبقاً بحرف جر زائد نحو: ﴿بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونَ﴾<sup>3</sup>. ويورد وصفاً، ومعنى الوصف ما دل على معنى وصاحبه في نحو: ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ...﴾<sup>4</sup>.

ولقد سمي المسند إليه بالمحكوم عليه والمتحدث عنه أو المخبر عنه، وهو في الأصل كل اسم ابتدأته وجرده من العوامل اللفظية غير الزائدة للإخبار عنه وإثبات المعنى له، لأنه ليس من المعقول إخبار السامع بشيء ما بخصوص شيء ما غير معلوم بالنسبة له، لذلك توجب على الاسم أن يكون معلوماً للسامع. والعلامة الإعرابية للمبتدأ هي الرفع و في هذا يقول سيبويه معرفة المبتدأ: «كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمعنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> آل عمران : 4

<sup>2</sup> البقرة : 184

<sup>3</sup> القلم : 6

<sup>4</sup> مريم : 46

<sup>5</sup> الكتاب : 126/2

ويشترط في المبتدأ أيضا أن يكون معرفة لأنه إذا كان نكرة قد يؤدي إلى أمن اللبس، ولا فائدة من الإخبار عن النكرة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد. وفي هذا المضمار يقول ابن يعيش: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وهو القياس، وقد يكون نكرة موصوفة أو غير موصوفة»<sup>1</sup>.

إن إطلاق النحاة تسمية موحدة على "المبتدأ" و"الفاعل" لم يكن هكذا بل استوحوه من خلال نظرهم إليهما في المستوى المنطقي في التركيب الإسنادي خارج السياق، وفرقوا بينهما في مستوى الوصف الإعرابي حينما عادوا إلى السياق الكلامي الفعلي وذلك لاختلاف دورهما الوظيفي داخل السياق، فأطلقوا على المسند إليه في الجملة الاسمية "المبتدأ"، أما في الجملة الفعلية هو "الفاعل".

وخلاصة القول: المبتدأ اسم موصوف معرفة حقه التقديم لأنه محكوم عليه، وقد يرد مصدرا مؤولا كما أنه يخالف الأصل فيقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم.

## 5-2 المسند:

لقد عرف علماء العربية الخبر تعريفات متباينة لفظا متفقة معنى، فمن ذلك قولهم: «هو المسند الذي تتم به الفائدة»<sup>2</sup> وكذلك يقول ابن يعيش: «الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما... وهو المعنى التي تتم به الفائدة من الحديث بالمبتدأ وهو المعنى المراد الإخبار به عنه ولذا فإن التصديق والتكذيب للمعنى يقعان

<sup>1</sup> شرح المفصل: 86/1

<sup>2</sup> شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - تح: محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء الكتب العربية -

مصر: 161

في معنى الخبر<sup>1</sup>؛ ولذا وجب أن يكون الخبر نكرة، لأن التثنية يستعمل لتحديد جوهر الخبر في الجملة الاسمية الأساسية، كما أنها تفقد قيمتها الإخبارية حين فقدانها للخبر النكرة، فهي في هذه الحالة ضيعة وظيفتها الرئيسية. ولذا يرى ابن يعيش أن «أحد شروط الخبر أن يكون نكرة»<sup>2</sup>.

ويقول أيضا: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة»<sup>3</sup> وإن كان من شروط المبتدأ أن يكون معرفة لدى المتكلم والسامع أو الكاتب والقارئ لا بد أن يكون الخبر غير معلوم. فكيف تتجلى وظيفة الإخبار إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة؟

ويمكن توضيح هذه النقطة بمثال ذكره السيرافي<sup>4</sup> مفاده أن الاسم المعرفة يمكن أن يكون معلوما شريطة كونه مفردا ومثل ذلك: (زيد، أخوك)، فكل منهما معلوم على حدة، فالذي يعرفهما على حدة يمكن أن لا يعرف بأن أحدهما هو الآخر، فالفائدة الحاصلة بالنسبة للسامع في هذا المثال تكمن في اجتماعهما. وتركيز علماء العربية على المعلوماتية في "المبتدأ" وعدم المعلوماتية في "الخبر" كان للتمييز بين ركني الجملة الاسمية خاصة إذا علمنا أنه لا يوجد بين الركنين فروق واضحة من حيث صيغتهما الصرفية (اللفظية). وعلى الرغم من اختلاف النحاة في وجهات النظر المعللة بتجاه الخبر شبه جملة إلا أنه لا يمكننا إنكارها كنوع متميز أقره الاستعمال العربي الفصيح. ومن هنا يمكن القول بأن للخبر ثلاث صور: إما أن يقع مفردا، أو جملة، أو شبه جملة.

### أ- الخبر المفرد:

<sup>1</sup> شرح المفصل: 1/ 87

<sup>2</sup> نفسه 86/1

<sup>3</sup> نفسه: 86/1

<sup>4</sup> ينظر: شرح أبيات سيويه-السيرافي تح محمد علي هاشم- مطبعة الفحالة القاهرة 1974م: 24/1

والمقصود به ما ليس جملة أو شبه جملة، فشمّل بذلك المفرد، والمثنى، والجمع بأنواعه المختلفة : مذكرا ومؤنثا وتكسيرا، وهذا النوع من الخبر يكون جامدا مثل ما يكون مشتقا كأسماء الأعلام وأسماء الجنس والضمائر والأسماء الموصولة من جهة و كالموصوفات نحو: اسم الفاعل والمفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل من جهة ثانية. ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾<sup>1</sup> ويقول أيضا: ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ... ﴾<sup>2</sup>. وقوله أيضا : ﴿ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾<sup>3</sup>، الخبر في هذه الأمثلة مفرد جامد. ومن الخبر المفرد المشتق قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ... ﴾<sup>4</sup> وقوله أيضا : ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾<sup>5</sup>. وكذلك في: الورد فاقع لونه .

## ب- الخبر الجملة

والمقصود به لدى النحاة ما ليس بمفرد نحوي، فهم يعنون به الجملة بنوعيتها: الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ مَغْفِرَةٌ ... ﴾<sup>6</sup> وقوله أيضا : ﴿ ... وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾<sup>7</sup>. والمتأمل لقول ابن مالك وشراح كلامه فيما يخص الخبر المفرد يجدهم يضيفون نوعين آخرين يتبينان لنا من خلال هذا النص: «ولا يمتنع كونها - يعني الجملة

<sup>1</sup> البقرة: 229

<sup>2</sup> الرعد: 2

<sup>3</sup> البقرة: 24

<sup>4</sup> آل عمران: 36

<sup>5</sup> البقرة: 19

<sup>6</sup> آل عمران: 136

<sup>7</sup> آل عمران: 25

الواقعة خيرا - طلبية خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا فسمية خلافا  
لثعلب<sup>1</sup>، ويقول ابن هشام «أن الجملة الإنشائية لا تكون خيرا»<sup>2</sup>.

والظاهر من هذا النص أن التعبير بفعل عن الخبر غير ممكن لأنهما مختلفان، ذلك  
بالأمر إنشاء والجملة الاسمية من قبيل الخبر. وأميل في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه  
الجمهور، وهو وقوع الإنشائية خيرا عن المبتدأ. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ  
الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ...﴾<sup>3</sup>. الخبر فعل أمر مقترن بالفاء  
ومن هذا القبيل قوله أيضا: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ...﴾<sup>4</sup>. ولقد أجمع النحاة على أن للخبر  
الجملة شروطا هي:

- أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

- ألا تكون الجملة ندائية.

- ألا تكون الجملة مصدرة بأحد الحروف (لكن، بل، حتى).

### ج- الخبر شبه الجملة:

مصطلح شبه الجملة يقصد به أمران<sup>5</sup>: أولاهما الجار المجرور، وثانيهما الظرف سواء  
كان ظرف زمان أم ظرف مكان.

\*- (الجار والمجرور): ويخبر به عن المبتدأ شريطة تمام الفائدة أما إذا لم يفد فلا يصلح أن  
يكون خيرا نحو: عمرو بك، لأن الجار و المجرور ليفيد معنى من المعاني المختلفة. ومن

<sup>1</sup> تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 48

<sup>2</sup> مغني اللبيب: 62/2

<sup>3</sup> النساء: 15

<sup>4</sup> الأنفال: 14

<sup>5</sup> النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ط3/ 1975: 479/1

أمثلة وقوع الخبر جار ومجرور ما يلي: ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴾<sup>1</sup> وقوله أيضا: ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾<sup>2</sup> وقوله أيضا: ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعِيبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾<sup>3</sup> وتعد شه الجملة الخبر نفسه من حيث المعنى في المستوى الإخباري للجملة، أما في المستوى النحوي ليست بالخبر على الحقيقة بل إنها معمول للخبر المحذوف وناب عنه. ويشترط النحاة في الخبر شبه جملة حصول الفائدة في الإخبار به وذلك يتأتى إذا كان الظرف أو الجار مع مجروره تامين، أما إذا كان الظرف والجار والمجرور غير تامين فلا فائدة في الإخبار بهما كما في نحو قولك: خالد اليوم، وعلي بك. فلا يستفيد السامع أو المخاطب من هذين التعبيرين شيئا.

ج- (الظرف): ويعني لغة الوعاء، وسمي الظرف ظرفا لوقوع الحوادث فيه، وهو على ضربين: ظرف مكان وظرف زمان. يقول ابن يعيش: «اعلم أن الظرف على ضربين: ظرف من الزمان وظرف من المكان والمبتدأ أيضا على ضربين: جثة وحدث، فالجثة ما كان شخصا مرثيا، والحدث ما كان معنى نحو: المصادر مثل العلم و العذرة، فإذا كان المبتدأ جثة نحو: زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك: زيد عندك، وعمرو خلفك»<sup>4</sup>.

وإذا كان المبتدأ حدثا نحو: القتال والخروج، جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، ويعلل الشارح نفسه ما جاء فيه ظرف الزمان خبرا عن المبتدأ الجثة بأنه على تقدير حذف المضاف حيث تقول: «فإن قيل: فأنت تقول: الليلة الهلال، والهلال جثة، فكيف جاز ههنا ولم يجز فيهما تقدم؟ فالجواب أنه إنما جاز في مثل الليلة الهلال، على تقدير

<sup>1</sup> آل عمران: 14

<sup>2</sup> آل عمران: 20

<sup>3</sup> آل عمران: 44

<sup>4</sup> شرح المفصل: 89/1

حذف المضاف والتقدير، "الليلة حدوث الهلال وطلوع الهلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه»<sup>1</sup> فعدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ الجثة مشروط بعدم الإفادة نحو: زيد اليوم، وخلاصة القول أن الخبر صفة نكرة مؤخرة وقد تتقدم وتأتي جملة، أو شبه جملة.

### 6- الرابط بين المسند إليه والمسند

تعرض النحاة إلى موضوع الرابط وعدّوه من أهم الشروط الأساسية في الجملة العربية والتي لو لاها لما كان للتركيب لإسنادي انتظام، فلقد عد النحاة وسائل الربط بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية، ووصلوا بها إلى عشرة أنواع<sup>2</sup>، والتي سنقف عليها:

\*- **الضمير**: وهو الأصل لأن وظيفته الربط بين أجزاء الجملة، ويعد من أقوى

الروابط إذ به ترتبط معظم الصيغ بعضها ببعض؛ أي من حيث العدد والنوع (أفراداً وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنثاً) سواء أكانت مذكورة أو محذوفة. أما المذكورة نحو: (قام زيد، والولدان قاما، والأولاد قاموا، والبنات قمن).

ومن شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿... وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>3</sup>، في قراءة ابن عامر<sup>4</sup> فـ (كل) مبتدأ، والجملة الفعلية خبر، والعائد محذوف، والتقدير (وعده الله...). وكذلك قول امرئ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين      فتوب لبست وثوب أجر<sup>5</sup>

الضمير محذوف والتقدير: (فتوب لبسته)

<sup>1</sup> نفسه 1/90

<sup>2</sup> نفسه: 1/88، ينظر مغني اللبيب: 2/106

<sup>3</sup> الحديد: 10

<sup>4</sup> ينظر السبعة في القراءات- ابن مجاهد- تح: شوقي ضيف- دار المعارف المصرية 1972م: 625

<sup>5</sup> ديوان امرئ القيس- دار بيروت للطباعة والنشر- 1392هـ/1972م: 159، الكتاب: 1/86، شرح

ابن عقيل: 1/219



\*-إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر :

يقول ابن عقيل: «إن أكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم»<sup>1</sup>، وأكثر ما يكون هذا النوع في مواقف التهويل والتفخيم، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>2</sup> وقوله أيضا: ﴿الْقَارِعَةُ الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾<sup>3</sup> وقوله أيضا: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾<sup>4</sup>. فالجمل: "ما الحاقة-ما القارعة-ما أصحاب اليمين" تكرر فيها المبتدأ بلفظه ومعناه.

\*-اسم الإشارة:

لا يكون رابطا إلا إذا كان في جملة الخبر مبتدأ ثانيا، ومن أمثلة الربط بالإشارة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>5</sup>. "فألك" يعرب مبتدأ ثان، وهو بلفظ الجملة الاسمية نيابة عن الضمير، ومن أمثلة هذا الربط أيضا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>6</sup> وقوله أيضا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> شرح ابن عقيل: 204/1

<sup>2</sup> الحاقة : 1، 3، 2

<sup>3</sup> القارعة : 3، 2، 1

<sup>4</sup> الواقعة : 27

<sup>5</sup> آل عمران 94

<sup>6</sup> الأعراف : 36

<sup>7</sup> التغابن : 10

\*- أن يكون في المبتدأ لفظ عام يشمل المبتدأ وغيره مما أو ممن في جنسه، ويرد ذلك غالباً في أسلوب المدح أو الذم كأن تقول مثلاً: الإسلام نعم الدين - أبو جهل بئس الرجل - فجملتا نعم الدين وبئس الرجل، تستكملان كل من "الدين، والرجل"

\*- إعادة المبتدأ بمعناه: أي أن المبتدأ أو ملفوظان لمدلول واحد نحو: قولي الله حسبي - ف(الله حسبي) ليس شيئاً غير (قولي) فالخبر في الجملة هو المبتدأ نفسه من حيث المعنى.

\*- أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو العكس نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً...﴾<sup>1</sup>

\*- العطف بالواو: في نحو: زيد قامت هند وأكرمها، وكذلك: الطالب بدأت الدراسة واستعد لها، على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة حكماً نحو: الطالب بدأت الدراسة واستعد لها - زيد قامت هند وأكرمها.

\*- الشرط: أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الربط أداة شرط حذف جوابه للدلالة الخبر عليه، وبقي الشرط مشتملاً على ضمير يعود على المبتدأ نحو: «زيد يقوم عمرو وإن قام، الضيف يقف الحاضرون إن قدم»<sup>2</sup>.

\*- أل: النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين كما يروي ابن هشام نحو: «وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى» الأصل (مأواه) لا على تقدير (المأوى له)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الحج: 63

<sup>2</sup> النحو الوافي: 3/ 461

<sup>3</sup> مغني اللبيب: 107/2-108

\*-كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>1</sup>

فضمير الشأن "هو" مبتدأ خبره الجملة الاسمية (الله أحد) وهي نفسه المبتدأ في المعنى، والتقدير والله أعلم، الشأن الله أحد.

7-أنواع الجمل الاسمية :

إن الجملة العربية عموماً تتكون من طرفين (المسند والمسند إليه) يؤسس عليها تركيبها بحيث إذا انعدم أحدها انفار بناؤها؛ وعلى هذا الأساس تقسم الجملة الاسمية إلى جملة اسمية بسيطة وأخرى مركبة. وأشير هاهنا إلى أني سأتناول هذه الأنواع بإيجاز لأن أنماط الجملة الاسمية موضوع واسع ولا يمكن الحديث عنه في بضع صفحات.

1-7 الجملة الاسمية البسيطة:

وهي أصغر شكل للجملة التي هي الوحدة الصغرى للكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، لأنه «قول يعبر عن فكرة منتهية... ويتألف في أدنى حد من كلمتين: اسمين كزيد قائم أو فعل واسم كقائم زيد»<sup>2</sup>، والجملة الاسمية البسيطة تشمل كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولكن يشترط في تكوينها من أصغر بنية إنسانية مفيدة، وتنقسم هي الأخرى إلى قسمين هما: الجملة الاسمية البسيطة المجردة والجملة الاسمية البسيطة المنسوخة.

أ-الجملة الاسمية البسيطة المجردة: «هي أصغر بنية نحوية تعتبر كلاماً تاماً يحسن

السكوت عليه لاشتمالها على مسند ومسند إليه في أبسط صيغة لهما مجردين من كل ما يتعلق بهما»<sup>3</sup>. وهي خاصة بجملة المبتدأ والخبر المركبة من اسمين مجردين للإسناد، نحو: "محمد أخوك والحديد معدن" «وهي ما يمكن تسميتها بالجملة الاسمية المحضة التي يكون

<sup>1</sup> الإخلاص: 1

<sup>2</sup> نفسه: 2/ 43-44

<sup>3</sup> شرح المفصل: 1/ص 24

فيها المسند دالا على الثبوت والدوام (فأخوك ومعدن) دالان-هنا-على دوام اتصاف المسند بهما»<sup>1</sup>.

والجملة الاسمية المجردة يسميها أحمد نحلة بالجملة البسيطة الأساسية<sup>2</sup>، وهي الجملة القائمة على ركني الإسناد وحدهما دون عناصر إضافية تكون قيدا على الإسناد، أو موسعة لإحدى عنصريه، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد هي<sup>3</sup>:

- اسم + اسم نحو: زيد رجل .

- اسم + وصف نحو: زيد قائم .

- اسم + جار ومجرور، أو ظرف، نحو: زيد في البيت، زيد أمام البيت .

ولقد أشار النحاة إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قاربها من النكرات، وفي هذا يقول المبرد: «أما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات»<sup>4</sup>، ويعلل ابن الأنباري ذلك بقوله: «فإن قيل لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فائدة منه»<sup>5</sup>.

### ب- الجملة الاسمية البسيطة المنسوخت:

«الجملة الاسمية التامة ما لم يكن فيها المبتدأ وصفا رافعا لما يكتفي به، ولم يجب حذف أحد طرفيها، وتطابق فيها الجزآن»<sup>6</sup>. والجملة الاسمية لتألف بنيتها من ركنين إسناديين مفردين، وأنماطهما السالفة الذكر كلها متفقة من حيث خاصية التطابق بين ركني الإسناد

<sup>1</sup> في النحو العربي قواعد وتطبيق: 86

<sup>2</sup> مدخل إلى دراسة الجملة: 92

<sup>3</sup> ينظر المرجع نفسه: 92

<sup>4</sup> المقتضب: 127/4، وينظر: الأصول في النحو: 71/1

<sup>5</sup> أسرار العربية: 69

<sup>6</sup> بناء الجملة الاسمية-د/محمد حماسة عبد اللطيف-د/أحمد عفيفي-مكتبة الشباب-القاهرة-ط: 1988

في حركتها الإعرابية بغض النظر عن عامل الرفع فيهما المختلف فيه بين النحاة، إذ يذهب سيبويه إلى أن المبتدأ يرفع لمترلته بالابتداء أما الخبر فإنه يرفع لأنه مبني على المبتدأ<sup>1</sup>، ويشاركه في هذا الرأي جمهور النحاة على حد قول ابن يعيش.<sup>2</sup> أما الأخفش وابن السراج والرماني فيذهبون إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء<sup>3</sup>، ويذهب المبرد إلى أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معاً<sup>4</sup>، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنهما مترافعان لأن كل منهما طالب للآخر ومحتاج له<sup>5</sup>.

والتطابق الإعرابي بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية البسيطة مشروط ليجردها من العوامل المؤثرة عليها والتي يمكن أن نسميها بالنواسخ، وهذه العوامل تزيل الحكم الإعرابي لركني الإسناد وتأتي بحكم جديد، حيث يصبح المسند منصوباً بعد رفعه إذا دخلت على جملته الحروف المشبهة بليس نحو (ما، ولا، ولات، وإن) حيث تحدث تأثيراً شكلياً ومعنوياً في الجملة الاسمية بعدها بشروط حددتها المصنفات النحوية بدقة<sup>6</sup>، كما يصبح المسند إليه منصوباً بعد رفعه إذا دخلت على جملته الاسمية الحروف المشبهة بالفعل نحو: (أن وأحواتها) و"لا" النافية للجنس العاملة عمل (إن) شكلياً .

وللجملة الاسمية البسيطة المنسوخة أتماط مهما كان نوع ناسخها فإنها تتكون من الناسخ ومسند إليه ومسند، ولكن هذا الترتيب لا يتحقق بهذه الصيغة إلا ضمن الشروط الخاصة بكل ناسخ، فقد نجد صيغة أخرى تتكون من ناسخ ثم مسند (شبه جملة) ومسند إليه، وتقدم الخبر شبه جملة في هذه الصيغة يأتي لأغراض معنوية مختلفة باختلاف سياقات

<sup>1</sup> ينظر الكتاب: 127/2

<sup>2</sup> ينظر الفصل: 24 - المص: 94/1

<sup>3</sup> ينظر: التسهيل: 44

<sup>4</sup> ينظر: المقتضب: 49/2

<sup>5</sup> ينظر التسهيل: 44

<sup>6</sup> أوضح المسالك: 73

ورودها من جهة وللتوسيع في استعمال شبه الجملة في العربية من جهة ثانية، بحيث يمكن الفصل فيما بين المتلازمين بالفصل بين الناسخ واسمه<sup>1</sup>. ومن أمثلة النمطين في نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِبِحَيْسَى...﴾<sup>2</sup>، وقوله أيضا: ﴿...إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>3</sup>، وقوله أيضا: ﴿...إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>4</sup>.

وهناك تقسيم آخر للجملة ذكره محمود أحمد نحلة حين قسمها إلى أساسية وناقصة، أما الأساسية فهي التي اصطلاحنا عليها الجملة المجردة، وأما الناقصة فهي: «الجملة التي حذف منها أحد ركني الإسناد»<sup>5</sup>.

والحذف لا يحدث إلا إذا كان في السياق ما يدل على المحذوف، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: «اعلم أن المبتدأ أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا»<sup>6</sup>، ولنا وقفة على الحذف في حلقات هذا البحث.

## 2-7- الجملة الاسمية المركبة: هي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أحدهما

مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ويكون أحدهما فكرة مستقلة والثاني لا يؤدي فكرة كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 1/279

<sup>2</sup> آل عمران: 39

<sup>3</sup> آل عمران: 37

<sup>4</sup> آل عمران: 49

<sup>5</sup> مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 100

<sup>6</sup> شرح المفصل: 1/94، الأصول: 1/75، الكافية: 1/103

<sup>7</sup> الجملة العربية - د/ إبراهيم بركات: 155

وتصاغ الجملة المركبة من جملتين بسيطتين، وقد تصاغ من أكثر من جملتين، فالنوع الأول يسمى "بالتركيب المفرد"، والنوع الثاني يمكن تسميته "بالتركيب المتعدد"<sup>1</sup>، أو ما يسميه محمد العيد رتيمة بالجملة الاسمية المركبة تركيباً عادياً، والجملة الاسمية المركبة تركيباً تلازمياً<sup>2</sup>.

### أ- الجملة الاسمية المركبة تركيباً عادياً:

إن مصطلح الجملة الاسمية المركبة هو مفهوم تقابلي لمصطلح الجملة الاسمية البسيطة من حيث درجة الإسناد. لأن الجملة الاسمية المركبة تتألف بنيتها في المستوى النحوي من ركنين أساسيين يكون أحدهما عملية إسنادية في المستوى نفسه مرتبطة إسنادياً بالركن الثاني للجملة المركبة الذي قد يكون مفرداً نحوياً أو عملية إسنادية بحيث في كلتا الحالتين تكون الفائدة التامة بالنسبة للمستمع، «لأن الجملة المركبة أكبر شكل للجملة ذي معنى تام تتظافر أكثر من جملة بنيوية على أدائه أداء تاماً، إذ تتعدد في الجملة المركبة عدة عمليات إسنادية في سياق تركيبها فتشكل عملية إسنادية كبرى تتضمن وحدات إسنادية صغرى مترابطة فيما بينها، لأن أحد المكونين الأساسيين للجملة المركبة هو جملة تقوم بدور ركني الإسناد في الجملة الاسمية المركبة المحتوية على عمليات إسنادية متعددة سواء أكان هذا التعدد في المسند إليه أو المسند أو فيهما معاً»<sup>3</sup>.

والتأمل لهذا النص يجد بأن مثل هذا النوع من الجمل له ثلاث حالات: وهذا النوع من الجمل كغيره من الأنواع الأخرى له أنماط وهي:

<sup>1</sup> ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 145

<sup>2</sup> ينظر الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية - محمد العيد رتيمة: 224

<sup>3</sup> المرجع نفسه: 206



\* الحالة الأولى : أن يكون المسند إليه عملية إسنادية والمسند مفرد نحوي نحو:  
﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>1</sup> ففي هذه الآية العملية الإسنادية المتكونة  
من حرف النصب المصدرى " أن" والفعل وفاعله "تصوموا" يمكن تأويله إلى مصدر  
مؤول تقديره "الصيام"، والذي يترابط إسناديا مع المسند "خير لكم" الذي يتم المعنى في  
الجملة المركبة.

\* الحالة الثانية: أن يكون المسند إليه مفرد نحوي والمسند عملية إسنادية نحو:  
"النميمة أن تسعى بين اثنين بالفساد". ففي هذا المثال الاسم المفرد "النميمة" يقوم بدور  
المسند إليه ويترابط إسناديا مع العملية الإسنادية التي تؤدي دور المسند، والتي تتألف من  
حرف النصب المصدرى "أن" والفعل وفاعله "تسعى"، وهذا الأخير يمكن تأويله إلى  
مصدر مؤول تقديره (سعيك)، والترابط إسناديا مع المسند إليه المقدم "النميمة" متمما له  
المعنى في الجملة الاسمية المركب.

\* الحالة الثالثة: أن يكون المسند إليه والمسند عمليتين إسناديتين نحو: ﴿...وَالَّذِينَ  
كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾<sup>2</sup>. تقوم العملية الإسنادية الأولى في هذا المثال والمكونة من  
اسم الموصول "الذين" وصلته بالجملة الفعلية المؤلفة من الفعل "كفر" وفاعله "واو  
الجماعة" الرابطة للصلة بالموصول بدور المسند إليه، المترابط إسناديا مع جملة المسند  
المؤلفة من الفعل "حشر"، وفاعله "واو الجماعة" الذي يقوم بدور الرابط بين جملة المسند  
بالمسند إليه، إضافة إلى وظيفة الفاعلية<sup>3</sup>.

## ب- الجملة الاسمية المركبة تركيبيا تلازميا:

<sup>1</sup> البقرة : 184

<sup>2</sup> الأنفال: 36

<sup>3</sup> ينظر الأنماط النحوية: 206

الجملة الاسمية المتلازمة هي جملة مركبة غالباً ما تتألف من عملية إسنادية كبرى تتضمن عمليات إسنادية صغرى مترابطة فيما بينها ترابطاً تلازمياً يجمع الإسناد بين ركنيها لتحقيق الأخبار المقصودة من تركيبها؛ تتألف بنيتها من جملتين نحويتين متلازمتين تحتاج أولاهما إلى الثانية لإتمام المعنى الإخباري الحاصل منهما معاً «لكوئهما جملة واحدة»<sup>1</sup> ويكون ذلك في جملة الشرط وجملة الظرف وجوابهما. والتلازم لا يأتي دائماً عن طريق دخول أدوات الشرط أو الظرف على الجملة المركبة فحسب بل يتعدى ذلك أحياناً إلى صيغة المسند إليه دون دخول أية أداة، وذلك إذا تضمن معنى الشرط مما يخول دخول الفاء على خبره إذا لم تدخل ليت ولعل على جملتيهما، والأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة هي صيغة الأسماء المتضمنة معنى الشرط كما يقول ابن يعيش: «إن الأسماء على ضربين منها ماهو عار من معنى الشرط والجزاء...، والمتضمن معنى الشرط الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة... ويشترط في الموصول أن يكون شائعاً غير منصوص وأن تكون صلة الموصول جملة فعلية أو شبه جملة لأنه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض، وذلك إذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإبهام»<sup>2</sup>، ويقول أيضاً في نفيه دخول الفاء على أخبارها: «إذا وقع في الصلة شرط وجزاء أو إذا دخل على جملة الموصول أو النكرة الموصوفة حرف من حروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر، لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى»<sup>3</sup>.

والظاهر من قول ابن يعيش أن التلازم يكون بطريقتين من حيث الترابط: ترابط مباشر دون الاستعانة بأي رابط لفظي نحو قولك "من يطلب عظيمًا يخاطرُ بعظيم"، ففي هذا المثال اسم الشرط "من" يقوم مقام المسند إليه - وهو في هذه الحالة كلمة مفردة - ومن

<sup>1</sup> الكافية: 2/ص 393

<sup>2</sup> شرح المفصل: 95/1

<sup>3</sup> نفسه: 100/1، 101

عملية كبرى مؤلفة من عمليتين إسناديتين " يطلب عظيماً " و " يخاطرٌ بعظيم " تلازمتا دون رابط لفظي للقيام بوظيفة المسند. و ترابط مباشر دون الاستعانة بأي رابط لفظي، وترابط غير مباشر حيث يفصل فيه بين المتلازمين برابط حرفي كفاء الجواب والجزاء، والتي تقوم بوظيفة الرابط بين المتلازمين. ومن أمثلة هذا النوع قول النبي ﷺ: [من أطاعني فقد أطاع الله] <sup>1</sup>، فإن اسم الشرط (من) يقوم بوظيفة المسند إليه بينما تقوم العمليتان الإسناديتان بوظيفة المسند والسبب في تلازمهما بفناء الجواب والجزاء يعود إلى أن العملية الإسنادية الواقعة بعد (الفاء) يمتنع جعلها شرطاً ولا تصلح لأن تقع بعد جواب الشرط وذلك لكونها جملة فعلية فعلها مقرون " بقد " (فقد أطاع الله) <sup>2</sup>، حيث يقول ابن هشام في هذا الضرب من الربط: «وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه» <sup>3</sup> وذلك « إذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقتراها بالفاء إذا كانت جملة اسمية... أو جملة فعلية فعلها طلي... أو مقرونة بقد أو حرف تنفيس » <sup>4</sup>.

## 8- العوامل المؤثرة على الجملة الاسمية (النواسخ):

المقصود بالعوامل المؤثرة هنا النواسخ التي تدخل على ركني الجملة الاسمية فتزيلهما عن حكمهما وحالتهما الإعرابية إلى حالة أخرى، ولذلك " سميت بالنواسخ"، لان النسخ معناه الإزالة والمحو، وجاء في لسان العرب أن النسخ هو «نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو... والنسخ أن تزال أمراً كان من قبل يعمل به ثم

<sup>1</sup> فتح الباري - الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة

بيروت: 116/2

<sup>2</sup> الأنماط النحوية: 236

<sup>3</sup> أوضح المسالك، ج 3/193

<sup>4</sup> قطر الندى وبل الصدى: 92

تنسخه بجاذب غيره<sup>1</sup> والنواسخ جمع ناسخ وهي أنواع مختلفة فمنها الأفعال ومنها الحروف، ومنها ما يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع المبتدأ وينصب الخبر وهي كان وأخواتها والمشبهات بليس وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهي إن وأخواتها و"لا" التي لنفي الجنس، ومنها ما ينصب المبتدأ والخبر معا وهي ظن وأخواتها.

ولقد ارتأيت في هذا المبحث أن أتعرض لمصطلح النسخ وكيف بدأ استعماله لدى اللغويين على أن أتعرض للنواسخ تعريفا وتحليلا في الفصل الثالث تحت عنوان: "الترتيب في النواسخ". ومن ههنا يمكن أن نتساءل: متى ظهرت كلمة "النسخ" بالمفهوم التي هي عليه الآن؟.

إن كلمة "النواسخ" الدالة على "كان وأخواتها"، و"إن وأخواتها" و"ظن وأخواتها" لم نجد لها أي أثر عند المتقدمين، فهذا إمام النحاة سيبويه لم يذكر الكلمة في كتابه على الرغم من تعرضه لبعض أحكام كان وأخواتها "في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"<sup>2</sup> ويقصد الفعل الذي يتعدى إلى الفاعل والمفعول وهما شيء واحد أي المبتدأ والخبر. كما تعرض لها في بعض أبواب متفرقة في أول كتابه، وذكر أحكاما متفرقة "لإن وأخواتها" ومع كل ذلك لم ترد كلمة النواسخ في كلامه.

أما الزجاجي فلم يذكر النواسخ بالمعنى الذي نستعمله الآن، مع العلم أنه تعرض لكثير من مشاكل (إن وأخواتها) و(كان وأخواتها)، وقد استعمل كلمة النسخ بمعنى التبديل أو التغيير، وهو المعنى اللغوي لها دون الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي وذلك في

<sup>1</sup> لسان العرب (مادة نسخ)

<sup>2</sup> ينظر الكتاب: 1/ 45

كتابه "بجالس العلماء"<sup>1</sup>. أما في كتابه "الإيضاح في علل النحو" لم يذكرها مع أنه تعرض للكلام عن "إن وأخواتها".

والملاحظ لكتابي "الخصائص وسر صناعة الإعراب" لأبي الفتح عثمان ابن جني لم يجد لهذه الكلمة ذكراً يمكن القول إن هذه الكلمة لم تكن قد ظهرت بالمعنى الاصطلاحي حتى وفاة الزمخشري (سنة 538هـ)، والذي لم يذكر كلمة النواسخ في مفصله بل أورد كان وأخواتها في باب الأفعال كما وردت (إن وأخواتها) عند الكلام عن الحروف، وعند تعرضه لحكم (إن) المخففة رأى أن الفعل الذي يليها يكون في الغالب ناسخاً، قال: «والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»<sup>2</sup> ولو أن هذه الكلمة كانت قد عرفت لاستعمالها.

ولو تصفحنا كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ) لم نجده يذكر هذه الكلمة، على الرغم من إفراده في كتابه "أسرار العربية" باباً خاصاً ل(كان وأخواتها) وآخر ل(إن وأخواتها) وثالثاً (ظن وأخواتها)، والمنعقد تحت عنوان النواسخ ليجمعها فيه.

وعلى نحو الزمخشري سار ابن يعيش عندما شرح المفصل، فهو لم يذكر كلمة النواسخ، وعند شرحه المقولة السالفة الذكر قال: «ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها أي بعد (إن) إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر لأن (إن) مختصة بالمبتدأ والخبر...»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> النواسخ الفعلية والحرفية "دراسة تحليلية مقارنة" - أحمد سليمان ياقوت - دار المعارف - الإسكندرية - 1984

ص: 12

<sup>2</sup> - شرح المفصل: 71/1

<sup>3</sup> - شرح المفصل: 72/8

إن أول ظهور لهذا المصطلح يعود إلى منتصف القرن السابع تقريباً، حين ذكرها صاحب الألفية وتبعه في ذكرها شراح ألفيته كابن عقيل (ت 679هـ) وابن هشام والأشموني (ت 929هـ). يقول ابن مالك في الألفية:

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلقية غالباً بان ذي موصلاً<sup>1</sup>

فذكر كلمة "ناسخاً" وشرحها الشراح بالأفعال الناسخة للابتداء، وعلى الرغم من عقد ابن مالك باباً خاصاً لكل نوع من النواسخ، باباً لكان وأخواتها، وآخر لان وأخواتها، وثالثاً لظن وأخواتها، إلا أنه لم يعقد باباً تحت عنوان النواسخ، فهذه الأبواب جاءت متتابعة، ومسبوقة بباب الابتداء، مما نستنتج أن ابن مالك قد لاحظ أن هذه النواسخ من عوارض الابتداء أو من عوارض الجملة الاسمية.

هذا الاصطلاح لم يقدر له الانتشار إلا في وقت متأخر جداً، فالمتصفح في موروثنا النحوي لم يجد تقسيماً ثلاثياً للنواسخ، ووضعها جميعاً تحت عنوان النواسخ إلا عند جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) في كتابه "مع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية". فقد تكلم عن نواسخ المبتدأ في الجزء الأول وتبعه في ذلك النحاة المحدثون مثل عباس حسن في "النحو الوافي"، ومؤلفي كتب النحو للمدارس.

وشيء عجيب يستحق الرصد والتسجيل أن يكون للجملة الاسمية كل هذه العوارض التي تدخل عليها وتعطيها ألواناً لشيئ المعاني والمناسبات، وحسب معرفتي لا أعلم لغة متشابهة للغتنا من حيث هذه النواسخ الجملة التي تدخل عليها.

<sup>1</sup> الألفية: 25

القضية (التي هي) :  
ما هي

الرتبة في اللغة العربية

## 1- مفهوم الرتبة:

**1-1 الرتبة لغة:** وردت الرتبة في المعجم الوسيط بمعنى «المتزلة والمكانة، أو المتزلة الرفيعة، ودرجة من درجات الشرف تمنحها الدولة من ترى تكريمه»<sup>1</sup>. ورتب الشيء يَرْتُبُ رُتُوبًا: ثبت ودام ولم يتحرك، وعيش راتب: ثابت دائم، ورتبَ الرَّجُلُ يَرْتُبُ رَتْبًا: انتصبَ، ومنه رَتَّبَ الكَعْبُ رُتُوبًا: انتصبَ وثبتَ.

والرُّتْبَةُ بالضم، والمرتبة: المتزلة عند الملوك ونحوها، وفي الحديث: «من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها»<sup>2</sup>؛ أي العبادات الشاقة. والمرتبة: المتزلة الرفيعة؛ أراد بها الغزو والحج، ونحوها من العبادات الشاقة، وهي مفعلة من رَتَّبَ إذا انتصب قائما، والمراتب جمعها، قال الأصمعي: «والمرتبة: المرقبة، وهي أعلى الجبل»<sup>3</sup>. وقال الخليل: «المراتب في الجبال والصحاري من الأعلام التي يرتب عليها العيون والرقباء»<sup>4</sup>. وجاء في حديث حذيفة قال يوم الدار: «أما أنه سيكون لها وقفات ومراتب، فمن مات في وقتها خير ممن مات في مراتبها»<sup>5</sup>. والمراتب هنا مضايق الأودية في حزونة.

## 1-2 الرتبة اصطلاحاً:

الرتبة هي ذلك الموقع التي تحتله كل وحدة لغوية داخل الجملة؛ إذ بواسطتها يمكن التمييز بين التركيب الاسمي والتركيب الفعلي. ولقد تعددت تعريفات الرتبة عند اللغويين على أنها «علاقة موقعية بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منها من

<sup>1</sup> المعجم الوسيط: 326

<sup>2</sup> نفسه: 327، لسان العرب: 93/6

<sup>3</sup> تاج العروس: 2/ص 482

<sup>4</sup> كتاب العين - الخليل بن أحمد الفراهدي - تح: إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي - وزارة الثقافة والإعلام

العراقية - 1985: 115/8

<sup>5</sup> تاج العروس: 2/426 - لسان العرب: 6/410 - أساس البلاغة: 153



الآخر على معناه»<sup>1</sup>. وقد تعتبر ظاهرة من الظواهر التي تساعد على تحديد مواقع الكلمة من خلال التركيب ومعرفة وظائفها، وفي ذلك يقول مصطفى الساقى: «تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها»<sup>2</sup>. ويقول أيضا أن «الرتبة تعني ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي»<sup>3</sup>. وأما مصطلح الرتبة في الدراسات النحوية فيعد ملحظا رئيسيا من الملاحظ التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحوية في اللغة العربية، إذ تعد «الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقات نحوية تركيبية»<sup>4</sup>، وفي هذا المضمار يقول عبد الحكيم راضي: «ويقصد بها ترتيب المواقع بين الأجزاء داخل الجملة»<sup>5</sup>

فالرتبة مرتبطة بعملية تركيب الحدث الكلامي عن طريق إعطاء كل وحدة لغوية الموقع التي تتطلبه علاقات التركيب اللغوي في اللغة المخصصة، إلا أنها-الرتبة-لا تنهج نهجا واحدا في بناء التراكم اللغوية؛ حيث أن كل لغة لها طريقتها ونهجها في ترتيب الكلمات وتنوع وظائفها النحوية وتعددتها ولذلك اعتبر نقطة اختلاف بين اللغات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> علم اللغة بين التراث والمعاصرة - عاطف مذكور - دار الثقافة والنشر والتوزيع - دمشق 1987م - ص 199

/ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 209

<sup>2</sup> أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة - د. فاضل مصطفى الساقى - تقدم تمام حسان - مكتبة الخانجي - القاهرة 1397-1977 - ص 186

<sup>3</sup> المرجع نفسه : 186

<sup>4</sup> دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها - لطيفة ابراهيم النجار - دار البشير - عمان - الطبعة الأولى 1994 - ص 196

<sup>5</sup> مجلة معهد اللغة العربية - البحث البلاغي عند العرب - د. عبد الحكيم راضي - العدد الثاني - 1404هـ - 1984م - مكة المكرمة: 142

<sup>6</sup> ينظر: النحو العربي والدرس الحديث - عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت 1974 - ص:

هذه تعاريف تدور كلها في فلك واحد مفادها أن الرتبة هي ترتيب المواقع بين الأجزاء داخل الجملة، كما هي وصف لمواقع الكلمات في التراكيب<sup>1</sup>؛ لذا وجدنا النحاة يعتمدون الموقعية في الأساس، معتبرين أن الرتبة هي التي تحدد وظائف الابتدائية والفاعلية والمفعولية والإضافة، ويتضح ذلك من قولنا: "زيد منطلق" و"انطلق زيد" و"رأيت زيدا" و"هذا كتاب زيد"؛ فتنوع مواقع "زيد" دليل على تنوع علاقاتها النحوية.

ولما كانت الرتبة الركيزة الأساسية في بناء الحدث اللغوي فقد اعتنى بها رواد الفكر، واتضح لهم أن العلاقة القائمة بين أجزاء الكلام في التراكيب أهم عامل في استنباط المعاني واستخراجها، والنحاة عند اشتراطهم الإفادة في الجملة لم يكن مجازفة وإنما كان نتيجة لنظرهم إلى ما هو أعمق للشكل السطحي للكلام، وأن هذه الإفادة على صلة بترتيب تلك الألفاظ وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»<sup>2</sup>.

والأصل في ترتيب ألفاظ الجملة مبني على أساس وجودها في ذهن الإنسان الذي يعطي لكل لفظ تصورا خاصا به في الجملة وحاجة الذهن إلى تصوير تلك المعاني التي تحملها الألفاظ هي التي تقرر أسبقية لفظ على آخر، يقول ابن الزمليان (ت651هـ): «التقديم في اللسان تبع للتقديم في الجنان»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: مبادئ اللسانيات أحمد قدور - دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق - سوريا ط: 1/1996م - ص: 142

<sup>2</sup> دلائل الإعجاز: 105

<sup>3</sup> التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن - ابن الزمليان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديشي - بغداد - ص: 147

ولعل ما قدمه عبد القاهر الجرجاني في هذا المجال عمدة فالكلمة عنده تأخذ وظيفتها من الجملة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، فالألفاظ وهي مفردة لا تفيد معنى وإنما تكتسب المعنى حين ينضم بعضها إلى بعض في جمل «والألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد»<sup>1</sup> ويقول أيضا مؤكداً أن التركيب اللغوي لا بد أن يكون مبنياً وخاضعاً لترتيب معين وإلا كان ضرباً من الهذيان و«الألفاظ لا تفيد حتى تؤلفاً ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»<sup>2</sup>.

وترتيب الألفاظ في التركيب إنما يكون وفق ترتيب المعاني في النفس و«لو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفقا، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بُني وفيه أُفرغ المعنى وأُجري، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وينسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في:

"قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل"

"مترل قفا ذكرى من نبك حبيب". أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان، وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم»<sup>3</sup>، فالمعنى يكتسب من ترتيب الكلمات على طريقة معلومة.

<sup>1</sup> دلائل الإعجاز: 495

<sup>2</sup> أسرار البلاغة: 10

<sup>3</sup> نفسه: 10

## 2- أنواع الرتبة:

لاشك أن النحاة عندما حاولوا تقصي أحوال الرتبة في اللغة العربية لم تكن هكذا بل كانت نتيجة تشريهم العلمي للحدث اللغوي، فبينوا أهميتها في الكشف عن معاني الأبواب النحوية، وبالتالي معرفة وظائفها، والشيء الذي يمكن أن نلاحظه أنها انقسمت إلى قسمين: رتبة ثابتة وأخرى متحولة أو كما اصطلاح عليها تمام حسان بالرتبة المحفوظة والثانية غير محفوظة<sup>1</sup>.

### 2-1 الرتبة الثابتة أو المحفوظة:

ونقصد بها ذلك الموقع الثابت التي تحتله كل وحدة لغوية في التركيب الكلامي بحيث لو اختلفت لاختلف التركيب باختلاله. وفي هذا المضمار لا يمكن أن نتحدث عن هذا النوع دون أي إشارة إلى جلال الدين السيوطي الذي كان يرى أن الرتبة المحفوظة هي تلك الوحدات التي تغير وظيفة الكلام سواء كان حرفاً أو فعلاً ثم أوضح ذلك فقال: «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبه الصدر، كحروف النفي والتبني والاستفهام والتحضيض وإن وأحواتها، وغير ذلك، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال»<sup>2</sup>.

والظاهر من النص أن كل ما يغير وظيفة الكلام ويفيد وظيفة أخرى وظيفته التصدر، فلما كانت الحروف تفيد معنى في غيرها كانت رتبته الثبوت، أما الأفعال فهي تغير معنى الجملة إلا أنه لما كانت تحمل معاني في أنفسها فلم تلزم التصدر وبذلك جاز تحويل مواقعها.

<sup>1</sup> اللغة العربية معناها ومبناها: 207

<sup>2</sup> الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط: 1/1984م: 265/1

وعلى الرغم من أنه يوجد وحدات لغوية يجوز تحويل مواقعها، فهناك أشياء لا يجوز الاخلال بمواقعها، وما دمنا في الحديث عن الرتبة المحفوظة أرى من المفيد أن أذكر ما أحصاه ابن السراج في باب التقديم والتأخير؛ إذ حصر الأشياء التي لا يجوز تقديمها في ثلاثة عشر، ثم أوضحها فقال: « فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها؛ الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يتقدم على الفعل»<sup>1</sup>.

والتأمل لهذا النص يرى أنه لا يمكن التقديم أو التأخير بين جزأي التضام، ثم يواصل حديثه عن هذه الأشياء قائلاً: «والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه»<sup>2</sup>، فكل هذه الأشياء الذي ذكرها ابن السراج فإنها محفوظة الرتبة.

وخلاصة القول أن كل وحدة لغوية أفادت معنى في غيرها كانت رتبها ثابتة، وأن كل تضام يقوم بجزئيه لا يجوز التغيير في موقعهما كالجار والمجرور، والصلة والموصول، والتابع والمتبوع، لأن هذه المكونات تكون كالشيء الواحد، إذ لا تقوم إلا بمكونين تتعين وظيفتهما برتبتهما الثابتة.

<sup>1</sup> الأصول في النحو: 222/2

<sup>2</sup> نفسه: 222/2-223

## 2-2 الرتبة المتحولة أو الرتبة غير المحفوظة:

ونعني بهذا النوع من الرتبة تلك التراكيب اللغوية التي لا تحتل إذا تغيرت موقع الكلمة فيها، سواء أكان متقدما أحيانا أو متأخرا أحيانا أخرى ومن أمثلة هذا النوع التي اجتهد فيها النحاة العرب وتوصلوا إلى أنه مما يجوز فيه التقدم والتأخير، رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والضمير بعد "نعم"، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل وغير ذلك.<sup>1</sup>

إن اللغويين تجاوزوا معرفة الترتيب على مستوى البنية السطحية ليصلوا إلى البنية العميقة، قصد البحث عن القواعد التي تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح. وذهب بعضهم إلى أن اللغات الإنسانية - من حيث التراكيب - تخضع إلى ثلاثة طرق أساسية في ترتيب وحداتها هي:<sup>2</sup>

\* الطريقة الأولى: الفاعل (المبتدأ) + الفعل + المفعول به (SVO) مثل: محمد كتب الدرس

\* الطريقة الثانية: الفاعل (المبتدأ) + المفعول به + الفعل (SOV)

\* الطريقة الثالثة: الفعل + الفاعل + المفعول به (VSO) مثل: يخشى المؤمن ربه

ويرى النحاة العرب القدماء أن الأصل في الإسناد هو الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه، وأما الفعل فلا يكون إلا مسندا لا غير فمن هنا صار الإسناد لازما للفعل دون الاسم.<sup>3</sup> فلا نستطيع إسناد الخبر إلى المخبر عنه لأن الفائدة لا تحصل؛ والفعل خير في المعنى فلا يسند إلى الفعل.

ولقد عدت اللغة العربية من اللغات التي تتبع هذا النمط (الفعل + الفاعل + المفعول به "VSO")، لأنه التركيب الشائع فيها، «وإن كل اللغات التي تستعمل حروف الجر تتبع

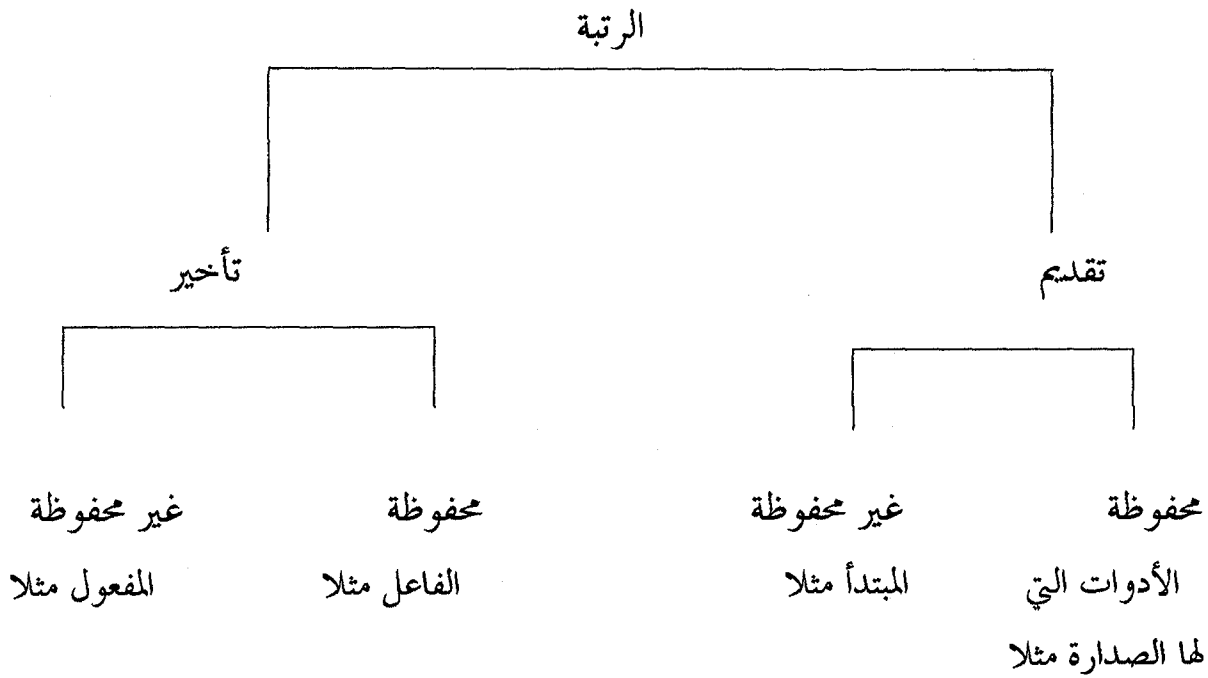
<sup>1</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : 207

<sup>2</sup> ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة - عاطف مذكور : 205-206

<sup>3</sup> ينظر: شرح المفصل : 85 / 1

هذه الطريقة في التراكيب واللغة العربية هي إحدى هذه اللغات <sup>1</sup> «، ويرى "جرينبرج" أن الرتبة الأصلية في الإنجليزية هي الطريقة الأولى (SVO)، وأن جميع اللغات التي تتبع طريقة (SVO) بديلاً تستخدمه في ترتيب كلمات الجملة <sup>2</sup>.

كما أن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها كما في قولك: ضرب موسى عيسى، ونحو: أخي صديقي، إذ يستوجب أن يكون موسى فاعلاً وأخي مبتدأ، وذلك للحفاظ على الرتبة وإزالة اللبس، ولقد أورد تمام حسان تخطيطاً يوضح فيه الرتبة وهو على الشكل التالي: <sup>3</sup>



<sup>1</sup> علم اللغة بين التراث والمعاصرة : 206

<sup>2</sup> ينظر: المرجع نفسه: 207

<sup>3</sup> اللغة العربية معناها ومبناها : 208

ويعد الترتيب الأساس في تشكيل الجمل، باعتباره من ضوابط التركيب التي لا يجب الخروج عنها، خاصة وإن كانت مواقع الوحدات اللغوية ثابتة، أما إن كانت متحركة فيمكن التصرف فيها من أجل تحقيق غاية ما لكن في حدود لغوية يمنع تجاوزها.

### 3- الرتبة والترتيب:

إن النحاة عندما تناولوا الرتبة لم يخصصوا لها بابا واضحا، وإنما درسوها تحت باب التقديم والتأخير، ومنها ما نجده ضمن أبواب أخرى، ولقد ورد مصطلح الترتيب عند الإمام الجرجاني في مواضع شتى من كتابه دلائل "الإعجاز"، وربما كان يقصد به شيئين اثنين هما: ما كان يدرسه النحاة تحت عنوان "الرتبة"، وثانيهما ما كان يدرس تحت عنوان "التقديم والتأخير" عند البلاغيين.<sup>1</sup>

وأهم استعمال لهذا المصطلح كما جاء في قوله: «وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصيص في ترتيب وتتريل، وعلى ذلك وُضِعَتِ المراتبُ والمنازلُ في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة»<sup>2</sup>. فالترتيب يكون في المعاني لأنها مناط اهتمام المتكلم وهي المقصودة من الكلام، أما الألفاظ فهي تابعة للمعاني ولباس لها يخرجها إلى حيز الوجود وما نلاحظه من تقديم وتأخير في الألفاظ فمرده إلى قصد المتكلم.

ولقد اعتنى النحاة بالرتبة واستعملوها في تعابيرهم عن ظاهرة معينة في التركيب اللغوي، ونشير ههنا إلى أهم استعمالوا هذه الكلمة -الرتبة- وغرضهم الجمع بين ظاهري التقديم والتأخير لأن هذه القرينة جمعت بين الظاهرتين في المعنى قاصدين بما

<sup>1</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 207

<sup>2</sup> أسرار البلاغة: 10-11



«الموقع الذكري للكلمة في جملتها فيقال رتبة الفاعل التقدم ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخر على المبتدأ»<sup>1</sup>.  
فلو أخذنا هذا التركيب: "محمد جاء" فهو مختلف عند النحاة عن "جاء محمد" فقد قدم المسند إليه "محمد" حيناً وأخرى قدم المسند "جاء"، والغرض من المثال الأول هو الاهتمام برتبة المبتدأ والخبر الأصلية لأنه محض فائدة، أما الهدف في المثال الثاني فهو الجيء ذاته.

فمصطلح الرتبة أسلوب من أساليب التعبير التي استعملت منذ وجود اللغة العربية وظهر على السنة أصحابها؛ إذ كانوا يعبرون به عن مقاصدهم ومن أمثلة ذلك ما قام بتطبيقه النبي - ﷺ - عملياً على أساليب القرآن الكريم عند نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾<sup>2</sup>، حيث أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى تقدم ما قدمه الله في الذكر وتأخير ما أخره. فأتى سعيه بين الصفا والمروة بدأ بالصفا ثم المروة قائلاً: [نبدأ بما بدأ الله به]<sup>3</sup> ومن هنا يتعين البدء بما بدأ الله به «فلا ينبغي تأخير ما قدمه الله»<sup>4</sup> وما على النبي إلا تطبيق ما أمر به مرتباً ولم يخالف الخالق تجنباً للعصيان .

ومن الإشارات الدالة على الاهتمام بتركيب الكلام، تلك الملاحظة التي وجهها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لسحيم حين أنشد في حضرته هذا البيت:  
عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا \*\*\*\*\* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

<sup>1</sup> معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير نجيب البلدي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ص 92

<sup>2</sup> البقرة : 158

<sup>3</sup> فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 3/502، وينظر: الموطأ - مالك بن أنس - تخريج وتعليق وترقيم: محمد

فؤاد عبد الباقي - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ط 3 سنة 1997م / 1418هـ -

300/1

<sup>4</sup> بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية : 1/ 70

«فقال عمر- رضي الله عنه-: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك»<sup>1</sup>، فكأن الشاعر سها في تقديم الأهم فنبهه الخليفة عمر إلى ذلك، لأن الإسلام لا بد أن يستحوذ على المقدمة في كل شيء من حياتنا حتى في نظم الشعر.

وإن أول من بحث في مثل هذا النوع هو إمام النحاة سيبويه، فقد علل له في أكثر من موضع في الكتاب قائلاً في تقديم المفعول: «إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول»<sup>2</sup>. فالتقديم عند سيبويه إنما يكون للعناية والاهتمام بالمقدم سواء تقدم المفعول به على الفاعل أم على الفعل والفاعل معاً.

والحقيقة أن عبد القاهر الجرجاني في مؤلفه دلائل الإعجاز بحث في الجملة وكيفية تأليف الكلمات فيها وعلاقة بعضها ببعض في أربعة مصطلحات تتكامل فيما بينها هي: البناء والتعليق والنظم والترتيب، والتي تؤدي كلها إلى سلامة التركيب. ويمكن القول أن الترتيب هو التطبيق العملي لكثير من المباحث البلاغية، إذ نجده في الطباق والجناس كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾<sup>3</sup> فقدم الضحك على البكاء والحياة على المماتة، فهنا دلالة واضحة على أن الفرح يتبعه القرع، يقول الجاحظ: «فوضع الضحك بجانب الحياة ووضع البكاء بجانب الموت أي أن في الجملة لفظاً وثنراً غير مرتب»<sup>4</sup>.

ولا شك أن عبد القاهر الجرجاني عندما تحدث عن الترتيب كان يقصد به التقديم والتأخير، وعلى هذا الأساس نجده يقسمه إلى قسمين هما: تقديم على نية التأخير وتقديم لا

<sup>1</sup> شرح شواهد المغني - السيوطي - تح: الشيخ محمد محمود الشنقيطي - دار مكتبة الحياة - بيروت: 1/ 327، وينظر: سر صناعة الإعراب - ابن جني - تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 سنة 2000: 151/ 1، 158.

<sup>2</sup> الكتاب: 1/ 34

<sup>3</sup> النجم: 43-44

<sup>4</sup> البخلاء - الجاحظ - حققه ونص عليه طه الحاجري - دار المعارف - مصر - ط: 4 - 1971 - ص 6

على نية التأخير، وهو بهذا التقسيم شبيه بإمام النحاة في تقديمه المفعول قائلًا: «إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك في قولك: "ضرب زيداً عبد الله" لأنك إنما أردت به مؤخرًا وما أردت به مقدماً»<sup>1</sup> ويقول أيضاً: «فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت: ضربت زيداً... وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته»<sup>2</sup> وزاد الجرجاني المسألة توضيحاً وتفصيلاً حين قسم الترتيب إلى قسمين معتبراً تحقيق معنى التقديم بنقل الشيء من مكان إلى آخر؛ أي نقله من حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابيه وإعراباً غير إعرابه.<sup>3</sup>

لو تأملنا هذا التركيب "زيدا ضربت" فنلاحظ أن "زيدا" قدم من تأخيره، وكذلك قولنا "أكرم زيدا أخوه" فأخوه" آخر من تقديمه؛ إذن فقد دخل التركيبان تصرفاً بالتقدم والتأخير. أما إذا قلنا "زيد ضربته" فالمقدم مبتدأ وهو في ترتيبه الأصلي داخل الجملة، فلم يدخل هذا التركيب تصرف سواء بتقدم شيء أو تأخيره، وإذا قلنا "ضربت زيدا" فالمقدم هو فعل لكن في ترتيبه الأصلي داخل الجملة، فكلاهما تركيب أصلي في بابيه ومن هنا يمكن أن نعتبر التقديم على نية التأخير والتأخير على نية التقديم من قبيل الترتيب<sup>4</sup>، وإن في مثل هذه التراكيب «مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع عن التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك قلت: أفعلت؟، فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الكتاب: 34/1

<sup>2</sup> نفسه: 70-71

<sup>3</sup> ينظر: دلائل الإعجاز: 148

<sup>4</sup> ينظر: المصدر نفسه: 148، الخصائص: 2/158

<sup>5</sup> نفسه: 151

إن التركيب الذي أدلى به الجرجاني "أفعلت" يتكون من فعل مقدم وفاعل مؤخر، وهذا هو الترتيب الأصلي داخل الجملة، أما "أنت فعلت" فيتكون من مبتدأ وخبره، وهو ترتيب أصلي داخل هذه الجملة أيضاً؛ إذ لا تقديم ولا تأخير في الأصل لأن كل منهما أصل في بابه.

وفكرة الترتيب الذي قلنا بأنها تعني التقديم والتأخير، تعرض لها ابن جني في باب "شجاعة العربية" ما يجوز منها وما لا يجوز، وما يقبله القياس ويسهله الاضطرار<sup>1</sup>، نجده يوافق النحويين لبيان الفائدة من هذا الترتيب؛ إذ لا يهمله إلا القياس وصحته وفساده وبيان العلة والتعليل؛ إذ نجده يوضح ما يجوز تقديمه وتأخيره وما لا يجوز تقديمه وتأخيره، وهمه الوحيد القياس ليوضح قاعدة عامة مفادها: أنه ليس في الدنيا مرفوع يجب تقديمه على رافعه مخالفاً في هذا مذهب الكوفيين الذين أجازوا تقديم الفاعل على فعله، وأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عنه عن رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ، وإنما الرفع له هو المبتدأ والإبتداء معاً، فلم يتقدم الخبر عليهما جميعاً وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينتقض.<sup>2</sup>

بعد ما كان هم ابن جني القياس وصحته أو فساده وجدناه يتعدى ذلك لينهج نهج البلاغيين، فأصبح يهمله المعنى ويعنيه الترتيب وبلاغته؛ إذ نراه إبان حديثه عن تقديم المفعول به يركز على المعنى ويبين مدى العناية بالمفعول به إذ يرى أن « أصل وضع المفعول به أن يكون فضلة وبعد الفاعل "كضرب زيد عمراً" فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: "ضرب عمراً زيد" فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصب له فقالوا: "عمرو ضربه زيد" فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوا على هذه الرتبة فقالوا: "عمرو ضرب زيد" فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمر رغبة

<sup>1</sup> ينظر الخصائص: 2/ 140

<sup>2</sup> ينظر: المصدر نفسه: 2/ 382

به على صورة الفضلة...»<sup>1</sup>. فابن جني لا يقف عند هذا الحد من العناية ليظهر أهمية هذا الترتيب وأثره في المعنى، بل ذهب إلى أن عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة له أثره البلاغي تلجأ إليه العرب متى دعت الضرورة اللغوية إلى ذلك.

ويرى ابن الحاجب (ت 646 هـ) أن التقديم يكون للأهمية ولكن إفادته للاختصاص أولى، «والأولى أن يقال أنه يفيد القصر»<sup>2</sup> كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾<sup>3</sup>؛ أي لا تعبد إلا الله، ولكن على الرغم من تقدم المفعول به للاهتمام به فإنه لا يمكن الاستغناء عن الفاعل الذي هو ركن في الترتيب الأصلي بخلاف المفعول به الذي يمكن الاستغناء عنه، فلو ذكر بعد الفاعل تلك رتبته، أما إذا قدم عليه فكان ذلك محلاً بربطه وسببه الاهتمام به؛ إذ لا يمكن أن نعتبر الفاعل غير مهم أثناء الإخلال برتبة المفعولية وفي ذلك يقول إمام النحاة: «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعني، وإن كان جميعاً يهملهم»<sup>4</sup>.

حين تعرض السكاكي (ت 626 هـ) لظاهرة الترتيب أخذ الاهتمام كقاعدة ينطلق منها إلى تفصيل أنواع الاهتمام والعناية؛ إذ يرى أن في تقدم المسند إليه حالات كأن يكون أصله التقديم، أو يكون متضمن الاستفهام، أو يكون ضمير الشأن أو القصة كقولك: "هو زيد منطلق"، وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المحتسب - ابن جني - تح: علي الجندي، وناصر عبد الحليم النجار، وعبد القباح شلبي - القاهرة - 1386 هـ: 39/1

<sup>2</sup> الكافية في النحو: 116 / 1

<sup>3</sup> الزمر: 66

<sup>3</sup> الكتاب: 16 / 2

<sup>5</sup> ينظر: مفتاح العلوم - السكاكي - دار الكتاب العلمية - بيروت: 105

وخلاصة الأمر أن النحاة والبلاغيين أولوا عناية واهتماما بالغين لظاهرة الترتيب ، فأثناء حديثهم يريدون الوقوف على حقيقة الكلمة مقدمة في جملة ما، وحقيقة معناها في نفس الجملة وهي مؤخرة محاولين تقديم التعليقات في هذا الموضوع بقاعدة يرونها سليمة ومناسبة للتركيب، ولم يخرج أحد منهم من فلك المعنى.

#### 4- النظم وعلاقته بالرتبة:

إن مصطلح النظم الذي يعني التركيب اللغوي بمفهومه الحالي لم تكن له مكانة بين الدراسات اللغوية القديمة، على الرغم من الجهود الذي بذلها العلماء في هذا المجال، إلا أن الجانب التركيبي للجملة لم يحظ إلا بشيء يسير، وأول من أدرك هذا النقص الشيخ عبد القاهر الجرجاني إذ خصص جزءا من كتابه "دلائل الإعجاز" لفكرة النظم قاصدا بها التركيب، وهذا ما جعلني أقتصر على فكرة النظم عنده.

إن النظم يحتاج إلى نظر ثاقب، وفكر دقيق يتم بمقتضاه وضع الألفاظ في مواضعها من الترتيب لتؤدي المعاني الذي يقصدها المتكلم «والألفاظ لاتفيد حتى تؤلف ضربا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»<sup>1</sup>، ولا يأتي ذلك إلا للمتمكن الذي يدرك الفروق بين المعاني فيقدر لها وجوهها من النظم، إن هي إلا معاني النحو وأوضاعه وقوانينه، هذه الأوضاع هي التي تميز شاعرا من شاعر ويتفاضل بها كلام عن كلام، فليس من فضل ولا مزية إلا بحسب الموضوع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أسرار البلاغة: 10

<sup>2</sup> ينظر: الدلائل : 132

ويقول الجرجاني مؤكداً موقفه: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تريع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، ذلك أنا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في كل باب وفروقه»<sup>1</sup>، وعندما يصف الألفاظ بالحسن أو الفصاحة لم يكن ذلك شيء يتعلق بذواتها - يعني لم تكن خارج السياق - بل بالنظر إليها وهي داخل التركيب مرتبة ومتعلقة بأحوالها؛ لأن المزية «فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة، ومحال أن يكون اللفظ له صفة تستنبط بالفكر...»<sup>2</sup>. ويقول الجرجاني: «إنما الشعر صناعة وضرب من التصوير»<sup>3</sup>، فهوى يرى أن المعاني عبارة عن المادة الأولية؛ إذ يمكن تفسير ذلك حين نقارن بين الكلام ومادة الصائغ، فهو يصنع من الذهب أو الفضة خاتماً، ونحن نحكم على الخاتم من ناحية التصوير أو الصوغ وليس على المادة التي صنعت منها ذهباً أو فضة.<sup>4</sup>

عندما نأخذ الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>5</sup>، فإنك لا ترى روعة هذا الكلام ولا جماله بمجرد الاستعارة، ولكن «لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويأتي بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده مبنياً أن ذلك الإسناد، وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملازمة»<sup>6</sup>، ولو قال: اشتعل شيب الرأس أو

<sup>1</sup> المصدر السابق: 127

<sup>2</sup> أسرار البلاغة: 302

<sup>3</sup> البيان والتبيين - الجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - مصر - ط 4 سنة 1975 -

24/4، وينظر الدلائل: 266

<sup>4</sup> ينظر: الدلائل: 265

<sup>5</sup> مريم: 4

<sup>6</sup> المصدر السابق: 143-144

اشتعل الشيب في الرأس لما بقيت له تلك المزية ولذهب جمال النظم فيه ولذهب معنى الشمول الذي قد شاع فيه ، وعم جملته حتى لم يبق من السواد شيء .  
وكذلك الشأن في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>1</sup> ، فلو غيرنا ترتيب الوحدات اللغوية داخل التركيب في هذه الأمثلة وأهملنا علاقات النظم فيها لما بقي المعنى الأول ولقد روعته وجماله .

وفكرة النظم ما هي إلا اقتفاء آثار المعاني وترتيبها في النفس ، فالكلام ليس مجرد رصف الكلمات بعضها إلى بعض ، لكن ذلك يكمن في العلاقات بين وحدات التركيب أثناء التركيب والتأليف بين معانيها .

والنظم المفيد هو «أن يخضع لعدة عمليات قبل أن يستقر في شكله النهائي، إذ يكون في بادئ أمره مجرد معاني متزاحمة في نفس الفرد الذي يقوم بعملية تنسيق داخلي بينها، ثم يبحث لها عن الكلمات المناسبة ويمنحها الأصوات التي تؤديها وتعطيها طابعا فزيائيا، والفائدة من هذا النظام توالي الألفاظ في النطق وتناسقها في الدلالة وتلاقيها في المعاني على الوجه الذي يقتضيه المنطق»<sup>2</sup> . فالفرد حين يتكلم يرتب كلماته على حسب معانيها في نفسه، لأننا «لو جئنا بأي كلام مثلا، وأزلنا أجزاءه عن مواضعها ولم نراع في مثل ذلك وضع الكلمة إلى جانب أختها حتى تأخذ مكانها من السياق، ووضعناها وضعا يمتنع دخول معاني النحو فيها، لما تعلق منك فكر بمعنى كلمة لأنها مجردة من معاني النحو»<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> القمر : 12

<sup>2</sup> مجلة المصطلح- التركيب وعلاقته بالنحو- لحسن بلبشير- العدد: 1-2002- جامعة أبي بكر بلقايد-

تلمسان-ص: 212-213

<sup>3</sup> نفسه: 213



إن للكلام نظماً وتأليفاً، وكلما تفرد في الصياغة ولم يشاركه فيها غيره كان معجزاً، وهو على مستويين من الدلالة<sup>1</sup>: مستوى ظاهري نصل إليه بدلالة اللفظ وحده وذلك في مثل "خرج زيد" إذا أردت أن تخبر بخروج زيد، ومستوى باطني لانصل إليه بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم لانجد لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها إلى الغرض، ومثال ذلك ما يكون في الكناية والاستعارة والتمثيل. وأهم ركيزة في نظرية النظم - كما أكد الجرجاني - هي فكرة التعليق، والتي سنتعرض إليها في هذا المبحث

### 5- الرتبة والتعليق:

التعليق هو تلك القرائن اللفظية التي يتم بها الترتيب في المعاني ويتضح، ولو لاه ما عرفنا في نظم الكلام ارتباطاً ولا انسجاماً ولا أدركنا معانيه. ويعرفه ابن يعيش على أنه «إبطال عمل العامل لفظاً لاتقديراً»<sup>2</sup> وهو «ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع نحو: ظننتُ لزيد قائم، فقولك "لزيد قائم" لم تعمل فيه ظننت لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ولكنه في موضع نصب، بدليل لو عطفت عليه لنصبت نحو: ظننتُ لزيد قائم وعمراً مُنطلقاً»<sup>3</sup>.

والتعليق خاص بأفعال القلوب المتصرفة ومصادرهما ومشتقاتها، وتنقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وهي خمسة: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلم، والثاني ما يدل

<sup>1</sup> ينظر دلائل الإعجاز: 272

<sup>2</sup> شرح المفصل: 86/3

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل: 432، 433/1، وينظر: همع الهوامع جمع الجوامع في علم العربية: 154/1

على الرجحان وهي ثمانية: خال، وظن، وحسب، وزعم، ووعد، وحجا، وجعل، وهب<sup>1</sup>، وأفعال القلوب متصرفة ما عدا "هب وتعلم"<sup>2</sup>.

ولقد جعل الجرجاني التعليق لصيقا بأفعال الظن فقال: «اعلم أن لهذه الأفعال خصائص ليست لغيرها من الأفعال إحداها الإلغاء والثانية أنها تعلق نحو: علمت لزيد منطلق"، و"ظننت لعمرو خارج" و"علمت إن زيدا لمنطلق" وكذا ما كان من كلم الاستفهام نحو قولك: "علمت أزيد عندك أم عمرو"، و"علمت أيهم في الدار" وكقوله عز وجل: ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾<sup>3</sup> لأجل أن الاستفهام يقتضي صدر الكلام كما يقتضيه اللام فيمنع الفعل من أن يعمل فيه لفظا كما فعل اللام<sup>4</sup>.

والتعليق شديد الارتباط والشبه بمصطلح الإلغاء إلى درجة أن بعض العلماء عبر عن التعليق بالإلغاء يقول ابن يعيش: «اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء»<sup>5</sup>. وعلى الرغم من أن التعليق خاص بأفعال القلوب؛ فإن الفعل القليبي يعلق إذا وقع بعده أحد أربعة أشياء:<sup>6</sup>

\* "ما وإن ولا" النافيات نحو: علمت ما زهر كسولا، وظننت ما إن فاطمة

مهملة وخلت لارجل سوء موجود.

\* لام الابتداء نحو: علمت لزيد فاضل، وعلمت إن أخاك مجتهد.

<sup>1</sup> ينظر: المصدر نفسه: 1/ 416، 417

<sup>2</sup> نفسه: 1/ 432

<sup>3</sup> الكهف: 12

<sup>4</sup> المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني: 1/ 498، 499 نقلا عن: ضوابط التقديم وحفظ المراتب

في النحو العربي - رشيد بلحبيب - مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - ط 1 سنة 1998 - ص 85

<sup>5</sup> شرح المفصل: 7/ 86

<sup>6</sup> ينظر: إعراب الجمل وأشبه الجمل: 170، الكامل في النحو والصرف والإعراب - أحمد قيش - دار الجيل -

منشورات لبنان - ط: 2/ 1974: 115، وجامع الدروس - الغلابي - راجع هذه الطبعة ونقحها الدكتور محمد

أسعد النادري - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت: 1997م: 1/ 29

\*لام القسم، كقول الشاعر لييد:

ولقد عَلِمْتُ: لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي \*\*\*\* إِنَّ الْمَنِيَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا

\*الاستفهام: سواء أكان بالحرف مثل: عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَّرُوْا أَوْ بِالاسْمِ

سواء أكان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِيْنِ أَحْصَى﴾<sup>1</sup>، أم خبراً مثل: علمت متى السفر.

بعد ما كان التعليق عند النحاة هو إبطال عمل العامل، أصبح عند الجرجاني يتخذ معنى أوسع مما هو عليه؛ وذلك أن يأخذ لفظ بسبب لفظ آخر فيتعلق به وليس بالضرورة أن يلي المعلق المعلق به، وكما قلنا سابقاً يعتبر أهم دعامة بني عليها الجرجاني نظرية النظم إذ لو لاه لما كان تأليف في الكلام ولا تحقق في النظم؛ حيث يقول: «ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»<sup>2</sup>، ويقول أيضاً: «لانظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»<sup>3</sup>، ثم يفسر التعليق في الموضوع نفسه لما معناه مقدرة المتكلم على معرفة معاني النحو.

ولتوضيح عمل التعليق في الجملة يضرب الجرجاني المثال التالي: «ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأدياً له»، فإنك من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لإعادة معاني كما يتوهمه الناس،..... وهو إثباتك زيدا فاعلاً ضرباً لعمري وفي وقت كذا، وعلى صفة كذا، ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد»<sup>4</sup>. ثم يحصي أسس هذا التعليق، ويحصرها في ثلاثة أقسام هي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الكهف : 12

<sup>2</sup> دلائل الإعجاز : 57

<sup>3</sup> نفسه : 106

<sup>4</sup> نفسه : 388، 389

<sup>5</sup> نفسه : 57

- تعلق اسم باسم

- تعلق اسم بفعل

- تعلق حرف بهما

ثم يأخذ في تفصيل هذه الأوجه حتى يكاد يأتي على جميع أبواب النحو. إذن فالتعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل؛ حيث أن المتكلم يضم بعضها إلى بعض، وترتيبها بحسب معاني النحو وبالتالي التلطف بالجملة، ومن هنا يمكن أن نقول أن التعليق تفاعل يتم بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو في العقل<sup>1</sup>.

مما قدمناه، نكون قد أدركنا بأن التعليق هو الذي يرشدنا إلى معرفة وظائف العناصر داخل الجملة؛ إذ لا يمكن تحديد هذه الوظائف إلا إذا أدركنا العلاقة بين كل لفظ وآخر.

## 6- دور الإعراب في الحد من حركية الرتبة:

لقد كانت ظاهرة الإعراب مثار جدل منذ زمن طويل؛ إذ كانت أوفر الحظ من العناية والاهتمام في جهود القدماء، فاستحوذت على تصور النحاة عامة في تراثنا إلى درجة الترادف مع مصطلح النحو؛ حيث أصبح النحو إعراباً والإعراب نحواً<sup>2</sup>، وقد استعمل الجرجاني عبارة "لاعلم له بالإعراب" ولم يقل لاعلم له بالنحو مما يدل على أن مفهوم الإعراب عنده هو النحو<sup>3</sup>. وما نريد أن نقف عنده هو علاقة الإعراب بجزئية الرتبة تقديمياً وتأخيراً.

<sup>1</sup> ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية - مصطفى حميدة - الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع - لونغمان ط1 سنة 1997 - ص 11

<sup>2</sup> ينظر: الإيضاح في علل النحو : 91

<sup>3</sup> ظاهرة الإعراب في القرآن الكريم - أحمد سليمان ياقوت: 16

ولقد تعددت تعاريف العلماء للإعراب، فالسهيلي كان يرى أنـ«الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً، أو مفعولاً أو نحو ذلك»<sup>1</sup>. والإعراب أصل في الأسماء لأنه يفتقر إليه للترفة بين المعاني<sup>2</sup>. أما الإعراب عند ابن مالك فهو: «عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبنياً للمعنى الحادث فيها التركيب»<sup>3</sup>

إن وجود الإعراب يعني عن الترتيب، أما إذا حدث العكس فلا بد من الرجوع إلى ترتيب الكلمات عندما لا يوجد عنصر من عناصر الإعراب، إلا أنه يحدث تجاذب بين الرتبة والعلامة الإعرابية؛ إذ أن اللغات الإعرابية لا تحتاج إلى الرتبة بينما في اللغات غير الإعرابية تكون الجملة محددة الوظيفة التركيبية.<sup>4</sup>

ولقد تنبه العلماء إلى ظاهرة الإعراب وإمكانيتها في حرية الحركة، وتعدد الأماكن التي يمكن أن يحتلها كل جزء من أجزاء الجملة، وفي ذلك يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: "ضرب زيدٌ عمراً" فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له وينصب "عمرو" على أن الفعل واقع به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني».<sup>5</sup>

إن ابن جني حذا حذو الزجاجي في تأكيده هذه الفكرة قائلاً: «باب القول على

<sup>1</sup> نتائج الفكر في النحو- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي-تح: محمد إبراهيم البنا-دار

الإعتصام- 1984م.: 82

<sup>2</sup> ينظر: الأشباه والنظائر: 278/1

<sup>3</sup> المصدر نفسه: 87/1

<sup>4</sup> ينظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب : 17

<sup>5</sup> الإيضاح في علل النحو : 69، 70

الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه ،  
وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان  
الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»<sup>1</sup>.

ولما كانت الرتبة بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر والاتساع في كلام  
العرب، فقد تؤدي إلى تضيق المذهب والحد من الاتساع عند ابن هشام، حيث يقول:  
« الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى  
أنك لو قلت: ضرب زيدٌ عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو  
اقتصرت في البيان على حفظ الرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ،  
ولم يوجد من الاتساع بالتقدم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول:  
"ضربَ زيدٌ عمراً، وأكرمَ أحمك أبوك"، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو  
تأخر» ثم أردف قائلاً: «فإن قيل: أنت تقول: "ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى" ،  
وتقتصر في البيان على المرتبة ؟ قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة لتعذر ظهور الإعراب  
فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظة جاز  
الاتساع بالتقدم والتأخير نحو: "ضرب عيسى زيداً"، فظهور الرفع في "زيد" عرفك أن  
"عيسى" مفعول، ولو لم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل: "أكل كُمثري عيسى" جاز  
تقديم المفعول لظهور المعنى، لسبق الخاطر إلى أن "الكمثري" مأكول، وكذلك لو نيتهما أو  
أحدهما جاز التقديم والتأخير، فتقول: "ضرب الموسيان العيسين، وضرب عيسى الكريم  
موسى"، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن»<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من طول هذا النص إلا أنني أخذته، ذلك لأنه يحمل دلالة على تعاون  
العلامة الإعرابية والرتبة ، الذي سماه ابن يعيش بالاتساع. وإذا عدنا وتاملنا النصوص

<sup>1</sup> الخصائص: 1 / 89

<sup>2</sup> شرح المفصل: 1 / 72

المذكورة لوجدنا ارتباطا وثيقا بين الإعراب والمعنى، وإلا فكيف يميز المخاطب بين الفاعل والمفعول مع العلم أن العربية تبيح التقديم والتأخير؟ وكيف نعلم الخاشي من المختشي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>1</sup>، ثم كيف نعلم دلالة قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>2</sup>؟ أتكون براءة الله من المشركين والرسول أم من المشركين فقط؟<sup>3</sup>

إذا أغفلنا الإعراب في الآيتين يجعلنا نحتمل أن يكون المعنى في الآية الأولى أن الله يخشى العلماء، ولم يجب أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية. وفي الآية الثانية أن الله بريء من المشركين وبريء من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا ما ينفي الدلالات ويفسد المعاني<sup>4</sup>. يقول يوهان فك: «فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا، ولا يزال يقوم مقام الرتبة، ويتيح حرية الرتبة المحفوظة»<sup>5</sup>.

أما إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما من الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما... والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر فسيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الأصلي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> فاطر: 28

<sup>2</sup> التوبة: 3

<sup>3</sup> ينظر: الجملة العربية والمعنى - د/فاضل صالح السامرائي - دار ابن حزم للطباعة والنشر -

بيروت - لبنان - ط 1 سنة 2000 : 36

<sup>4</sup> ينظر: دلائل الإعجاز: 33

<sup>5</sup> العربية - يوهان فك: 15

<sup>6</sup> ينظر: الكافية: 1 / 72

وإلى نفس الفكرة يذهب ابن جني في "باب القول على الإعراب" قائلاً: «فإن قيل: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب...»<sup>1</sup>.

وبناء على ما قدمناه يمكن القول بأن الإعراب سر جمال اللغة وعذوبتها، إذ بدونه لانستطيع أن نفرق بين المعاني المتقاربة ولا نجني فائدة علمية، كما أن للإعراب دوراً واضحاً في حرية الرتبة في العربية؛ بحيث لو غابت العلامة الإعرابية أصبح احترام الرتبة أمراً ضرورياً، فالتقديم والتأخير في الجملة العربية مرتبطان بالإعراب؛ إذ لا تقديم ولا تأخير إذا غاب هذا الضابط.

#### 7- أثر المطابقة في الرتبة:

إن المطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين؛ إذ بها تقوى الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراسة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال.<sup>2</sup>

وإذا كان الغرض من المطابقة يساعد على إدراك العلاقات بين المتطابقين وتيسير الوصول إلى فهم المعنى المقصود، فإن الإخلال بها قد يؤدي عكس ذلك ويقضي على الفائدة المرجوة منها، إلا أن التقديم والتأخير قد يتصرف في المطابقة ويبيح خرقها ويجعلها أقل التزاماً، يقول إبراهيم مصطفى: «والمطابقة بين المسند والمُسند إليه في النوع هي الأصل إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم، وإذا تأخر كانت أقل التزاماً»<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> الخصائص: 1/ 89

<sup>2</sup> ينظر العربية معناها ومبناها: 213

<sup>3</sup> إحياء النحو: ص 58



وهذا الذي نسعى إلى بيانه من خلال هذا البحث، وسأحاول على أن لأخرج عن نطاق الجملة الاسمية لأبين المطابقة فيها وتأثرها بالتقدم والتأخير.

يتطابق كل من المبتدأ والخبر في العدد (الإفراد والثنية والجمع) وفي النوع (التذكير والتأنيث) سواء أتقدم المبتدأ أم تأخر. فإذا كان المبتدأ مفردا كان خبره مفردا نحو: (هذا ذكر)، وإذا كان المبتدأ جمعا كان خبره جمعا أيضا نحو (المؤمنون إخوة)، وإن كان المبتدأ مؤنثا كان الخبر كذلك مؤنثا نحو قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ﴾<sup>1</sup> هذا كله إذا كان الخبر مفردا<sup>2</sup>.

أما إذا كان الخبر صفة ثنئ وتجمع وتذكر وتؤنث نحو: قائم وقاعد وحسن وما أشبه ذلك، ولم تعتمد على ما قبلها - والاعتماد: أن تتقدم عليها أداة الاستفهام أو (ما) النافية، أو تجري صفة على ما قبلها، أو حالا، أو خيرا - فللنحويين في النوع كله مذهبان<sup>3</sup>: -المذهب الأول: يرى أصحاب هذا المذهب، وعلى رأسهم "سيبويه" في مثل: "قائم زيد" أنه خبر مقدم، يثنى ويجمع في تقديمه كما يثنى ويجمع في تأخيره، فتقول في الثنية: "قائمان الزيدان، وجالسان البكران، وضاحكان العمران"، وفي الجمع "قائمون الزيدون، وجالسون العمرون"، لأنه حاله عنده مقدما كحال مؤخرا<sup>4</sup>. وقريبا من هذا الرأي يميل أبو حيان الأندلسي قائلا: «وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبره مطابقه في اللفظ أو في المعنى نحو: الزيدان قائمان والزيدان قائم وقاعد، وزيد وعمرو

<sup>1</sup> النساء : 34

<sup>2</sup> ينظر: بناء الجملة الاسمية : 35-36

<sup>3</sup> ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع - تح: عياد بن عيد الشيبني - دار الغرب الاسلامي -

بيروت - لبنان - ط 1 سنة 1986 - 583/1

<sup>4</sup> ينظر: المصدر نفسه: 1/ 583، الكتاب: 2/ 36

شاعران وزيد وعمرو شاعر وكاتب، والزيدون قائمون والزيدون قائم وقاعد ومضطجع، وزيد وعمر وبكر قائمون وزيد وعمرو وبكر شاعر وكاتب وفقية»<sup>1</sup>

-أما المذهب الثاني فكان أبو الحسن يميز فيه وجهين: أحدهما هذا الذي ذهب إليه سيبويه، والثاني أن يكون "قائم" مبتدأ و"زيد" فاعل به سد مسد الخبر.<sup>2</sup>

وتقول «في تنية المسألة على الوجه الثاني: "قائم الزيدان" وفي الجمع "قائم الزيدون" لأنه قد جرى مجرى الفعل إذا رفع الظاهر فلا يثنى ولا يجمع، وكذلك ما جرى مجراه»<sup>3</sup>. هذا كله إذا كان الخبر صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ولم تعتمد على همزة الاستفهام أو (ما) النافية، أو جرى صفة أوحالا أو خبرا، أما إذا كان عكس ذلك فللمسألة وجهان: «و ذلك نحو: "أقائم زيد"؟، و"أحسن أخوك"؟

أحدهما: أن يجعله خبرا مقديما.

والثاني: أن يجعل "قائما" مبتدأ و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، ولا يثنى ولا يجمع في الاختيار فتقول: "أقائم الزيدان" و"أقائم الزيدون"، وعلى من قال: "أكلوني البراغيث"، يثنى ويجمع وإن جعلته خبرا مقديما ثنيت وجمعت»<sup>4</sup>.

ومن العرب من يجعل المطابقة في العدد مثل المطابقة في النوع يلتزمها تقدم المسند إليه أو تأخره، وأولئك هم الطائيون وبلحارث بن كعب ويسميها النحاة "لغة أكلوني البراغيث"<sup>5</sup>، ويسميها ابن مالك "لغة يتعاقبون فيكم ملائكة"<sup>6</sup>. فهم يقولون: "قاما

<sup>1</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدني - القاهرة - ط 1 سنة 1408هـ - 1987م - 64/2

<sup>2</sup> البسيط: 1/ 583

<sup>3</sup> نفسه: 1/ 584

<sup>4</sup> نفسه: 1/ 584 - 585

<sup>5</sup> ينظر: الأصول: دراسة إستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - تمام حسان - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب - ط 1: 1984 - ص 167 - 168

<sup>6</sup> ينظر: الكافية: 1/ 98

الزيدان" و"قاموا الزيدون"، فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع وهو مقدم، كما يلحقونها إياه وهو مؤخر، وعلى هذا المضمار نجد النحويين في الألف من "قاما" و الواو من "قاموا" على ثلاثة مذاهب:<sup>1</sup>

\* المذهب الأول: أنهما اسمان سواء تقدم الاسم أم تأخر، فإذا قلنا: "قاما الزيدان" فقاما خير مقدم، والزيدان مبتدأ مؤخر.

\* المذهب الثاني: أنهما حرفان وعلامتان، نحو: "الزيدان قاما"، الفاعل مضمرة والألف علامة لتثنيته بمثلته إذا قلت: "قاما الزيدان".

\* المذهب الثالث: التفرقة بين أن يكون الفعل مقدما أو متأخرا، فإذا كان الفعل متقدما، فالألف حرف وعلامة لتثنية الفاعل، وإذا كان الفعل متأخرا فالألف اسم وهذا مذهب سيويوه وهو الصحيح.

وقد حمل بعض النحويين موضعين من القرآن على هذه اللغة أحدهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾<sup>2</sup> و الآخر قوله جلت عظمته: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>3</sup> فكثيرا والذين ظلموا" على هذا القول فاعلان وتحتمل الواو في عموا وصموا أن يكونا ضميرين وكثير بدلا من الواو التي في "عموا" والواو الأخرى عائدة على كثير، كما يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره "وهم كثير منهم". أما واو أسروا النجوى تحتمل أن تكون ضميرا عائدا على الناس والذين ظلموا بدلا منها، كما يحتمل أن يكون خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم الذين ظلموا"، وربما لاحظ السيرافي أن "لغة أكلوني البراغيث" ثلاثة أوجه:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ينظر: البسيط: 271 / 1

<sup>2</sup> المائة: 71

<sup>3</sup> الأنبياء: 3

<sup>4</sup> الأمالي الشجرية - ابن الشجري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - دت: 134/1

أحدها ما قاله سيبويه وهو أنهم جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميرا. وثانيها أن تكون البراغيث مبتدأ وأكلوني خبرا مقدما والتقدير "البراغيث أكلوني" وثالثها أن تكون الواو ضميرا على شرط التفسير والبراغيث بدلا منه "كقولك ضربوني وضربت قومك" فتضمير قبل الذكر على شرط التفسير. وكان أخرى أن يقال: "أكلتني البراغيث" لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث، إلا أنهم شبهوا البراغيث بما يعقل حين وصفوها بالأكل.

وغير بعيد عن هذا نجد أن أبا الحسن يقول: «و من قال أكلوني البراغيث ، كمن قال: كم ما كئنا أخواك كما تقول كم مكنا أخواك فالسؤال ليس على عدد الإخوة، وإنما السؤال عن تمرير الفعل وزمانه»<sup>1</sup>. فتكون المطابقة بإلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفعل الظاهر مثنى أو مجموعا .

### 8- ضوابط التحكم في الرتبة:

إن الحرية التي تتمتع بها اللغة العربية في ترتيب أجزاء التركيب تخضع لـضوابط تتحكم فيها فتحد من حرية الرتبة وقد تمنعها مكن الحركة وتلزمها مكانا واحدا، ومن أهم هذه الضوابط: الصدارة، والإضمار، والحصر، واللبس<sup>2</sup>، فكلها تتحكم في المراتب وفقا لقواعد مضبوطة، وأن الإخلال بهذه الضوابط من شأنه أن ينعكس على المعنى ويؤدي إلى خلاف المراد.

### 8-1 الصدارة :

من جملة القيود التي وضعها النحاة للتحكم في الرتبة الصدارة ، والتي لها دور في الحرية والحد من حركية الرتبة ، فكما أن هناك بعض الأدوات - كأداة الاستثناء- لا

<sup>1</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب: 27/2

<sup>2</sup> ضوابط التقدم وحفظ المراتب : 264

تكون في بداية الجملة؛ إذ لا بد أن يتقدم عليها الفعل أو المبتدأ أو الخبر، فإن هناك أدوات أخرى لا تقبل إلا الصدارة ولا ترضى بغير الصدر بديلاً<sup>1</sup>.

إن الصدارة في اللغة مفهوم يدور حول التقدم والسبق والأولية<sup>2</sup>، وقد يطلق هذا المصطلح في النحو على مجموعة من الأسماء التي تتصدر التراكيب العربية سواء كانت فعلية أو اسمية ومعنى الصدارة بهذا المفهوم جزء من معنى الجملة لأن «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبه الصدر كحروف الاستفهام، والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراء لها سائر الأفعال»<sup>3</sup>.

ولقد عد حسان تمام الصدارة من القرائن اللفظية وذلك حين تحدث عن الأدوات المبنيات قائلاً: «ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء على الإعراب»<sup>4</sup>، وهذه الأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل، ورتبتها على وجه العموم الصدارة نحو: النواسخ جميعاً وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترخي والعرض والتحضيض والقسم والشرط والتعجب والنداء. والثاني الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها دائماً رتبة التقدم، ومن هذه الأدوات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلاً واحداً<sup>5</sup>.

ولقد سئل ابن الحاجب: «العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها... فقولهم زيذا ضربت

<sup>1</sup> ضوابط التقديم وحفظ المراتب: 121

<sup>2</sup> مادة (صدر) لسان العرب، أساس البلاغة، المصباح المنير

<sup>3</sup> الأشباه والنظائر: 1/265

<sup>4</sup> اللغة العربية معناها ومبناها: 224

<sup>5</sup> ينظر: الكافية: 1/164، اللغة العربية معناها ومبناها: 224-225

وضربت زيدا يقال عليه إنه إذا قيل زيدا أليس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه، وإذا قيل ضربت أليس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا ونحوه، فأجاب بأمور:

-أحدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا لأنه لا بد من تقديم مفرد على مفرد، فمهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتمالهما كلما يقدر تجويزه في الآخر .  
-الثاني: أن هذا إلباس في آحاد المفردات وذاك إلباس في أصول أقسام الكلام فكان أهم.

-الثالث: أن تلك الألفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا إلى ما وضع له، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها»<sup>1</sup>.

تقدم أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبه الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام و التحضيض وإن وأخواتها، وحروف الصدور لا يعمل ما قبلها<sup>2</sup> فيما بعدها وهذه الرتبة (صدارة الأدوات) هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها<sup>3</sup>، وقد يتقدم على الاستفهام حرف الجر فلا يعمل في الاستفهام ما قبله «لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتزلها مما دخلت عليه مترلة الجزء من الاسم»<sup>4</sup>.

هذه إطلالة موجزة على مفهوم الصدارة وبعض خصائصها أما عن حال أدوات الصدارة وكيفية تحكمها في الرتبة فيمكن توضيحها ببعض الأمثلة والتي تدور حول المبتدأ والخبر على أن أتعرض للنواسخ في مواضعها.  
ولنأخذ قول ابن مالك:

<sup>1</sup> الأشباه والنظائر: 1/265-266

<sup>2</sup> ينظر: البسيط: 2/635

<sup>3</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 207

<sup>4</sup> الأشباه والنظائر: 1/265

...أو لازم الصدر كمن لي منجدا

"فمن مبتدأ و"لي" خبر، ولا يجوز تقديم الخبر على "من" فلا تقول: "لي من منجدا"<sup>1</sup>.

الخبر يتأخر وجوبا إذا كان المبتدأ قد تضمن حرفا من حروف الصدور وذلك نحو: «من قائم؟ وأيهم جالس؟ فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير، لا بد من تقديمه لما تضمنه من حروف الاستفهام وهي الهمزة، والأصل في قولك: من جالس؟ أعمرو أم زيداً أم خالد جالس؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كله "من" و"أيهم" فقالوا: أيهم جالس؟ فأيهم بما فيها من النيابة مناب المبتدأ كانت مبتدأ، وبما فيها من النيابة مناب الهمزة كانت استفهاما، وبما فيها من النيابة مناب "أم" كانت سؤالا عن التعيين»<sup>2</sup>.

وإذا تضمن المبتدأ الشرط يلزم التقديم فتقول: «أيهم يكرمك أكرمه، فأيهم مبتدأ وخبره يكرمك-وأكرمه جواب الشرط-ولا يجوز أن يكون "أكرمه" هو الخبر لأن الشرط والجزاء لا بد أن يكونا جملتين، وإذا جعلت "أكرمه" خبرا عن المبتدأ صار الجواب مع الشرط جملة واحدة، ولزم "أيهم" التقديم لتضمنه حرف الشرط، وحرف الشرط له صدر الكلام»<sup>3</sup>.

وقد يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه، وإما بغيره، أما استحقاقه للتصدير بنفسه فيكون له صدر الكلام نحو: "من في الدار؟" فمن "اسم استفهام مبتدأ و"في الدار" خبره، وكذلك الشأن في نحو: "من يقيم أقم معه"، فمن "اسم شرط وهو مبتدأ و"يقيم" خبره أما في هذا المثال: "كم عبد لزيد" فكم هنا خبرية وهي مبتدأ، و"عبد" مضاف

<sup>1</sup> شرح ابن عقيل: 238/1 نشرح قطر الندى: 124

<sup>2</sup> البسيط: 589-588/1

<sup>3</sup> نفسه: 589

إليه، و"لزید" خبر "كم"، والخبر في هذه الأمثلة لا بد عليه أن يتأخر، والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "أو لازم الصدر"<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لاستحقاق المبتدأ للتصدير بغيره فإما أن يكون مقدما عليه نحو: "لزید قائم"، فزید مبتدأ و"قائم" خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره، ولام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن باللام الصدر وجب تقديمه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: «أو كان مسندا الذي لام الابتداء»<sup>2</sup>، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام إلا شذوذا كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ \*\*\*\* يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فلأنت "مبتدأ مؤخر" و"خالي" خبر مقدم.<sup>3</sup>

ويرى ابن مالك أن الخبر إذا كان له صدر الكلام وجب تقديمه وفي هذا المضمار يقول: كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ \*\*\*\* كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا؟<sup>4</sup>

"كأين" الكاف جارة لقول محذوف، أين اسم استفهام خبر مقدم، و"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، و"علمته" فعل وفاعل ومفعول أول، و"نصيرا" مفعول ثاني "لعلم".<sup>5</sup> وكذلك الشأن في قولك: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القيام؟ فـ«كيف ومتى وأين أخبار مقدمة وما بعدها مرفوع بالابتداء، ولا يجوز تأخيرها لما فيها من الاستفهام، والاستفهام يطلب بصدر الكلام»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: شرح التصريح على التوضيح بحاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي - خالد الأزهرى

- دار إحياء الكتب العربية - دت. : 173/1

<sup>2</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 236/1

<sup>3</sup> نفسه: 237/1

<sup>4</sup> نفسه: 239/1

<sup>5</sup> نفسه: 239/1

<sup>6</sup> البسيط: 587/1



فإذا قلت: أين زيد؟ فالأصل: أزيد في الدار أم في السوق أم في الحانوت؟ فإن ابن أبي الربيع يرى بأن النحاة «جعلوا مكان هذا كله "أين" فقالوا أين زيد؟ فأين نائبة مناب الظرف، وهمزة الاستفهام و"أم" فكانت خبرا بما فيها من نيابتها مناب الظرف، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها مناب الاستفهام، وكانت سؤالا عن التعيين لنيابتها مناب أم وكذلك متى القيام؟»<sup>1</sup>.

هذه نظرة موجزة دارت حول الصدارة وكيفية تحكمها في المراتب وذلك من خلال بعض الأمثلة التي تتعلق بوجوب تقديم المبتدأ والخبر، والتي سأعرض لها في مكانها المخصص لها، كما أنني أغفلت الحديث في هذه المسألة عن الصدارة في النواسخ على أن أتعرض لها في موطنها.

## 8-2 الإضمار:

سأحاول أن أدرس في هذا المبحث الضمائر من خلال التقديم والتأخير، ومن حيث موقعها داخل التركيب وأثره على ترتيب مكونات الجملة.

ف«المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما»<sup>2</sup>، أما السيوطي فقد نص ما قوله: «ولكونه ألفاظا محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر»<sup>3</sup> ويذهب صاحب معجم المصطلحات النحوية إلى أن الإضمار هو ذكر الضمير لا مدلوله وكثيرا ما يستعمل هذا اللفظ في باب التنازع؛ حيث يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول ويكون كل من العوامل المتقدمة طالبا لذلك المعمول، ويقابل الإضمار الإظهار؛ أي ذكر الاسم ظاهرا لا مضمرا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المصدر السابق: 587/1

<sup>2</sup> الكافية: 2/3، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن علي الصبان - دار إحياء الكتب العربية -

القاهرة - دت: 108/1

<sup>3</sup> همع الهوامع: 1/56

<sup>4</sup> ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 134

ولقد حاول النحويون صياغة مجموعة من القواعد تضبط استعمال الضمير وتخصه بموقع دون آخر تنافيا للبس وسوء الإفهام؛ إذ «لا يكون الإضمار إلا بعد تقدم الذكر والمعرفة بمن يعود عليه، ولا يلزم من هذا أن يكون الذي يعود عليه مبتدأ»<sup>1</sup>. وحكم المضمّر أن يجيء بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه لأنه مبهم، ولا يعقل على من يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه، هذا أصله كقولك: "زيد ضربته وعمر مررت به"<sup>2</sup>. والاسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف ويكون معك من يفسره، ويدل على الذي تريده به، وهو على ثلاثة أقسام: متكلم ومخاطب وغائب، «ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، وضمير الغائب يحتاج إلى مفسر»<sup>3</sup>. وضمائر الغيبة تنقسم إلى خمسة أقسام:<sup>4</sup>

- أن يفسرها ما قبلها، وذلك نحو: "زيد ضربته".

- أن يضمّر على شريطة التفسير، ويكون في أربعة أبواب: ضمير الأمر والشأن<sup>5</sup>، الضمير في باب "نعم وبئس"، الضمير في "رَبِّه رجلاً"، والرابع في باب الأعمال إذا أعملت الثاني، والأول يطلب عمدة نحو: "ضربني وضربت زيدا".

وفي الوقت الذي كان فيه ضمير الغائب عارياً عن المشاهدة، كان لا بد من وجود ما يفسره، وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون متقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره وهو إما مصرح بلفظه نحو: "زيد لقيته"، أو مستغنى عنه بحضور ما يدل عليه حساً،

<sup>1</sup> البسيط: 1/ 553

<sup>2</sup> الجمل في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - حققه وقدم له الدكتور علي التوفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: 1417/5هـ - 1996م: 117

<sup>3</sup> ارتشاف الضرب: 1/ 481

<sup>4</sup> ينظر: البسيط: 1/ 303

<sup>5</sup> هو ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسير دلالاته وتوضيح المراد منه ومعناها معناه، وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن أي للحال التي يراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث بعدها مباشرة، وسمي كذلك بضمير القصة، أو ضمير الأمر، أو ضمير الحديث، أو ضمير المجهول - النحو الوافي: 1/ 250

ومثال هذا إن يخطر بذهنك أن مخاطب سأل عن حال شخص فتقول: "هو مسافر"، وقوله تعالى: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾<sup>1</sup> وقوله أيضا: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾<sup>2</sup>؛ إذ لم يصرح بالمفسر وهو "زليخا" و"موسى" مع العلم أنهما حاضران.<sup>3</sup>

- الثالث: أن يعود على ما يتضمنه اللفظ المقدم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>4</sup> فالهاء عائدة على الشكر ولم يتقدم ذكر الشكر، وإنما تقدم ما يقتضيه لأن الفعل يقتضي الحدث، فتشكروا يقتضي الشكر.<sup>5</sup>

- الرابع: أن يعود على ما يقتضيه سياق الكلام كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾<sup>6</sup>؛ أي الميت.<sup>7</sup>

- الخامس: أن يضم الاسم لأنه يُعلم أن ليس يصح في الموضع غيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>8</sup>، فالهاء ضمير الدنيا ولم يجر لها ذكر قبل ذلك لكن يُعلم أنه لا يصح في الموضع غيرها.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> يوسف : 26

<sup>2</sup> القصص : 26

<sup>3</sup> ينظر: ارتشاف الضرب : 481 / 1

<sup>4</sup> الزمر : 7

<sup>5</sup> البسيط : 304، 303/1

<sup>6</sup> النساء : 11

<sup>7</sup> ينظر: المصدر السابق : 304/1

<sup>8</sup> الرحمن : 26

<sup>9</sup> البسيط : 304/1

إن القيمة الاستعمالية للضمائر هي الإيجاز والاختصار في التعبير؛ وذلك بالاستغناء عن إعادة ما سبق ذكره، ففي قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾<sup>1</sup> قام الضمير مقام عشرين ظاهراً، فهو إذن يقوم مقام أسماء كثيرة<sup>2</sup>.

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة فاختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو: «الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنها أخص من الهاء لأن الهاء للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول: أعطيتهموك»<sup>3</sup>. ومما تقدم يمكن أن نطرح السؤال التالي:

- كيف يتحكم الإضمار في الرتب؟

إن كل مضمّر تقدم لفظاً ومعنى لا يجوز تقديمه، وكل مضمّر تقدم لفظاً لا معنى فإنه جائز التقديم وإلى هذا أشار ابن السيد بقوله: «مرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل مرتبة المفعول الذي يتعدى إليه بواسطة، وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى كقولك: "كسوت زيدا ثوباً" فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به له، ومرتبة المبتدأ أن يكون قبل الخبر، فكل ما وقع في هذه الأشياء من مرتبة، لم يجز أن يتصل به ضمير يعود على ما بعده، ومن وقع منهما في غير مرتبته جاز»<sup>4</sup>. وأعرض إلى بعض النماذج التطبيقية لصور التقديم وحكم الإضمار فيها مكتفياً بالمبتدأ والخبر.

<sup>1</sup> الأحزاب : 35

<sup>2</sup> ينظر: الأشباه والنظائر: 35/1

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل: 106/1، التسهيل: 27

<sup>4</sup> الخلل في اصلاح الخلل الواقع في الجمل - البطلوسي - تح: سعيد عبد الكريم سعودى - دار الرشيد -

العراق 1980 - 229، 230 / نقلاً عن: ضوابط التقديم وحفظ المراتب - ص 159

من بين الحالات التي يتقدم فيها الخبر إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: "في الدار صاحبها"، "فصاحبها" مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى "الدار" وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو: "صاحبها في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>1</sup>، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: "على التمرة زيد مثلها" فيجوز تأخير الخبر على المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو: "زيد على التمرة مثلها" ...<sup>2</sup>، ومن القرآن الكريم ما نجد في قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾<sup>3</sup> "أقفالها" مبتدأ مؤخر، و"على قلوب" خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر، لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>4</sup>، وما جاء من الشعر قول أحد الشعراء:

«أهابك إجلالا وما بك قدرة \*\*\*\*\* علي ولكن ملء عين حبيبها

فلو قال: "حبيبها ملء عين" عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>5</sup>. ومن المثل في قولهم: «في أكفانه لف الميت، وفي بيته يؤتى الحكم»<sup>6</sup>، إن ما يمكن الخروج به كخلاصة هو تقدم الخبر إذا عاد عليه ضمير المبتدأ.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> ينظر: البسيط: 1/ص 588، شرح ابن عقيل - ج 1/ص 240

<sup>2</sup> ينظر: الكافية: 99/1، الأصول في النحو: 248/2

<sup>3</sup> محمد: 24

<sup>4</sup> شرح التصريح: 175/1، 176

<sup>5</sup> أوضح المسالك: 151/1، 152

<sup>6</sup> الأشباه والنظائر: 104/1

<sup>7</sup> ينظر: الكافية: 5/1، وحاشية الصبان: 213/1

### 8-3 الحصر:

الحصر في اللغة الإحاطة والتحديد، وعند أهل العربية هو القصر، وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه<sup>1</sup>. ولما كان الحصر هو القصر فقد اكتفى العلماء بتعريف القصر، وهو عندهم: «تخصيص شيء بشيء بطريقة مخصوصة»<sup>2</sup>، فيكاد يغزو أبواب النحو؛ إذ يقع بين المبتدأ والخبر نحو: "ما زيد إلا كاتب" وبين الفاعل ونحو: "ما قام إلا زيد"، وبين الفاعل والمفعول نحو: "ما ضرب زيداً إلا عمرو"، وبين المفعولين نحو: "ما أعطيت زيداً إلا درهماً"، وبين الحال وذو الحال نحو: "ما جاءني زيد إلا ركباً" و"ما جاءني ركباً إلا زيد"، وبين كل طرفين<sup>3</sup>، وأهم صور الحصر أربعة هي:<sup>4</sup>

\*الصورة الأولى: تقدم ما حقه التأخير: وتأتي هذه الصورة في مواضع منها:

- تقدم الخبر على المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾<sup>5</sup>.

- تقدم المفعول به على الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>6</sup>

- تقدم المفعول له على الفعل مثل: "احتراما لك قمت".

- تقدم الحال على عاملها نحو: "ماشياً حججت".

\*الصورة الثانية: العطف وله ثلاث صور هي:

- العطف بـ "لا" بعد الإثبات نحو: "منصور مهندس لا طبيب"، و"المعلم غازي

<sup>1</sup> الإتيان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت -

سنة 1987: 3/204

<sup>2</sup> مفتاح العلوم - السكاكي: 141، وينظر: مختصر النحو - د/عبد الهادي الفضلي - دار الشروق للنشر

والتوزيع - جدة: 231

<sup>3</sup> ينظر: المصدر السابق: 125

<sup>4</sup> نفسه: 125، وينظر: مختصر النحو: 231، الإيضاح في علوم البلاغة - الخطيب القزويني - تح: عبد المنعم

خفاجي - منشورات دار الكتاب اللبنانية - ط5: 124: 1980

<sup>5</sup> الروم: 4

<sup>6</sup> الفاتحة: 5

لأحمد".

-العطف بـ "بل" بعد النفي مثال: "ما منصور طبيبا بل مهندس".

-العطف بـ "لكن" بعد النفي نحو: "ما خالد تلميذا لكن علي".

\*الصورة الثالثة: النفي و الاستثناء: ويكون المقصور عليه في هذه الطريقة بعد أداة

الاستثناء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾<sup>1</sup>.

\*الصورة الرابعة: التأكيد بـ "إنما"، ويكون المقصور عليه مؤخرا وجوبا كما في

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>2</sup>.

وسأعرض لطبيعة الحصر واستعماله وتحكمه في الرتب من خلال باب المبتدأ

والخبر انطلاقا من صورتين: إحداهما الحصر بالنفي والإثبات "ما وإلا" وثانيهما التوكيد

بـ "إنما"، على ألا تناول العطف لأنه لا يمس التقديم بوجه من الوجوه، وسأترك صورة

"تقديم ما حقه التأخير" في آخر فصل من هذه الرسالة.

يقول الجرجاني: «وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع "إلا" يقع في الذي تؤخره

من الفاعل والمفعول، فكذلك يقع مع "إنما" في المؤخر منهما دون المقدم.... وكما لا يجوز

أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع "إلا" كذلك لا يجوز مع "إنما"»<sup>3</sup>.

فلقد اختص ما بعد "إلا" بالحصر دون الذي قبلها، لاستحالة وجود الحرف قبل

وجوده وهو "إلا"<sup>4</sup>، وحينئذ يجب تأخير الخبر إذا جاء بعد "إلا" لفظا أو معنى نحو: "ما

<sup>1</sup> آل عمران : 144

<sup>2</sup> فاطر: 28

<sup>3</sup> دلائل الإعجاز: 337

<sup>4</sup> ينظر: التبيان في علم البيان المطلاع على إعجاز القرآن: 80، والإيضاح في علوم البلاغة: 223

زيد إلا قائم" و"إنما زيد قائم"<sup>1</sup>، ولا يجوز في هذا التقليم لأنك لو قلت: "ما قام إلا زيد" لكان معنى آخر، وكذلك لو قلت: "إنما قام زيد" لاختلف المعنى<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد يقول الجرجاني: «اعلم أن قولنا في الخبر إذا أخرج نحو: "ما زيد إلا قائم"، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها، ونفيت ما عدا القيام عنه فإنما نعي أنك نفيت عنها الأوصاف التي تُنافي القيام نحو أن يكون جالسا أو مضطجعا أو متكئا أو ما شاكل ذلك، ولم تُرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل؛ إذ لسنا ننفي عنه بقولنا: "ما هو إلا قائم": أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيرا أو عالما أو جاهلا. كما أننا إذا قلنا: "ما قائم إلا زيد"، لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه؛ وإنما نعي: ما قائم حيث نحن وبحضرتنا، وما أشبه ذلك»<sup>3</sup>.

أما إذا كان الخبر مقرونا بـ "إلا"، أو ما كان في معنى ذلك، فيجب تقديمه وجوبا نحو: "ما فارس إلا زيد" و"ما في الدار إلا عمرو"، وما كان بمنزلة هذا كقولهم: "إنما فارس زيد"<sup>4</sup>.

وخلاصة الأمر أنه إذا دخلت "ما و إلا" على المبتدأ والخبر كان الحصر للثاني<sup>5</sup>، ونجد الجرجاني يؤكد على أنه «إذا كان الكلام "بما وإلا" كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر، أو ضح، وأبين، تقول: "ما زيد إلا قائم"، فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له، وتقول: "ما قام إلا زيد"، فيكون المعنى أنك اختصت

<sup>1</sup> ينظر: الكافية: 1/ 98

<sup>2</sup> ينظر: البسيط: 1/ 590

<sup>3</sup> دلائل الإعجاز: 340

<sup>4</sup> ينظر: البسيط: 1/ 588

<sup>5</sup> ينظر: التبيان: 81



زيداً بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة ، وفي الثاني الصفة على الموصوف»<sup>1</sup>.

ما يقال عن "ما" و"إلا" يقال عن "إنما"؛ إذ لو تركنا الخير في موضعه ولم نقدمه على المبتدأ كان الاختصاص له، وإن قدمناه على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان له المبتدأ، فتقول: "إنما هذا لك"، فيكون الاختصاص في "لك" بدلالة أنك تقول: "إنما هذا لك لا لغيرك"، وتقول: "إنما لك هذا"، فيكون الاختصاص في "هذا" بدلالة أنك تقول: "إنما لك هذا لا ذاك" ، وعلى هذا المنوال قوله تعالى: ﴿فَأَيْمًا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾<sup>2</sup>، وكذلك قوله أيضاً: ﴿أَيُّمًا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَدْنُو نَفْسَكَ﴾<sup>3</sup>، والظاهر أن الاختصاص في الآية الأولى للمبتدأ الذي هو "البلاغ" والحساب "لا على الخير الذي هو" عليك ، وعلينا" وفي الآية الثانية في الخير الذي هو "على الذين" لا على المبتدأ الذي هو "السبيل"<sup>4</sup>.

#### 4-8 الرتبة واللبس:

قبل أن أتطرق لهذا الموضوع لابد من معرفة اللبس، فاللبس بالفتح مصدر، وقولك لبس عليه الأمر: خلطه وجعله مشتبهاً بغيره أو خافياً... واللبس أيضاً بمعنى الشك<sup>5</sup>. والذي يهمنا في هذه الدراسة هو اللبس الذي بمعنى الخلط. ولقد ورد هذا النوع في عدة آيات قرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>6</sup>، وقوله أيضاً في شأن أهل الكتاب:

<sup>1</sup> دلائل الإعجاز: 340

<sup>2</sup> الرعد : 40

<sup>3</sup> التوبة : 93

<sup>4</sup> ينظر: دلائل الإعجاز: 339-340

<sup>5</sup> لسان العرب : 162/13 (مادة لبس)

<sup>6</sup> البقرة : 42

﴿لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>1</sup>، وقوله أيضا في شأن الكفار: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾<sup>2</sup> وقولها أيضا: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾<sup>3</sup>

واللبس هو أيضا الالتباس وكلاهما اختلاط الأمر حتى لا يعرف له وجه ؛ بحيث يستعمل هذا التعبير في الاستعمالات التي تلبس على السامع فلا يدرك المراد من القول<sup>4</sup> فالعرب راعوا في كلامهم أمن اللبس، وكان الهدف الأول من التعبير هو الإفهام، واللبس عكس ذلك ؛ إذ يؤدي إلى الإبهام وعدم الفهم ، واللغة العربية هي لغة البيان كما قال تعالى: ﴿بَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>5</sup>.

ولما كانت العربية هي لغة البيان واللبس عكس ذلك ، كان على اللغويين العرب أن ينجحوا إلى السبيل الذي يأمن المخاطب فيه أمن اللبس ويزيله ، رغبة في الحفاظ على العربية وصيانة قواعدها وقوانينها من أي اضطراب أو غموض قد يؤدي بالمتحدث أو المتلقي إلى طمس المعنى وضياح الحقيقة<sup>6</sup>.

والمصدر الذي نود الوقوف عنده : هو الرتبة "التقدم والتأخير"؛ إذ الأصل فيه عدم اللبس، «إلا أن الكاتب أو الشاعر قد يذهب مذهب التوعر فيقدم ويؤخر دون أن يراعي الأصول قاصدا اللبس والتعمية»<sup>7</sup>. وكذلك من وصايا النقاد للكاتب أن يجتنبوا ما يكسب

<sup>1</sup> آل عمران: 71

<sup>2</sup> الأنعام : 82

<sup>3</sup> الأنعام : 9

<sup>4</sup> ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 200

<sup>5</sup> الشعراء : 195

<sup>6</sup> ينظر: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين - د/زين كامل الخويسكي - دار المعارف الجامعية -

الإسكندرية - ط 1 سنة 1989 - ص 4

<sup>7</sup> ضوابط التقدم وحفظ المراتب في النحو : 198

الكلام تعمية فيرتبون ألفاظهم ترتيباً صحيحاً<sup>1</sup>، وهذا ما جعلنا نتساءل: هل للباس دور في الحد من حرية الجملة العربية ومن حركة وحداتها اللغوية؟.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن "الرتبة في الجملة الاسمية" يدفعنا إلى بيان هذا الأمر من خلال التباس المبتدأ بالخبر، وكذلك التباس بالفاعل. ومن الطبيعي أن المبتدأ والخبر يتميزان بنوع من الحرية، لذا فإن التركيب اللغوي يسمح بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى اللبس، ويلتزم كل من المبتدأ والخبر موضعه إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان نحو: "زيد أخوك"، فإن كل من هذين الجزئين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع "زيداً" بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرف ذلك قلت: "أخوك زيد"، ولا يصلح لك أن تقول: "زيد أخوك"، وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: "أخوك زيد" ولا يمكن أن تقول: "زيد أخوك"<sup>2</sup>.

أما النكرتان المتساويتان نحو: "أفضل منك أفضل مني" فإن كل واحد من هذين الوصفين نستطيع أن نخبر عنه بالآخر لعمله في الجورور بعده، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ، "وأفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لثلاثي يتوهم ابتدائته فينعكس المعنى لعدم القرينة، ولهذا أشار الناظم:

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ \*\*\*\* عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ<sup>3</sup>

وهناك «جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة، فلا يجيزون أن يقال "أخوك زيد" والمراد زيد أخوك"<sup>4</sup>، وحثهم في ذلك وقوع إشكال

<sup>1</sup> البيان والتبيين: 1/ 138

<sup>2</sup> ينظر: شرح كافية الشافية - ابن مالك - تح: عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - 1982 م: 1/ 365

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل: 1/ 231

<sup>4</sup> الأشباه والنظائر: 3/ 150

لدى السامع في معرفة أيهما المسند وأيهما المسند إليه، ويشبه ذلك إلى حد كبير منزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك: "ضرب موسى عيسى"<sup>1</sup>.

وقد علل ذلك الجرجاني بقوله: «...ومثاله ما تصنعه بـ "زيد والمنطلق" حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى: "المنطلق زيد". فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خيرا إلى كونه مبتدأ. وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خيرا»<sup>2</sup>. وإلى هذا المضممار يشير السيوطي بقوله: «فإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خيرا ومخبرا عنه»<sup>3</sup>.

هذا كله إذا كانا المبتدأ والخبر متساويين ولا قرينة بينهما، أما إذا كانت بينهما قرينة فاللبس ينتفي وبالتالي «جاز التقديم والتأخير نحو: "أبو حنيفة أبو يوسف"، ونحو قول الكميت بن زيد الأسدي:

كلام النبيين الهداة كلامنا \*\*\* وأفعال أهل الجاهلية نفعل<sup>4</sup>

فإن المراد كلامنا بكلام النبيين وليس تشبيه كلام النبيين بكلامنا، والمراد في الأولى تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس، فكل من: "أبي حنيفة" وكلام النبيين "خبر مقدم" <sup>5</sup>، فالقرينة المعنوية هنا هي التشبيه لذا سمحت بأن يكون "أبو يوسف" وكلامنا "مبتدأ سواء تقدما أو تأخرا لأنهما مثبته، و"أبو حنيفة"، وكلام النبيين "خبر سواء

<sup>1</sup> ينظر المصدر السابق: 151/3

<sup>2</sup> الدلائل: 148

<sup>3</sup> البسيط: 1/ 590

<sup>4</sup> شرح ابن عقيل: 1/ 234

<sup>5</sup> الجملة العربية والمعنى: 76، وشرح ابن عقيل: 1/ 233

تقدما أو تأخرا لأحدهما مشبه به. وإلى هذا أشار الجرجاني قائلا: «واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأ وخبراً، ثم يقدم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتُحسِنَ التَّدْبِيرَ»<sup>1</sup>.  
ففي قول الشاعر:

نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمِ كَرَايَ كَرَاكَ \*\*\* شَاهِدِي مِنْكَ أَنْ ذَاكَ كَذَاكَ<sup>2</sup>

«ينبغي أن يكون "كراي" خبراً مقديماً، ويكون الأصل "كراك كراي"؛ أي نم وإن لم أنم فنومك نومي... وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً، قال فهو كبيت الحماسة:

بُنُونَا بُنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَانِنَا \*\*\* بُنُونُنْ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ<sup>3</sup>

فقدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي التأخير المعنى، ولو لذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها»<sup>4</sup>.

وفي هذا المجال لا بد أن تكون للقارئ الكفاءة اللغوية حتى يتسنى له معرفة المحكوم به والمحكوم عليه، أو المشبه والمشبه به أو المبتدأ والخبر؛ لأنه قد يستوي طرفا الجملة في التعريف ومع ذلك يجوز فيهما أن يتقدم الخبر وهو المشبه به ويتأخر المبتدأ كما قال ذلك الجرجاني.

ومن الحالات التي يجب تأخير الخبر فيها هو الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: "أخوك قام"، فلو قدم والحالة هذه وقيل: "قام أخوك" على جعل "أخوك" مبتدأ مؤخرًا "وقام" جملة الخبر لا لتبس المبتدأ

<sup>1</sup> الدلائل - ص 359

<sup>2</sup> نفسه : 359 ، شرح ابن عقيل : 1 / 233 ،

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل : 1 / 233

<sup>4</sup> أوضح المسالك : 1 / 146 ، الدلائل : 359 ، 360 ،

بالفاعل. <sup>1</sup>على خلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: "زيد قائم" أو كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: "زيد قام أبوه" والثاني نحو: "أخواك قاما"، ففي هذه الحالة يجوز تقديمه ونستطيع القول: "قائم زيد" و"قام أبوه زيد" و"قاما أخواك" <sup>2</sup>.

وخلاصة القول أن الخبر إذا كان فعلا فإنه لا يجوز أن يتقدم لأنه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حد الابتداء وارتفع الفعل.

<sup>1</sup> ينظر: الجملة العربية والمعنى : 76، 77

<sup>2</sup> ينظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب : 203

الدراسة التطبيقية للترتبية في سورة  
القضلة والشمس

الدراسة التطبيقية للترتبية في سورة

آل عمران

### 1- تحديد مفهوم لسورة آل عمران:

هذه دراسة تطبيقية للرتبة في الجملة الاسمية في سورة (آل عمران)، ومن المفيد قبل الولوج في الدراسة أن نشير إلى هذه السورة ولو بصورة وجيزة.

#### 1-1- نزولها:

يذهب المفسرون إلى أن سورة (آل عمران) هي سورة مدنية، وهي ثاني سورة نزلت بالمدينة المنورة بعد سورة البقرة، وقيل إن سورة المطففين أولاً ثم البقرة ثم آل عمران ثم الأنفال في وقعت بدر، وقيل إنها نزلت بعد سورة الأنفال<sup>1</sup>.

نزلت هذه السورة في وفد نجران الذين كانوا متدينين بالنصرانية، فلما بلغهم مبعث النبي ﷺ اجتمع هذا الوفد وكانوا ستين رجلاً منهم كبار القوم وأشرفه، فلقوا النبي ﷺ وجادلهم في دينهم وفي ألوهية المسيح، فلما قامت الحجة عليهم أصروا على كفرهم وكابروا فدعاهم ﷺ إلى المباينة فرفضوا ذلك ونزلت هذه السورة<sup>2</sup>.

#### 1-2- أسباب تسميتها:

وسميت هذه السورة في كلام النبي ﷺ وكلام الصحابة سورة (آل عمران)<sup>3</sup>، وفي صحيح مسلم أطلق على سورة البقرة وآل عمران اسم "الزهاوين"، وذكر الألوسي بأنها تسمى الأمان والكثر والمجادلة، والاستغفار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري - دار المعرفة - بيروت - لبنان: 1/ 173 ، تفسير الجلالين: جلال الدين بن أحمد المحلي - جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تح: صبري موسى - محمد فايز كامل - دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - سوريا - ط 1423/1 هـ، 2003 م - ص 50.

<sup>2</sup> ينظر: تفسير التحرير والتنوير - الشيخ الطاهر بن عاشور - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر: 145/3

<sup>3</sup> نفسه: 143/3

<sup>4</sup> روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - العلامة الألوسي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت: 73/3 ، وينظر: تفسير الجلالين: 50.



أما سبب تسمية السورة الكريمة (آل عمران)، فلفضائل عمران بن ماتان أبو مريم وآله هم زوجه "حنة" وأختها زوجة زكريا النبي عليه السلام، وهو الذي كفل مريم بعد وفاة أبوها.

ولها فضل عظيم وثواب كبير، ولها أحكام ومواظب؛ وقد ورد في فضلها أحاديث منها ما جاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: [من قرأ السورة التي يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله عليه وملائكته حتى تغيب الشمس]<sup>1</sup>. ومنها ما أخرجه مسلم عن النواس بن سمعان قال: سمعت النبي ﷺ يقول: [يؤتى يوم القيامة بالقرآن وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدمه سورة البقرة وآل عمران]<sup>2</sup>.

### 1-3: إحصاء آياتها وكلماتها وحروفها:

لقد اجتهد علماء التفسير في إحصاء آيات القرآن الكريم وكلماته، وحروفه وغايتهم في ذلك هي المحافظة عليه من التحريف. وأما إحصاؤهم لسورة (آل عمران) فقد عدواها الثامنة والأربعين في عداد نزول سور القرآن واستنتجوا ما يأتي:<sup>3</sup>

- عدد آياتها مائتان (200) آية .
- عدد كلماتها ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانون (3480) كلمة .
- عدد حروفها أربعة آلاف وخمس مائة وخمسة وعشرين (4525) حرفاً.

### 2- الترتيب بين عنصري التركيب الاسمي:

لاشك أن الرتبة لها أهميتها وأثرها الفعال في التمييز بين التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، فالترتيب بين عنصري الجملة الفعلية أمر حتمي فلا يمكن التغاضي عنه؛ إذ لو تقدم الخبر لأدى إلى ارتباك في تجديد وظائف الكلمات في الجملة الاسمية، وإلى اختلاط الجملة

<sup>1</sup> فتح القدير: 311/1

<sup>2</sup> التفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم - د. وهبة الزحيلي - دار الفكر - دمشق - ط 2/1995: 51/3

<sup>3</sup> ينظر: إعراب القرآن - محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي - منشورات دار ومكتبة الهلال - بيروت -

اسمية بالجملة الفعلية، وفي هذه الحالة يكون الترتيب هو وسيلتنا الوحيدة لمعرفة المبتدأ والخبر؛ وذلك أن نتعرف على المبتدأ بأنه قد جاء أولاً والخبر ثانياً ولا دليل لنا غير الترتيب. وإذا كان حديثنا عن الترتيب ومدى حرته بين الاثنين وظروف النص هي التي تميز المبتدأ من الخبر، فإنه قد يصير الترتيب مقيداً، كأن تطراً على النص ظروفاً تعود على الصيغة التركيبية أو السياق فتستدعي التزام الترتيب الأصلي "المبتدأ أولاً ثم الخبر" وقد نجد عكس ذلك، بمعنى الخبر أولاً والمبتدأ ثانياً وبالتالي الخروج عن الترتيب الأصلي، ويسمى النحاة الحالة الأولى بـ: وجوب تقدم المبتدأ وتأخير الخبر، والحالة الثانية بـ: تقدم الخبر وتأخير المبتدأ وجوباً، وقد يطلق على الحالة الأولى مصطلح: التزام الترتيب الأصلي، والحالة الثانية مصطلح الخروج عن الترتيب الأصلي<sup>1</sup>.

## 2-1 التزام الترتيب الأصلي:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر، فقد يتقدم أحدهما وجوباً ويتأخر الآخر وجوباً، ولقد أحصى النحاة مواضع تقدم المبتدأ وتأخير الخبر وجوباً وتوصلوا إلى أن أشهرها أربع مسائل هي:<sup>2</sup>

الموضع الأول: أن يكون المبتدأ والخبر متساويتان في درجة التنكير والتعريف؛ إذ لا يمكن أن يكون كل واحد منهما مبتدأ نحو: "أخي شريمكي"، ففي هذا المثال يجب تأخير الخبر عن المبتدأ حتى لا تقع في اللبس، لأن لا وجود للقرينة في هذه الحالة يؤدي إلى خلط المحكوم به بالمحكوم عليه وبالتالي فساد المعنى.

الموضع الثاني: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، وذلك إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو: "الكواكب تتحرك، زيد قام" فالجملة الفعلية المكونة من الفعل وفاعله خبر المبتدأ، فلو تقدم الخبر قلنا "تتحرك الكواكب" لكانت

<sup>1</sup> المركب الاسمي الإسنادي وأماطه - أبو السعود حنين الشاذلي - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية -

ط: 1410/1 هـ - 1990 م: 57

<sup>2</sup> ينظر: أوضح المسالك: 145/1

الكواكب فاعلا مع أننا نريدها مبتدأ، وكذلك الشأن بالنسبة لزيد قائم؛ إذ لو قلنا "قام زيد" لأصبح فاعل بدلا من المبتدأ وليس في الكلام ما يكشف اللبس<sup>1</sup>.

**الموضع الثالث:** أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر؛ وذلك أن يقترن "بإلا" لفظا كما في قوله أيضا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾<sup>2</sup>، أو معنى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾<sup>3</sup> فمعنى الحصر هنا أن المبتدأ وهو "محمد" منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: "ما رسول إلا محمد" بتقدم الخبر فسد المعنى «لأن المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه، بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم»<sup>4</sup>، وكذلك الأمر بالنسبة للآية الثانية.

**الموضع الرابع:** أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها صدر الكلام، إما بنفسه مباشرة كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية... نحو: من في الدار؟، من يقيم أقم معه، ما أحسن زيدا، وكم عبد لزيد<sup>5</sup>، أو بغيره «كالإضافة إلى واحد مما سبق، باستثناء "ما التعجبية" فإنها لاتقع مضافا إليه»<sup>6</sup>.

أما المبتدأ إذا اقترن بلام التوكيد وهي التي يسمونها باللام الزائدة نحو: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ...﴾<sup>7</sup>. فلام الابتداء هنا لها «الصدارة في جملتها فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه، وهو المبتدأ»<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: النحو الوافي: 1/494

<sup>2</sup> آل عمران: 144

<sup>3</sup> هود: 12

<sup>4</sup> جامع الدروس: 1/267

<sup>5</sup> ينظر: أوضح المسالك: 1/148، النحو الوافي: 1/496

<sup>6</sup> النحو الوافي: 1/496

<sup>7</sup> البقرة: 221

<sup>8</sup> النحو الوافي: 1/496

فلو عدنا إلى سورة آل عمران وبعد عملية إحصائية دقيقة لوجدنا هذا النوع يرد (167 مرة) مرتبا ترتيبا أصليا، واتخذ دلالات مختلفة سأحاول أن أجملها فيما يلي:

يتقدم المسند إليه على المسند لإفادة التأكيد وذلك إذا سبق بإنكار كما في قوله تعالى: ﴿...وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>1</sup>، فالكذب هنا يتعلق بأمور الدين؛ إذ لا يقر الكاذب بأنه كاذب بل ينكر ذلك ويدفعه وإذا لم يعترف الكاذب بأنه كاذب فكيف يعترف بالعلم بأنه كاذب، وختم الله هذه الآية بتأكيد علمية المشركين بالكذب، بيد أن المشركون ينكرون ذلك لذا جاء التوكيد دفعا لإنكارهم وجحودهم.<sup>2</sup>

ومنها ما جاء دالا على العموم كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾<sup>3</sup> المبتدأ هنا "كُلُّ نَفْسٍ" جاء نكرة دالة على العموم والخبر "ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" وتقدم المسند إليه على المسند لأنه أفاد العموم، وتضمنت هذه الجملة وما بعدها الوعظ والتسلية لرسول الله ﷺ عن الدنيا وأهلها والوعد بالنجاة في الآخرة بذكر الموت لأن الكفار واليهود والمنافقين كذبوا بالموت فنبههم الله في هذه الآية على أنهم كلهم ميتون.<sup>4</sup>

ولو نظرنا إلى الآية نفسها وتدبرنا قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ لوجدنا بأن تقدم "الحياة" وهي المبتدأ على الخبر الذي هو "متاع" دالا على التشبيه البليغ؛ إذ شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلس به بائعه على طالبه حتى ينخدع

<sup>1</sup> آل عمران: 75

<sup>2</sup> ينظر: دراسات بلاغية - د. بسوي عبد الفتاح فيوم - مطبعة السعادة - مصر - ط1 - 1409 هـ - 1989م

ص: 80

<sup>3</sup> آل عمران: 185

<sup>4</sup> ينظر البحر المحيط - أبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة - مصر - ط: 1/1328 هـ: 3/183

ويشتريه، وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام بهذا التشبيه مخرج الإنكار على من جعل ديدنة الاغترار بالدنيا<sup>1</sup>.

وإذا عدنا إلى قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>2</sup> نرى هذه الآية تشتمل على فن جليل القدرة وهو التنكيت في التشبيه، وحده أن يقصد التكلم إلى شيء بالذكر دون غير مما يسد مسده لأجل نكتة<sup>3</sup>، وتتمثل هنا في قوله تعالى ﴿عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ المسند إليه هو "عَرْضُهَا" و"السَّمَاوَاتُ" خيرها، فربي تبارك وتعالى أراد وصف الجنة بالسعة فخص عرضها بالذكر دون الطول، لأن في ذكر العرض مبالغة وزادت المبالغة عند حذف المضاف وأداة التشبيه والتقدير "كعرض" فليس الغرض تحديد طولها وإنما هو كناية عن غاية السعة العظيمة لما كانت الجنة من الاتساع و الانفساح في الغاية القصوى<sup>4</sup>.

ويوضح صاحب البحر المحيط ذكر العرض دون ذكر الطول بقوله: «وخص العرض بالذكر لدلالته على الطول والطول إذا ذكر لا يدل على سعة العرض إذ يكون العرض يسيرا كعرض الخيط»<sup>5</sup>، والمقصود بالعرض هنا هو عرض المتاع على البيع لا العرض المقابل للطول، و ذكر العرض أغنى عن ذكر الطول دلالة على العظم، لأن «العرب كثيرا ما تصف الشيء بالعرض إذا أرادوا وصفه بالسعة ومنه قولهم: أعرض في المكارم إذا توسع فيها»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> إعراب القرآن وبيانه - محي الدين الدرويش - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - بيروت، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، بيروت - ط: 6/ 1419 هـ، 1999 م: 589/4، الكشاف: 235/1

<sup>2</sup> آل عمران: 133

<sup>3</sup> ينظر: إعراب القرآن: 530/4

<sup>4</sup> ينظر: البحر المحيط: 57/3

<sup>5</sup> نفسه: 57/3

<sup>6</sup> روح المعاني: 56

والشأن نفسه بالنسبة لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ...﴾<sup>1</sup> فالمتبدأ "أنتم" وخبره "أذلة" جاء بترتيب أصلي ومعناه في الآية ضعف حالة المسلمين وقلة عددهم والمراد بها عدم العدة لا الذل المعروف<sup>2</sup>.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾<sup>3</sup> ترى المسند إليه هو الضمير "هم" تقدم على المسند "درجات" مبالغة في إظهار التفاوت بين الثواب والعقاب<sup>4</sup> أو تفاوت منازل المثابين منهم ومنازل المعاقبين، وقيل تشبيههم بالدرج في تفاوتهم علوا وسفلا على سبيل الاستعارة أو جعلهم نفس الدرجات مبالغة في التفاوت فيكون تشبيها بليغا بحذف الأداة؛ أي "هم ذووا درجات"، والمقصود بالدرجات المنازل أو الأحوال المتفاوتة<sup>5</sup>.

ومن الأغراض الذي يتقدم المسند إليه على المسند إن كان دالا على فن القصير وهذا الأخير سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني، ولا بأس من التذكير في هذا المبحث، وحده تخصيص أحد الأمرين على الآخر ونفيه عما عداه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾<sup>6</sup> فالمتبدأ "محمد" وخبره "رسول"، ومعناه أن محمد ﷺ مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى البعد عن الهلاك بناء على استعظام الصحابة أن لا يبقى الرسول ﷺ لهم، «فكأنهم أتبتوا له وصفين الرسالة وعدم الهلاك، فخصص بقصره على الرسالة»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> آل عمران: 123

<sup>2</sup> روح المعاني: 4/43

<sup>3</sup> آل عمران: 163

<sup>4</sup> ينظر الكشاف: 1/227، إعراب القرآن: 4/563

<sup>5</sup> ينظر: روح المعاني: 4/112

<sup>6</sup> آل عمران: 144

<sup>7</sup> إعراب القرآن: 4/539

ويقدم المسند إليه إن كان من أسماء الصدارة كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَتَّبَعْ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ...﴾<sup>1</sup>، والتأمل لهذه الآية يجد المبتدأ "من" اسم موصول مسبق باستفهام إنكاري وخبر شبه جملة "من الله" وجاء على هذا الترتيب لأن الاستفهام مما له صدر الكلام، بيد أن الاستفهام الإنكاري هنا معناه النفي؛ أي ليس من اتبع رضوان الله كمن عصاه وهذا ما سمي بالاستعارة البديعية وحدها في هذه الآية «أن تجعل ما شرع الله كالدليل الذي يتبعه من يهتدي به، وجعل العاصي كالشخص الذي أمر أن يتبع شيئاً فنكص عن إتياعه ورجع مصحوباً بما يخالف الإتياع، وفي الآية من حيث المعنى حذف والتقدير: أفمن اتبع ما يؤول به إلى رضا الله عنه فباء برضاه كمن لم يتبع ذلك فباء بسخطه»<sup>2</sup>.

أما إذا عدنا إلى قوله تعالى: ﴿... قَالَ يَمْرَيْمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>3</sup> فإننا نجد تقدم المسند إليه "هو" على المسند "من" عند الله "دالا على فن الإشارة، وهو التعبير باللفظ الظاهر على المعنى الخفي، وحده في هذه الآية ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾؛ أي هو رزق لا يأتي به في ذلك الوقت إلا الله<sup>4</sup>.

إن من الأغراض الذي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر هي فن "مراعاة النظير"، وسماه بعض علماء البلاغة التناسب والتوفيق، وسماه آخرون الائتلاف والمؤاخاة، وحده أن يجمع النائر أو الناظم بين أمر وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد لتخرج المقابلة والمطابقة، وبهذا فهو «جمع الأمور المناسبة والموازنة»<sup>5</sup>، وجمع سبحانه وتعالى في هذه الآية معظم وسائل

<sup>1</sup> آل عمران: 162

<sup>2</sup> البحر المحيط: 101/3-102

<sup>3</sup> آل عمران: 37

<sup>4</sup> إعراب القرآن: 433/3

<sup>5</sup> مقدمة شرح هج البلاغة - كمال الدين ميثم البحراني - تقديم وتحقيق: د. عبد القادر حسين - دار الشروق - بيروت - ط 1: 1407 هـ، 1987 م - ص: 138

النعيم الآيلة بالمرء إلى الالهماك في الفتنة والانسياق مع دواعي النفوس الجموح، والتي قد زينت للناس واستهوتمم بالتعاجيب والمفاتن ابتلاء لهم.<sup>1</sup>

والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>2</sup>، إذ نجد ربي تبارك وتعالى يناسب بين فرحين ويستبشرون، وبين عدم الخوف وعدم الحزن وبين النعمة والفضل.<sup>3</sup>

## 2-2 الخروج عن الترتيب الأصلي (التقديم والتأخير):

إن الترتيب الأصلي في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ثم يليه الخبر، إلا أنه قد تستدعي الظروف المتعلقة بالسياق والمقام ما يستدعي الخروج عن الترتيب المألوف فيتقدم الخبر وجوبا ويتأخر المبتدأ، وقد أحصى النحاة هذه المواضع وحصروا أشهرها فيما يلي:

الموضع الأول: أن يكون المبتدأ نكرة محضة، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص، سواء كان الخبر جملة أم شبه جملة نحو: "قصدك ولد محتاج، وعندك كتاب"، فلا يجوز تقدم المبتدأ "محتاج" لأنه نكرة محضة؛ إذ لو تأخر الخبر في هذه الحالة لالتبس بالصفة والشأن نفسه في المثال الثاني.<sup>4</sup>

الموضع الثاني: إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾<sup>5</sup>، وفي هذا المضمار قول أحد الشعراء:

...عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءَ عَيْنٍ حَبِيبُهَا<sup>6</sup>

<sup>1</sup> إعراب القرآن: 405/3

<sup>2</sup> آل عمران: 170

<sup>3</sup> ينظر المصدر السابق: 575/4

<sup>4</sup> النحو الوافي: 501/1

<sup>5</sup> محمد: 24

<sup>6</sup> وصدر البيت: "أهابك إجلالا وما بك قدرة"، أوضح المسالك: 152/1، ارتشاف الضرب: 44/2



إن وجوب تقديم الخبر هنا وهو: "مِلءَ عَيْنٍ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَهُوَ: "حَبِيْبَهَا" لأنه لو تأخر «لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز لا إشكال فيه»<sup>1</sup>.

ولقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع حين قال:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ \*\*\* مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ<sup>2</sup>

الموضع الثالث: أن يكون المبتدأ محصوراً نحو: إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد، الخبر محصوراً في المبتدأ، فإن الجار والمجرور خبر مقدم و"زيد" مبتدأ مؤخر، ولو قدم شبه الجملة "في الدار" لحصر الخبر وفقد المعنى المستفاد من قصر الأمر على المبتدأ<sup>3</sup>.  
الموضع الرابع: أن يكون للخبر الصدارة في الجملة فلا يصح تأخيره، ولقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع قائلاً:

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ \*\*\* كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا؟<sup>4</sup>

وكذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾<sup>5</sup>، ف"متى" اسم استفهام تضمن معنى الظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لأن للاستفهام صدر الكلام، ونصر مبتدأ وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه.

<sup>1</sup> أوضح المسالك: 152/1

<sup>2</sup> شرح ابن عقيل: 239/1

<sup>3</sup> ينظر: المصدر نفسه: 243/1

<sup>4</sup> نفسه: 239/1

<sup>5</sup> البقرة: 214

لقد ورد الخبر مقدما تقديما وجويا 28 مرة في هذه السورة (آل عمران) منها مرة واحدة حصر بانما، ومرتين جاء فيها اسم استفهام، و25 مرة ورد شبه جملة، وقد اتخذ دلالات بلاغية مختلفة نوجزها فيما يلي:

من الاستفهام ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنْتِ لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>1</sup> وقوله أيضا ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>2</sup> ففي الآية الأولى جاء الاستفهام دالا عن المكان والزمان، وقيل إنه سؤال عن الجهة «معناه من أين ولا يبعد أن يكون سؤالاً عن الكيفية أي كيف تمياً وصول هذا الرزق»<sup>3</sup>؛ أي بمعنى من أين لك هذا، فكان الجواب "من عند الله".

فالناظر في هذه الآية يجد استغراب زكرياء عليه السلام عن وجود مثل هذا الرزق عندها ولم يكن أتى به فتكرر وجوده كلما دخل المحراب سأل على سبيل التعجب من وصول هذا الرزق إليها وكيف هذا الرزق بالذات، لأنه كان رزقا في غير وقته، فقيل إنه عنبا في فصل الشتاء.<sup>4</sup>

أما الاستفهام في الآية الثانية فالمقصود به التعجب والإنكار؛ إذ المعنى في قوله تعالى «كيف أصابنا هذا ونحن نقاتل أعداء الله وقد وعدنا بالنصر وإمداد الملائكة، فاستفهموا على سبيل التعجب عن ذلك»<sup>5</sup>، وأنى هنا سؤال عن الحالة التي اقتضت لهم ذلك فسألوا عنها على سبيل التعجب، ثم ذيل هذا التعجب بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بمعنى أن الله قدير على نصرهم وخذلهم.

<sup>1</sup> آل عمران: 37

<sup>2</sup> آل عمران: 165

<sup>3</sup> البحر المحيط: 434/2

<sup>4</sup> ينظر: المصدر نفسه: 443/2، التحرير والتنوير: 237/3

<sup>5</sup> نفسه: 107/3

ومنها ماجاء في صيغة الحصر من قوله تعالى: ﴿... فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾<sup>1</sup> نرى في الآية الكريمة المبتدأ محصورا مؤخرا وهو "البلاغ" بينما نجد الخبر مقدما شبه جملة وهو "عليك"؛ إذ لو قدم المبتدأ على الخبر في هذه الحالة لحصر الخبر وفق المعنى المستفاد، والأمر واضح لأن الاختصاص في هذه الآية يكون في المبتدأ الذي هو البلاغ.<sup>2</sup>

إن المتأمل لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ...﴾<sup>3</sup> يجد مبالغة في «عدولهم عن سنن الرشاد وإصرارهم على الشر والفساد»<sup>4</sup>، والمقصود هنا النصارى واليهود أثناء صرفهم كلام الله ممن ينتمي إلى ملة الإسلام، والزيج هو العدول على الحق والميل عنه إلى الأهوال.<sup>5</sup>

ومن الأغراض الذي يتقدم فيها المسند هو تخصيصه بالمسند إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>6</sup> وقوله أيضا: ﴿... وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>7</sup> وقوله أيضا: ﴿... وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾<sup>8</sup> ففي هذه الآيات لا وجه لتقدم الخبر إلا ما ذكر من الاختصاص؛ أي أن في الآية الأولى قدم المسند "لله" على المسند إليه "ما" دالا على اختصاص الله بما في السموات والأرض ملكًا ومَلَكًا وخلقا واقتدارا له وحده لا

<sup>1</sup> آل عمران: 20

<sup>2</sup> ينظر: دلائل الإعجاز: 340

<sup>3</sup> آل عمران: 7

<sup>4</sup> روح المعاني: 82/3

<sup>5</sup> ينظر البحر المحيط: 383/2

<sup>6</sup> آل عمران: 129

<sup>7</sup> آل عمران: 180

<sup>8</sup> آل عمران: 195

شريك له يفعل به ما يشاء ويحكم بما يرى وليس لأحد دخل فيه غيره سبحانه<sup>1</sup>. والشأن نفسه للآيتين الثانية والثالثة، فالله وحده من يرث ما في السموات والأرض من مال أو غير ذلك، أما الآية الأخيرة فالثواب بحضرة تبارك وتعالى وليس بيد غيره ولا يقدر عليه أحد بأي حال من الأحوال<sup>2</sup>.

وقد يرد المسند لزيادة تقرير الكلام وتثبيت معناه وتوضيحه في نفس السامع والقارئ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>3</sup> فهنا تقرير على أن الله وحده السلطان القاهر في جميع العالم يتصرف فيه كيفما يشاء، فتقدم الجار والمجرور هنا يفيد أن «ملك السموات والأرض مختص بالله وحده؛ أي مقصور عليه تعالى ومنحصر فيه، وبذلك يتحقق أفراد المولى سبحانه وتعالى بملكية السموات والأرض»<sup>4</sup>.

ولا شك أن المتأمل في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ...﴾<sup>5</sup> يجد تقديم المسند "فيها" على المسند إليه "صرٌّ" يدل على فن التتميم وحده أن يأتي المتكلم بكلام إذا طرحت من الكلام نقص معناه في ذاته أو صفاته<sup>6</sup> فكلمة "فيها صر" أفادت المبالغة وعليه يكون معنى التتميم "ريح فيها ريح باردة" لأن الصر هو الريح الباردة<sup>7</sup>، وقيد "الصر" بالظرفية لإفادة التجسيد والتشخيص

<sup>1</sup> ينظر: روح المعاني: 51/4

<sup>2</sup> نفسه: 171/4

<sup>3</sup> آل عمران: 189

<sup>4</sup> في البنية والدلالة (رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية) - سعيد أبو الرضا - منشأة الناشر للمعارف - مصر

ص: 143

<sup>5</sup> آل عمران: 117

<sup>6</sup> إعراب القرآن: 514/4

<sup>7</sup> روح المعاني: 36/4

«لأن الريح مطلقاً ثم قيدها بالظرفية... فحصل التجسيد والتشخيص»<sup>1</sup> ولقد قيل بأن «التميم هو أن يتم الكلام فيلحق به ما يكمله، إما مبالغة أو احترازاً أو احتياطاً وقيل هو أن يأخذ في معنى فيأخذه غير مشروح وربما كان السامع لا يتأمله ليعود إليه المتكلم شارحاً كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾<sup>2</sup> فالتميم في قوله "على حبه" جعل الهاء كناية على الطعام»<sup>3</sup>.

ومن الأمثلة التي تقدم فيها الخير في قوله تعالى: ﴿... وَتُعْزِزُ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>4</sup> فتقدم الخير "بيدك" للتخصيص وتعريف الخير "المبتدأ" للتعميم، كما قيل: «الخير فيه الألف واللام الدالة على العموم وتقدم بيدك يدل على الحصر»<sup>5</sup>. وقد نجد في هذه الآية ما يسمى بالاكتفاء، وسأتحدث على هذا النوع من الحذف في هذا المبحث وأستغني عنه في مبحث الحذف، وحده «أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر ويختص بالارتباط العطفى دائماً»<sup>6</sup>.

إن ربي تبارك وتعالى في الآية اقتصر على الخير من باب الاكتفاء بالمقابل؛ أي: الشر ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾<sup>7</sup> أي والبرد، لأن «الكلام إنما وقع في الخير الذي يسوقه إلى المؤمنين وهو الذي أنكرته الكفرة»<sup>8</sup>، وإلى الرأي نفسه يميل

<sup>1</sup> إعراب القرآن: 4/514

<sup>2</sup> الإنسان: 8

<sup>3</sup> البرهان في علوم القرآن - محمد بن عبد الله الزركشي - تح: أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة للنشر - بيروت -

1391 هـ - 70/3

<sup>4</sup> آل عمران: 26

<sup>5</sup> البحر المحيط: 2/420

<sup>6</sup> البرهان: 3/118

<sup>7</sup> النحل: 81

<sup>8</sup> الكشاف: 1/183

الألوسي حين يقول: «إنما خص الخير بالذكر تعليماً لمراعاة الأدب وإلا ذكر الإعزاز والإذلال يدل على أن الخير والشر كلاهما بيده»<sup>1</sup>.

### 3- الحذف في الجملة الاسمية:

قبل الشروع في هذا المبحث لابد علينا أن نشير ولو بصورة وجيزة فيما يتعلق بالحذف، فالأصل في الكلام العربي أن يكون مذكوراً «ولا يجوز حذفه إلا لقريظة حالية أو مقالية وإلا كان الكلام تسمية وإلغاء»<sup>2</sup>، ولهذا يعد الحذف خلاف الأصل<sup>3</sup>: ولقد فرق النحاة بين العناصر الرئيسية في الجملة، والعناصر غير الرئيسية، وأطلقوا على الأول مصطلح (العمدة) ويعد الجانب الهام في الجملة، وأطلقوا على الثانية مصطلح (الفضلة) إذ يمكن الاستغناء عنها.

فالعمدة يمثل العنصر الرئيسي والجانب الهام الذي يتوقف عليه فهم الموقف اللغوي، والذي يمثل المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ولقد وضع عبد القاهر الجرجاني القيمة البلاغية للحذف حين قال: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين: وهذه جملة قد تُنكرها حتى تُخبر، وتدفعها حتى تُنظر»<sup>4</sup>، ويقول في موضع آخر ليحكم عليه بالحسن في المواضع التي يفهم عنها البلاغة: «ما من اسم أو فعل تجده قد

<sup>1</sup> روح المعاني: 115/3

<sup>2</sup> في البلاغة العربية (علم المعاني) - محمود أحمد نخلة، دار العلوم العربية - بيروت - لبنان - ط1: 1990 - ص: 53

<sup>3</sup> ينظر: النحو المصفى - محمد عيد - مكتبة الشباب - القاهرة - 1989: 231

<sup>4</sup> دلائل الإعجاز: 177

حذف، ثم أصيبت به موضعه وحُذف في الحال ينبغي أن يُحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به»<sup>1</sup>.

ولقد أشار إلى أهمية الحذف ابن يعيش حين قال: «هو عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل»<sup>2</sup>، وموقف النحاة من قضية الحذف يمكن أن نستشفه من أقوال بعضهم، فهذا ابن مالك يشير إلى القاعدة العامة للحذف بقوله:<sup>3</sup>

وحذف ما يعلم جائز كما \*\*\* تقول: زيد، بعد: من عندكما؟

وفي جواب: كيف زيد؟ قل: دنف° \*\*\* فزيد استغنى عنه إذا عرف

يرى ابن مالك بأن الحذف جائز في كل ما يعلم، فقد يحذف المبتدأ وحده والخبر وحده شريطة أن يكون المحذوف معلوماً، ولم يتأثر المعنى بحذفه، وضرب مثالا في البيت الثاني مفاده أن يسأل سائل: من عندكما؟ فتقول: "زيد"، والتقدير: "زيد عندنا"؛ فحذف الخبر وهو "عندنا" للعلم به<sup>4</sup>.

أما ابن جني فإنه يرى بأنه «ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»<sup>5</sup>. ولقد رأى جلال الدين السيوطي بـ «أن المراد من اللفظ على المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلا استغناء عنه، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> المصدر السابق: 183

<sup>2</sup> همع الهوامع: 93/1

<sup>3</sup> شرح ابن عقيل: 243-244/1

<sup>4</sup> ينظر النحو الوافي: 508-509/1

<sup>5</sup> الخصائص: 140/2

<sup>6</sup> الأشباه والنظائر: 173/1

ألا ترى إذا أمعنا النظر في هذه النصوص لوجدناها تقرر القاعدة العامة وهي إذا دل دليل على المحذوف جاز الاستغناء عنه بالمنطوق<sup>1</sup>، ومن هنا يمكن أن يغيب كل من المبتدأ والخبر عن الكلام «إذا دل سياق الكلام وظروفه على الغائب دون وجوده، فيعتبر كأنه موجود ذهنياً ليكمل هذا (العمل الذهني) الموجود الباقي منهما فتتم الجملة بالطرف المنطوق فعلاً، والطرف المقدر ذهنياً»<sup>2</sup>.

### 3-1 الحذف الواجب في التركيب الاسمي:

**أ- حذف المبتدأ وجوباً:** يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً أو وجوباً في مواضع معينة؛ فيجوز حذف أحدهما شريطة أن يدل عليه دليل وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه، وتكاد كتب النحو تتفق على أربعة مواضع لهذا الحذف هي:<sup>3</sup>

\*الموضع الأول: النعت المقطوع<sup>4</sup> إلى الرفع في مدح أو ذم أو ترحم ومن أمثلة هذا النوع على الترتيب: "الحمدُ لله الحميدُ"، و"أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ"، و"اللهم ارحم عبدك المسكين"، والمبتدأ في هذه الأمثلة محذوف وجوباً؛ وذلك ناتج عن عدم تبعية الوصف هنا للموصوف، حيث جاءت كل من الصفات (الحميدُ، الرجيمُ، المسكينُ مرفوعة والتقدير: هو الحميدُ، وهو الرجيمُ، وهو المسكينُ)<sup>5</sup>.

\*الموضع الثاني: أن يكون الخبر هو مخصوص "نعم" أو "بئس"، والمراد به الاسم الخاص أو المحدد الذي تمدحه الجملة الفعلية أو تدمه، ويرد بعد الفعل والفاعل أو قبلهما نحو: إذا أردنا

<sup>1</sup> ينظر: المركب الاسمي الإسنادي: 67

<sup>2</sup> النحو المصفي: 231

<sup>3</sup> ينظر: أوضح المسالك: 153/1، النحو الوافي: 510/1، النحو المصفي: 231

<sup>4</sup> النعت المقطوع: هو الوصف الذي انقطع عن أصله، وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق، ينظر: النحو

الوافي: 511/1

<sup>5</sup> ينظر: المرجع نفسه: 511/1



أن نمدح زارع اسمه "حليم" نقول: "نعم الزارع حليم"، أو ذم صانع اسمه سليم نقول: "بئس الصانع سليم"، فالممدوح هو "حليم" والمذموم هو "سليم"، كل هذا يرد بعد الفعل والفاعل، وقد يرد المخصوص قبل الفعل والفاعل كما في قولنا: "حليم نعم الزارع"، و"سليم بئس الصانع"<sup>1</sup>.

\* الموضع الثالث: أن يكون الخبر نصاً صريحاً في القسم، وفي هذا يرى النحاة أن الخبر إذا كان لا يمتثل إلا القسم وجب حذف المبتدأ كما في قول العرب: "في ذمّي لأفعلن" والتقدير: "في ذمّي يمينا، ميثاق، عهد"<sup>2</sup>، ولقد بين الأستاذ عباس حسن سبب الحذف قائلاً: «وإنما كان حذف المبتدأ واجباً هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه؛ وهو جواب القسم»<sup>3</sup>.

\* الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب فعله، كأن يدور بينك وبين طبيب أو مهندس أو فلاح... كلام في عمله فيقول عنه "عمل لذيذ"؛ أي "عملي عمل لذيذ"، ويرى عباس حسن أن «هذه الجملة في معنى جملة أخرى فعلية هي: "أعمل عملاً لذيذاً"<sup>4</sup>.

كما نعلم أن المصدر يكون منصوباً وفي هذا المثال جاء مرفوعاً وحجتهم في ذلك «أنهم قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام فرفعوا هذه المصادر أحياناً وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفات وجوباً»<sup>5</sup>، هذا كله إذا كان الخبر مصدراً يقوم مقام فعله، أما إذا كان عكس ذلك نحو قوله تعالى: ﴿...فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾<sup>6</sup>، ونحو

<sup>1</sup> ينظر: المرجع السابق: 513/1

<sup>2</sup> ينظر: أوضح المسالك: 14/1، النحو الوافي: 513/1

<sup>3</sup> المرجع السابق: 513/1

<sup>4</sup> نفسه: 514/1

<sup>5</sup> أوضح المسالك: 154/1

<sup>6</sup> يوسف: 18

قول العرب: "سمع وطاعة" فتغير الحكم<sup>1</sup>؛ إذ يجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ؛ أي صبري هو صبر جميل، وأن يكون المحذوف هو الخبر؛ أي: صبر جميل أحسن من غيره، أو أنسب لي<sup>2</sup>، كذلك الشأن بالنسبة للمثال الثاني.

ورد هذا النوع من الحذف 09 مرات في هذه السورة فمنه قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾<sup>3</sup> فكيف خبر لمبتدأ محذوف، بمعنى "كيف حالهم" دل على نوعه السياق، وقيل كيف في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف؛ أي كيف تكون حالهم، أو كيف يصنعون، أو كيف يكونون<sup>4</sup>.

وقدره الحوفي كيف تكون حالهم، فإن أريد كان التامة كانت في موضع نصب على الحال، وإذا كانت الناقصة كانت في موضع نصب على خبر كان، والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى<sup>5</sup>.

ولقد خرج الاستفهام في هذه الآية عن معناه الحقيقي بقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾ إلى معنى التهويل والاستفزاز لما أعد الله لهم في يوم عاصيب، وروي أن أول راية ترفع لأهل الموقف من رايات الكفار راية اليهود فيفضحهم الله ويأمر بهم إلى النار<sup>6</sup>، فالاستفهام هنا لا يحتاج إلى جواب، وكذلك الاستفهامات القرآنية لأنها من عالم الشهادة والغيب وإنما استفهامه تقريع<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: أوضح المسالك: 1/153

<sup>2</sup> ينظر: النحو الوافي: 1/514

<sup>3</sup> آل عمران: 25

<sup>4</sup> ينظر: روح المعاني: 3/113، إملأ مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن - أبو البقاء

العسكري - راجعه وعلق عليه: نجيب الماجدي - المكتبة العصرية - بيروت - ط1 - 1423هـ / 2002م: 119

<sup>5</sup> ينظر: البحر المحيط: 2/418

<sup>6</sup> الكشاف: 1/182، التحرير والتنوير: 3/211

<sup>7</sup> ينظر: البحر المحيط: 2/418

والتأمل في قوله تعالى: ﴿.. لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>1</sup> يلاحظ رد العجز على الصدر<sup>2</sup>، فقد رد "العزیز" إلى تفرده بالوحدانية التي تقتضي العزة، ورد "الحكيم" إلى العدل التي هو القسط، وارتفع العزیز على أنه خير لمبتدأ محذوف، أي هو العزیز.<sup>3</sup> ويرى الزمخشري أن "العزیز الحكيم" صفتان مقررتان لما وصف الله بهما ذاته من الوحدانية والعدل. بمعنى أنه «العزیز الذي لا يغالبه إله آخر، والحكيم الذي لا يعدل عن العدل في أفعاله»<sup>4</sup>، وقيل بأن "العزیز الحكيم" هما الصفتان اللتان يمتنع حصول الإلهية إلا معهما<sup>5</sup> ومثل هذه الآية وردت مرتين في هذه السورة.

والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾<sup>6</sup>؛ إذ الحي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو الحي القيوم" ومعناه أن الحي الباقي الذي لا سبيل عليه للفناء، والقيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه.<sup>7</sup>

ولو عدنا إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا...﴾<sup>8</sup> فنجد أنه يحتمل الوجهين إحداهما مبتدأ محذوف الخبر تقديره: "منها مقام إبراهيم"، وثانيهما خبر محذوف المبتدأ تقديره: "أحدها مقام إبراهيم"<sup>9</sup>، وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة والمفسرين، فالزمخشري أعرب "مقام" عطف بيان من آيات<sup>10</sup>، ورد عليه

<sup>1</sup> آل عمران: 18

<sup>2</sup> ينظر إعراب القرآن: 408/3

<sup>3</sup> ينظر: البحر المحيط: 406/2

<sup>4</sup> الكشف: 179/1

<sup>5</sup> ينظر: البحر المحيط: 407/2

<sup>6</sup> آل عمران: 2

<sup>7</sup> ينظر الكشف: 153/1

<sup>8</sup> آل عمران: 97

<sup>9</sup> ينظر روح المعاني: 6/4، إعراب القرآن: 484/4

<sup>10</sup> ينظر: الكشف: 204/1

النحاة على أنه خرق لإجماع النحاة الذين قرروا أن النكرة لاتبين بالمعرفة وجمع المؤنث السالم لايبين بالمفرد المذكور، لذلك لايجوز أن يكون بدلا من آيات، فأيات نكرة ومقام إبراهيم معرفة، وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت فتتبع النكرة النكرة قبله والمعرفة المعرفة، أما عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين<sup>1</sup>.

يقول الألويسي في هذا المجال: «والأولى والأصوب في إعراب مقام إبراهيم أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها؛ أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها أي من الآيات البينات مقام إبراهيم»<sup>2</sup>، وذكر المقام هنا لعظمته وشهرته عندهم ولكونه مشهدا لهم لم يتغير، وليذكرهم بدين أبيهم إبراهيم.

**ب- حذف الخبر وجوبا:** تتفق كتب النحو على ذكر أربعة مواضع مشهورة لهذا الحذف هي:

الموضع الأول: أن يقع الخبر كونا عاما والمبتدأ بعد "لولا" الامتناعية نحو: "لولا زيد لأكرمك" والتقدير: "لولا زيد موجود أو كائن"، وقد التزم في ذلك حذف الخبر، للعلم به وسد جواب "لولا" مسده<sup>3</sup>، أما إذا كان الخبر دالا على معنى مقيد فوجب ذكره إن فقد دليله نحو قولك: "لولا زيد سالنا ما سلم"، وكذلك الشأن في قوله ﷺ: [ لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم ]<sup>4</sup>، وجاز فيه الوجهان-الذكر والحذف- إن دل عليه دليل نحو: "اضطرب البحر من شدة الهواء، فلولا الهواء شديد لما اضطرب"، فقد

<sup>1</sup> ينظر: البحر المحيط: 9/3

<sup>2</sup> نفسه: 9/3

<sup>3</sup> ينظر: المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه: 78

<sup>4</sup> أوضح المسالك: 156/1، مغني اللبيب: 604/2

وقع "شديد" خيرا وهو كون خاص فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف.<sup>1</sup> ومن أمثلة هذا القبيل قول أبي العلاء المعري:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ... فلولاً الغمدُ يُمسكُهُ لسلًا

لقد ذكر الخير في هذا البيت وهو جملة "يمسكه" وقد دل عليه الدليل، كما يمكن الاستغناء عنه لأن كلمة الغمد تدل على معنى الإمساك، لأن من شأن الغمد أن يمسك السيف ويحفظه.<sup>2</sup>

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصا صريحا في القسم؛ إذ يدرك السامع أنه قسم قبل

أن يسمع المقسم عليه، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>3</sup>، فقد ذهب النحاة إلى أن الخير في الآية محذوف وجوبا تقديره "قسمي"، وعللوا الحذف بأنه معلوم، وجواب القسم سد مسده، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.<sup>4</sup>

وهناك سبب آخر قوي يحتم أن يكون المحذوف هو الخير؛ إذ أن وجود لام الابتداء في أول كل اسم للقسم يدل على أن المذكور هو المبتدأ لا غير، «لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخير، ليكون لها الصدارة الحقيقية التي هي من أحكامها»<sup>5</sup>.

فإن كان المبتدأ عكس ذلك؛ أي ليس بنص صريح، بنجده يكثر استعماله في غير القسم فلا يفهم من القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، وفي هذه الحالة لم يك حذف الخير واجبا وإنما يكون جائزا نحو: "عهدُ الله لأفعلن" فعهد الله "كثير استعماله في غير القسم، والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ...﴾<sup>6</sup>، وقول العرب أيضا "عهد الله يجب الوفاء به"، أما إذا قلت: "عهد الله لأفعلن كذا" فالقسم قد فهم لأنك

<sup>1</sup> ينظر: النحو الوافي: 519/1

<sup>2</sup> شرح ابن عقيل: 251/1

<sup>3</sup> الحجر: 72

<sup>4</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 253/1

<sup>5</sup> النحو الوافي: 520/1

<sup>6</sup> النحل: 91

ذكرت المقسم عليه.<sup>1</sup> وهذا النوع يجوز فيه حذف الخبر كما في المثال السابق مثلما يجوز إثباته نحو: "عهد الله علي لأفعلن".

الموضع الثالث: أن يقع الخبر بعد معطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين هما: العطف والمعية نحو: "الطالب وكتابه، الفلاح وحقله، الصانع ومصنعه"، لو تأملنا جملة "الطالب وكتابه" لوجدناها مركبة من مبتدأ وهو "الطالب" بعده واو تفيد أمرين هما: العطف والمعية، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ، ويشاركه في الخبر، ثم يجيء بعده الخبر، لكن الخبر في هذه الجملة محذوف يفهم من الجملة؛ وهو كلمة "متلازمان، أو متصاحبان، أو مقترنان".<sup>2</sup>

أما إذا كانت الواو ليست نصا في المعية فإن حذف الخبر جائز عند قيام دليل يدل عليه، وليس واجبا نحو: "الرجل وجاره، أو الرجل وجاره مقترنان" فالواو ليست نصا في المعية؛ إذ الجار لا يلزم جاره ولا يكون معه في الأوقات كلها، ومن هنا جاز حذفه وذكره .

الموضع الرابع: الخبر الذي بعده حال تدل عليه، وتسد مسدّه من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر نحو: "ضربي زيدا قائماً"، وذلك في كل خبر لمبتدأ مصدر وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوبا وتعني عنه ولا تصلح في المعنى أن تكون خيرا لهذا المبتدأ، كما هو الحال في المثال السابق، "ضربي" مبتدأ وهو مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، "زيدا" مفعول به للمصدر، فهو المعمول للمصدر، "قائماً" حال سد مسد الخبر ولا تصلح لأن تكون خيرا لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال "ضربي قائم"، وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها والتقدير: "ضربي زيدا إذا كان قائماً".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ينظر: أوضح المسالك: 1/158 هامش الصفحة

<sup>2</sup> ينظر: النحو الوافي: 1/520

<sup>3</sup> ينظر: شرح المفصل: 1/96، النحو المصفى: 234

هذا النوع من الحذف في الجملة الاسمية لم يجد صاحب البحث فيما وصلت إليه يده من سورة آل عمران إلا آيتان نذكر منها قوله تعالى: ﴿... وَمَا عَمَلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا...﴾<sup>1</sup> وقوله أيضا: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ...﴾<sup>2</sup>، ففي الآية الأولى وجهان، فالوجه الأول جملة "أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا" اسمية في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: ثابت، والوجه الثاني أنها اسمية في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت<sup>3</sup>.

وقيل بأن "لو" حرف مصدري وجوابها محذوف، لكن دخول الحرف المصدري على حرف مثله يؤدي إلى إشكال، فصاحب البحر المحيط يرى بأن «من يذهب إلى أن "لو" بمعنى "أن" وأنها مصدرية فهو بعيد هنا لولايتها أن وأن مصدرية، ولا يياشر حرف مصدري حرفا مصدريا إلا قليلا»<sup>4</sup>، والأولى أن تبقى «لو»، وأن حرف مشبه بالفعل مصدري وبينها ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لأن، وبينه عطف على الظرف، ويكون جواب لو محذوفا تقديره: لفرحت واطمأنت»<sup>5</sup>.

وجاءت الآية على هذا النمط دالة على التمني ومعناه تتمنى كل نفس يوم تجد صحائف أعمالها من الخير أو الشر محضرة تود لو أن بينها وبين ذلك اليوم أمدا بعيدا، وذلك لغاية كمال فضاة هذا اليوم ومطلعه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> آل عمران: 30

<sup>2</sup> آل عمران: 62

<sup>3</sup> ينظر: إعراب القرآن: 424/3

<sup>4</sup> البحر المحيط: 430/2

<sup>5</sup> إعراب القرآن: 424/3

<sup>6</sup> ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم - أبو السعود محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث

العربي - بيروت - 24/2

أما الآية الثانية فالمبتدأ "إِلَه" مجرور لفظاً لأنه سبق بحرف جر زائد، والخبر محذوف تقديره: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ لَنَا إِلَّا اللَّهُ"<sup>1</sup>، ودخلت من الزائدة بعد حرف النفي تنصيها على قصد نفي الجنس لتدل الجملة على التوحيد؛ أي أن المختص بالإلهية هو الله وحده، وكذلك فيها رد على النصارى وغيرهم ممن ادعى غير الله إلهاً<sup>2</sup>.

### 3-2 الحذف الجائز في التركيب الاسمي:

أ- حذف المبتدأ جوازا: أجاز النحاة حذف المبتدأ جوازا لوجود دليل يدل عليه ولفهمه من السياق والمقام، ومن أشهر الحالات التي يحذف فيها هي:<sup>3</sup>

\* أولاً: إذا كان جواباً للاستفهام، ومثال ذلك ما قاله النبي ﷺ: [عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: إيمان بالله ورسوله قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله. قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله. قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور]<sup>4</sup>.

فقوله: "إيمان بالله ورسوله" خبر المبتدأ محذوف تقديره: أفضل العمل، ويكون تقدير الكلام: أفضل العمل إيمان بالله ورسوله<sup>5</sup>، ومن أمثلة هذا القبيل أن يقال: كيف الحال؟ فيجاب "حسن"، فكلمة "حسن" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "الحال حسن"، فيحذف المبتدأ جوازا لوجود ما يدل عليه؛ حيث لم تتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> إعراب القرآن: 3/453

<sup>2</sup> البحر المحيط: 2/482

<sup>3</sup> ينظر: مغني اللبيب: 240/، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف - د/عودة أبو خليل عودة - دار البشير

للطباعة والنشر - عمان - ط1/1411، 1991 - ص: 207

<sup>4</sup> فتح الباري: 1/77

<sup>5</sup> ينظر: المصدر نفسه: 1/77

<sup>6</sup> ينظر: النحو الوافي: 1/508



\* ثانيا: إذا كان المبتدأ بعد القول كما جاء في قول النبي ﷺ: [ فقال الرجل يا رسول الله: ألي هذا؟ قال: لجميع أمي كلهم ]<sup>1</sup>، وتقدير القول: "هو لجميع أمي كلهم".

\* ثالثا: إذا كان بعد فاء الجواب نحو: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>2</sup>، والتقدير: عمله لنفسه وإساءته عليها.<sup>3</sup>

تردد هذا النوع من الحذف في سورة آل عمران 12 مرة متخذًا دلالات نخص منها بالذكر قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...﴾<sup>4</sup> فنجد في هذه الآية ما يسمى "بالاحتباك": وحده أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول.<sup>5</sup>

ويطلق عليه الزركشي "الحذف للمقابل" فيقول: «هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه»<sup>6</sup>، ويذكر الجرجاني شاهدا في هذا المجال فيقول: «علفتها تبنا وماء باردا، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا»<sup>7</sup>.

إن المتصفح لكتب التفاسير يرى أن أبا حيان يشير إلى هذا النوع من الحذف دون أن يسميه ذلك في شرح الآيتين "38-39 من سورة البقرة" إذ قال: «فإنه حذف

<sup>1</sup> فتح الباري: 8/2

<sup>2</sup> فصلت: 46

<sup>3</sup> ينظر: أوضح المسالك: 153/1

<sup>4</sup> آل عمران: 13

<sup>5</sup> إتيان ما يحسن على الأخبار الدائرة على الألسن - محمد بن محمد الغزي - تح: خليل محمد العربي - دار

الفاروق الحديثة - القاهرة - ط: 1: 164/1415:2

<sup>6</sup> البرهان: 129/3

<sup>7</sup> التعريفات - علي بن محمد بن علي الجرجاني - تح: إبراهيم الأبياري - دار الفكر - بيروت - ط: 1 - 1405 هـ

ص: 25/1

من الجملة الأولى شيء وأثبت نظيره في الجملة الثانية، ومن الثانية شيء أثبت نظيره في الجملة الأولى»<sup>1</sup>.

فالاحتباك في الآية الكريمة هو فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وفئة أخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، فحذف من الأول ما يفهم من الثاني وحذف من الثاني ما يفهم من الأول<sup>2</sup>، فالناظر في مثل هذا الأسلوب يجده يشبه الميزان الدقيق والحساس وربما لهذا الغرض سمي به.

ومن الأمثلة الدالة على هذا حذف المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿... قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>3</sup>؛ إذن فالتأمل لقوله تعالى يجد أن الله يفعل من الأفعال العجيبة ما يشاء كما فعل في خلق الولد مع العادة التي يستبعد معها الخلق بحسب العادة؛ أي خلق الولد بين الشيخ الفاني والعجوز العاقر<sup>4</sup>.

الكلام في الآية يحتمل أوجه إعرابية متعددة منها:<sup>5</sup>

الوجه الأول: أن يكون الجار والمجرور "كذلك" متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول مطلق، والثاني أن يكون الجار والمجرور في موضع الحال من ضمير المصدر المقدر معرفة؛ أي: يفعل الفعل كائنا مثل ذلك، والثالث: أن يكون في محل رفع على أنه خبر مقدم، والله مبتدأ مؤخر؛ أي كهذا الشأن العجيب شأن الله تعالى وتكون جملة "يفعل ما يشاء" بيانا لذلك الشأن المبهم، وقدم الجار والمجرور لإفادة القصر بالنسبة إلى ما هو أدنى من

<sup>1</sup> البحر المحيط: 170/1-171

<sup>2</sup> ينظر: إعراب القرآن: 3/402، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية - عبد العظيم إبراهيم محمد المعطى - مكتبة وهبة - القاهرة - ط1: 1992: 74/2

<sup>3</sup> آل عمران: 40

<sup>4</sup> ينظر: الكشاف: 1/188، إعراب القرآن: 3/435، البحر المحيط: 2/450، روح المعاني: 3/150، التحرير والتنوير: 3/242

<sup>5</sup> ينظر: روح المعاني: 3/150، إعراب القرآن: 3/435، البحر المحيط: 2/451

المشار إليه، والرابع أن يتعلق "كذلك" بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أي الأمر كذلك، وإلى هذا الوجه ملنا لأنه يناسب ما نحن بصدده.

### ب- حذف الخبر جوازا:

وضع النحاة ضابطا لحذف الخبر جوازا مؤداه أن حذفه يكون عند وضوح المعنى المراد من خلال السياق وشرطه أمن اللبس بوجود الدليل الذي يدل عليه، ومن أمثلة هذا النوع أن يقال: من في الحقل؟ فيجاب "علي" فكلمة "علي" مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره "في الحقل"؛ إذ لم تتأثر المعنى والأسلوب بحذفه، وكذلك الشأن في قولهم: ماذا معك؟ فيقال: "القلم" فكلمة "القلم" مبتدأ لخبر محذوف تقديره: "القلم معي".<sup>1</sup>

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا إذا دل سياق الكلام عليهما كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾<sup>2</sup>، والمعنى المراد: واللّائِي لم يحضن فعدتكم ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر معا وهو: "فعدتكم ثلاثة أشهر" للدلالة ما قبلها عليها وفهمهما من السياق، ومن أمثلة هذا أيضا: "من يخلص في واجبه فهو عظيم، ومن ينفع وطنه فهو عظيم، ومن يخدم الإنسانية... "أي فهو عظيم، فجملة "هو عظيم" مبتدأ وخبر حذف معا جوازا.<sup>3</sup>

إن هذا القسم من الحذف يمكن أن ينعدم في سورة آل عمران لو لا وجود آية واحدة تدل على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ...﴾<sup>4</sup>، المبتدأ هو الاسم الموصول "الذين" والخبر محذوف جوازا ذلك للعلم به والتقدير: "فَأَمَّا

<sup>1</sup> ينظر: النحو الوافي: 1/507-508

<sup>2</sup> الطلاق: 4

<sup>3</sup> ينظر النحو الوافي: 1/508

<sup>4</sup> آل عمران: 106

الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ فَيَقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ<sup>1</sup>، فحذف مقول القول لأن الاستفهام لا يصدر إلا من مستفهم، وذلك القول هو جواب أما، ولم تدخل الفاء على "أكفرتم" ليتبين بأنه ليس بالجواب وإنما الجواب حذف برمته، كما أنه يمنع حذف الفاء وحدها في جواب أما<sup>2</sup>.

والاستفهام في هذه الآية لا جواب له، بل إنه استفهام عن طريق التوبيخ والتعجيب عن حالهم والإردال بهم<sup>3</sup>، ويقصد صاحب الكشاف أنهم أهل الكتاب؛ إذ أن كفرهم بعد إيمانهم تكذيب برسول الله بعد اعترافهم به قبل مجيئه، وقيل المقصود بتبييض الوجوه واسودادها وجوه المهاجرين والأنصار تبيض، وتسود وجوه بني قريظة والنضير لأنهم هم المرتدون، وقيل هم الخوارج<sup>4</sup>.

#### 4- الترتيب الحر أو الجائز:

وتندرج تحت هذه الصورة حالة واحدة، وهي الصورة التي يجوز فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وتأتي حينما لا يكون هناك مانع يمنع من جواز التقديم والتأخير، ولا يترتب عليه إخلال أو فساد يعود إلى الصيغة أو التركيب.

أما تأخير الخبر وتقديمه جوازا فهو الأصل الغالب، حين لا يجب أحد الأمرين (الترتيب الأصلي، والخروج عن الترتيب الأصلي)، نحو: "زيد قائم"، فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع<sup>5</sup>، ومما يجوز فيه الأمران التقديم والتأخير «مخصوص نعم وبئس» في مثل: "نعم الفارس علي" فيجوز تأخير "علي" على الجملة الفعلية التي قبله وإعرابه

<sup>1</sup> إملأء مامن به الرحمن: 133، البحر المحيط: 22/3

<sup>2</sup> التحرير والتنوير: 45/3

<sup>3</sup> ينظر: روح المعاني: 25/4، البحر المحيط: 24/3

<sup>4</sup> ينظر الكشاف: 209/1

<sup>5</sup> أوضح المسالك: 152/1

مبتدأ مؤخرًا، خبره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه، ويجوز تقديمه عاليها مع إعرابه مبتدأ وهي خبره»<sup>1</sup>.

ومما استتجناه من عملية الاحصاء أن الخبر ورد مقدما تقديمًا جوازيًا 14 مرة بدلالات مختلفة ومن أمثلت هذه الدلالات :

التجريد: وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها مبالغة في كمال الصفة في الأول.<sup>2</sup> ومن أمثلة هذا الغرض في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>3</sup>، ففي هذه الآية جرد من الذين استجابوا لله والرسول المحسن المتقي، وجمع الله بين المحسن والمتقي وفي مثل هذا الجمع يقول الألوسي - رحمه الله - : «والمقصود من الجمع بين الوصفين المدح والتعليل لا التقييد لأن المستجبون كلهم محسنون متقون»<sup>4</sup>.

وما جاء دالا على تهديد ووعيد لليهود والنصارى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>5</sup> ، ف"لهم" شبه جملة خبر مقدم و"عذاب أليم" نكرة موصوفة وهي مبتدأ مؤخر، وجاءت الجملة بهذا الترتيب نتيجة لوعيد وتهديد للمتشبهين بالنصارى واليهود بالعذاب الأليم لأن «التشبيه بالمغضوب عليهم يستدعي الغضب»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> النحو الوافي: 1/492

<sup>2</sup> سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني - محمد جلال الذهبي - مطبعة الأمانة - مصر - ط: 2 -

ص: 147

<sup>3</sup> آل عمران: 172

<sup>4</sup> روح المعاني: 4/124

<sup>5</sup> آل عمران: 105

<sup>6</sup> روح المعاني: 4/23

وقد يتقدم المسند للدلالة على الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿...لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا...﴾<sup>1</sup> فالمسند هنا شبه جملة "للذين" تقدم على المبتدأ والذي ورد نكرة موصوفة "جنت تجري من تحتها الأنهار" وجاء على الترتيب الملحوظ على شكل إشارة إلى علو رتبة الجنة ورفعة شأنها، وبعد الانتهاء من ذكر الجنات انتقل إلى ما يحصل به الجنس التام من الأزواج المطهرة لينتقل إلى ما هو أعظم من ذلك وهو رضا الله ومن هنا يتبين لنا أن الانتقال من عال إلى أعلى منه<sup>2</sup>، والشأن نفسه نجده في سورة "براءة"؛ إذ نجده سبحانه يذكر الجنات والمساكن الطيبة حين يقول: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>3</sup> وهو يعني بذلك أكبر من الجنات والمساكن، وهذا التقدم كله دال على المكانة العالية والرفيعة التي تحتلها هذه الجنات.

وإذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا...﴾<sup>4</sup> فإنك ترى شبه الجملة "فيه" خير مقدم لمبتدأ مؤخر هو "آيات بينات" ثم إن الضمير في "فيه" عائد على البيت، ومن هنا ينبغي ألا يذكر من الآيات إلا ما كان في البيت، ولكن توسع العرب في الظرفية حملهم على الحقيقة، لأنه كان يلزم أن تكون الآيات داخل الجدران، إلا أن وجه التوسع يظهر في وضع البيت بحرمه وجميع فضائله فهي فيه على سبيل المجاز<sup>5</sup>، ومن العلامات الواضحات في هذه الآية أثر إبراهيم -عليه السلام-

<sup>1</sup> آل عمران: 15

<sup>2</sup> روح المعاني: 399/2

<sup>3</sup> التوبة: 72

<sup>4</sup> آل عمران: 97

<sup>5</sup> البحر المحيط: 7/4

على الصخرة الصماء وغوصه فيها إلى الكعبين آية نو كف الجبابة عنه على وجه الدهر آية<sup>1</sup>.

### 5- الترتيب في النواسخ:

لقد حدد النحاة إعراب المبتدأ والخبر بالرفع أصلاً، إلا أنه قد تتقدمها أفعال وحروف ليس لها وظيفة الإسناد، هذه الأفعال هي: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وكاد وأخواتها، والحروف المشبهة بليس، ولقد وصفها النحاة بأنها أفعال ناقصة غير صحيحة<sup>2</sup>، وذلك إما لعدم اكتفائها بمرفوعها، وإما لعدم دلالتها على الحدث<sup>3</sup>.

ومن هذه الأفعال ما يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع المبتدأ وينصب الخبر وهي كان وأخواتها، والمشبّهات "بليس"، وكاد وأخواتها، ومنها ما ينصب المبتدأ والخبر معا وهي ظن وأخواتها، ومن الحروف ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهي إن وأخواتها، و"لا" التي لنفي الجنس<sup>4</sup>.

ونستنتج من هذا التقسيم بأن النواسخ ثلاثة أنواع: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وقسم ينصبهما معا، وقسم ثالث ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

### 5-1 الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

#### أ- كان وأخواتها:

تدخل كان أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر لإفادة معنى معين لم يكن موجودا قبل دخولها عليهما وهي أفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرا

<sup>1</sup> الكشاف: 204/1

<sup>2</sup> ينظر: همع الهوامع: 111/1

<sup>3</sup> نفسه: 115/1

<sup>4</sup> ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 100، بناء الجملة الاسمية: 130، النحو الوافي: 545/1: أوضح

المسالك: 163/1

لها، وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا هي: <sup>1</sup> "كان، ظل، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتي، انفك، دام"، فهذه أفعال ناقصة لأنها في حالة نقصانها لا تكفي بالاسم المرفوع بعدها في إفادة المعنى وثممه، بل يظل المعنى في حاجة إلى الخبر، وهي على ثلاثة أقسام: <sup>2</sup>

\* ما يعمل هذا العمل مطلقا؛ أي بلا شرط وهي ثمانية: كان، ظل، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس.

\* ومنها ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه كالنهي والدعاء وهي: زال، برح، فتي، انفك.

\* ومنها ما يعمل بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية وهو: "دام" نحو قوله تعالى: ﴿... وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ ﴾ <sup>3</sup>.

وسميت "ما" مصدرية «لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها على الظرف، وهو المدة» <sup>4</sup>، كما أن الدكتور أحمد سليمان ياقوت سمى القسمين الأخيرين بأفعال الاستمرار قائلا: «وفصلت الأفعال التي تدل على الاستمرار "ما زال، ما برح، ما فتي، ما انفك، ما دام" وضممتها إلى أفعال المقاربة والرجاء والشروع، تلك التي وضعها النحاة تحت باب أفعال المقاربة» <sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: بناء الجملة الاسمية: 137، النحو الواقي: 545/1، شرح قطر الندى: 100

<sup>2</sup> ينظر: أوضح المسالك: 163/1، شرح قطر الندى: 100

<sup>3</sup> مريم: 31

<sup>4</sup> أوضح المسالك: 163/1

<sup>5</sup> النواسخ الفعلية والحرفية "دراسة تحليلية مقارنة" - أحمد سليمان ياقوت - دار المعارف - الإسكندرية -



## ب- الترتيب لكان وأخواتها:

إن الحديث عن الترتيب لكان وأخواتها يستدعي الرجوع إلى الترتيب بين المبتدأ والخبر؛ إذ أن المواضع التي يجب أن يتأخر فيها الخبر هي نفسها المواضع التي يجب أن يتأخر فيها خبر كان وأخواتها، وكذلك المواضع التي يجب فيها أن يتقدم الخبر على المبتدأ هي نفسها المواضع التي يجب أن يتقدم خبر هذه الأفعال على أسمائها.

ويجوز أن يتوسط خبر كان أو إحدى أخواتها عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>1</sup>، فحقاً خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُلْكَؤُوا وُجُوهَكُمْ...﴾<sup>2</sup> بنصب البر على أنه خبر مقدم، والمصدر المؤول من أن والفعل اسم ليس مؤخر وتأويله: «ليس البر توليتكم وجوهكم»، وهذا خلاف منع منه "ابن درستويه"<sup>3</sup>.

وقد يمنع ذلك في خبر "ليس ودام" لذا اختلف الكوفيون والبصريون حول مسألة تقديم خبر ليس عليها بين مانع ومجيز، فالكوفيون ذهبوا إلى «أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها... ووزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها»<sup>4</sup>، واحتج الكوفيون بأن "ليس" فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف لذا

<sup>1</sup> الروم: 47

<sup>2</sup> البقرة: 177

<sup>3</sup> ينظر: أوضح المسالك: 1/170، بناء الجملة الاسمية: 152، شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى :

187

<sup>4</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف - أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري - تح: مازن المبارك -

دار الفكر - دمشق - ط: 1/1988م: 160/1.

لا يجب تقلب خبره عليه، وأن "ليس" فعل لفظي قوي الشبه بالحرف فلم يقو قوة أخواته فجاز تقدم الخبر فيه على الاسم.<sup>1</sup>

أما البصريون الذين أجازوا تقلب خبر "ليس" عليها فاستشهدوا بقوله: ﴿... أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾<sup>2</sup>، ووجه الدليل من هذه الآية «أنه قدم معمول خبر "ليس" على "ليس"، فإن قوله: "يوم يأتيهم" يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقلب خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقلب معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل»<sup>3</sup>.

ونشير ههنا إلى أن الخلاف لا يزال قائماً بين المدرستين إزاء تقلب خبر "ما زال" وأخواتها عليها، فذهب الكوفيون إلى أنه «يجوز تقلب خبر ما زال عليها وما كان في معناها من أخواتها... وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك»<sup>4</sup>، ووجه الكوفيون في هذا الجواز كون "ما زال" ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً وعلى هذا صار "ما زال" بمنزلة كان في الإيجاب، وإذا كان من الجواز تقلب خبر كان عليها فكذلك "ما زال" ينبغي تقلب خبرها عليها.<sup>5</sup>

أما البصريون الذين قالوا بأنه لا يجوز تقلب خبر "ما زال" عليها كانوا يرون بأن "ما" أم حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدم عليه لأن «النفي صدر الكلام إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقدم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء»<sup>6</sup>، ولما كان حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك الأمر هنا، ألا ترى «أنك لو قلت في

<sup>1</sup> ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله - تح: غازي

مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - ط: 1 - 1995 م: 168/1

<sup>2</sup> هود: 8

<sup>3</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: 162/1، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 169/1

<sup>4</sup> نفسه: 155/1

<sup>5</sup> ينظر المصدر نفسه: 157/1

<sup>6</sup> اللباب في علل البناء والإعراب: 167/1، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 157/1

الاستفهام "زيدا أضربت" لم يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بحرف الاستفهام عليه، فكذلك ههنا إذا قلت: "قائما مازال زيد" ينبغي ألا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه»<sup>1</sup>.

وأخيرا يصل ابن الأنباري إلى أنه إذا كانت "ما" للنفي لا يمكن تقديم ما هو متعلق بما بعدها عليها لأنها مما تستحق الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام.

غير أن المنقب في موروثنا النحوي يجد بأن خير "ما دام" لا يتقدم عليها عند الجميع لأنها مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لأن «"ما" فيها مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان، ألا ترى إذا قلت: لأفعل هذا ما دام زيد قائما كان التقدير: زمن دوام زيد قائما... وإذا كانت "مادام" بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه»<sup>2</sup>.

وانطلاقا مما فات يمكن التسليم بأن المسألة خلافية بين النحاة وربما يعود هذا الخلاف إلى قلة الشواهد القرآنية والشعرية والثرية، وكل هذا أدى إلى تشعب الآراء، بيد أن تقدم أخبار كان وأخواتها عليها تكون على أربعة أقسام<sup>3</sup>:

- قسم لا يتقدم خيرا عليها باتفاق، وهو "مادام".
  - قسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد، وذلك "ليس".
  - قسم لا يتقدم خيرا عليها عند الجمهور، وهي: مازال، وما انفك، وما فتى، وما يرح.
  - وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض، وهي كان وبقية أفعال الباب.
- وإذا عدنا إلى الإحصاءات التي أعدناها في سورة آل عمران لوجدنا بأن "كان وأخواتها" وردت 59 مرة، وسأعرض لها بالتفصيل.

<sup>1</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: 159/1

<sup>2</sup> نفسه: 160/1

<sup>3</sup> ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 75/2

\*- كان: ورد هذا الفعل 49 مرة بترتيب مختلف، منها 39 مرة التزم الترتيب الأصلي، و10 مرات خرج عن الترتيب الأصلي، بمعنى أن الخبر توسط بينها وبين اسمها 7 مرات، و3 مرات تقدم الخبر عن الناسخ واسمه.

أما الحالات التي التزم فيها الترتيب الأصلي فجاءت بترتيب واحد، إلا أن منها ما سبق ينهي، ومنها ما سبق ينفي، ومنها ما سبق بشرط، فالنهي نحو قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾<sup>1</sup>، إما زيادة تهيجية للثبات والطمأنينة، أو أن الخطاب لغيره ﷺ لطفًا بهم؛ إذ النهي عن الامتراء «من باب التهيج لزيادة الثبات والطمأنينة وأن يكون لفظًا لغيره»<sup>2</sup>، ولقد ذكرت في مثل هذا الأسلوب فائدتين:<sup>3</sup>

- إحداهما أن النبي ﷺ إذا سمع مثل هذا الخطاب زاد في الثبات على اليقين نورا على نور .  
- وثانيتها: انتباه السامع إلى أمر عظيم فيترع ويترجر عما يورث الامتراء، لأنه ﷺ إذا خوطب بمثله فما يظن بغيره ففي ذلك زيادة ثبات له ﷺ ولطفًا بغيره.

وانظر إلى الآية الكريمة ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>4</sup> فإنك تجد النفي دالا على التعريض بأهل الكتاب وغيرهم لأن كلا يدعي اتباع إبراهيم وهو على الشرك<sup>5</sup>، والتعريض في الكلام هو «ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح»<sup>6</sup>، وقال السكاكي: «التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكور ومنه أن يخاطب واحد وتراد غيره، وسمي به لأنه أميل الكلام إلى آخر، يقال: نظر

<sup>1</sup> آل عمران: 60

<sup>2</sup> الكشاف: 192/1

<sup>3</sup> ينظر: روح المعاني: 187/3

<sup>4</sup> آل عمران: 67

<sup>5</sup> ينظر: الكشاف: 97/1

<sup>6</sup> التعريفات: 85/1

إليه بعض وجهه أي جانبه»<sup>1</sup>، وكذلك الشأن بالنسبة للآية الكريمة ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>2</sup>.

ولقد سبقت "كان" بشرط إما للدلالة على هز النفوس وتثبيتها وتطمينها، وإما دالة على الاستهزاء ومن أمثلة هذا النوع من الهز قوله تعالى: ﴿... وَأَتَّبِعْكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>3</sup>، جاءت الجملة بصيغة الخبر ومعناه التوبيخ والتفريع، كما كان خطابا لمن آمن وذلك على سبيل التثبيت وتطمين النفوس وهزها؛ إذ تقول لابنك: أعطيني إن كنت ابني، مع العلم بأنه ابنك ولكن تريد أن تهزه بذكر ما هو محقق ذكر ما جعل معلقا به ما قبله على سبيل أن يحصل<sup>4</sup>.

وكذلك الشأن بالنسبة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُورًا مَّا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>5</sup>، فالله تبارك وتعالى يعلم بأنهم عقلاء لكن علقه على هذا الشرط على سبيل الهز بالنفوس كقولك إن كنت رجلا فافعل كذا.<sup>6</sup>

أما ما دل على الاستهزاء في هذه السورة ما نجده في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُوا مَا قَتَلُوا قُلُوبًا فَادْرُؤُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>7</sup>، في هذه الآية كان المنافقون يرون بأن القعود عن القتال هو سبب نجاحهم ولذا جاءت كلمة ربي "لو أطاعونا" بمعنى أنهم لو قعدوا لقتلوا قاعدين كما قتلوا مقاتلين، إذن فالمهروب منه هو الموت، والذي القتل هو أحد أسبابه، فربي يستهزئ بهم هنا لأنه يعلم

<sup>1</sup> إتيان ما يحسن على الأخبار الدائرة على الألسن: 132/2

<sup>2</sup> آل عمران: 95

<sup>3</sup> آل عمران: 49

<sup>4</sup> ينظر: البحر المحيط: 468/2

<sup>5</sup> آل عمران: 118

<sup>6</sup> ينظر: البحر المحيط: 118/3

<sup>7</sup> آل عمران: 168

بأنهم غير قادرين عن دفع الموت على أنفسهم، ومعنى هذا إن كنتم تقدرُونَ على دفع القتلى عنكم كتب عليه فادفعوا عن أنفسكم الموت وأسبابه<sup>1</sup>، فالقعود غير مغن عن الموت لأن أسباب الموت كثيرة ومتعددة كما أن القتال يكون سبباً للهلاك والقعود سبباً للنجاة وقد يكون الأمر بالعكس، وروى أنه مات يوم قالوا هذه المقولة سبعون منافقاً<sup>2</sup>.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>3</sup> فإنك تجد بأن الله لم يحرم عليهم ذلك في التوراة وإنما حرمه لتحريم إسرائيل على نفسه؛ إذ حرم على نفسه لحوم الإبل والباها لأنه كان مصاب بمرض "عرق النسا" فحلف لئن عافاه الله منه لم يأكل أحب الطعام إليه وكان الأكل أحب إليه، وفعل كل ذلك من أجل التداوي من مرضه، وولده حرموه امثالاً لأبيهم يعقوب عليه السلام، فكذبهم الله عز وجل في إضافتهم ذلك إليه بقوله لنبه عليه [ قل لهم يا محمد إن كنتم صادقين فأتوا بالتوراة فاتلوها حتى ننظر هل ذلك فيها أم لا ليبين كذبهم لمن يجهل أمرهم ]<sup>4</sup>، والله يعلم بأنهم كاذبون وإنما أراد أن يستهزئ بهم، كقولك: إن كنت شجاعاً فالقني، وأنت على علم أنه ليس بشجاع ولكن هزأت به، حيث جعلت هذا الوصف مما يمكن أن يتصف به.<sup>5</sup>

\* - أصبح: ورد هذا الفعل في سورة آل عمران مرة واحدة بترتيب أصلي، بمعنى أصبح ثم اسمها فخبرها، وذلك ما نجد في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا

<sup>1</sup> ينظر: تفسير البيضاوي - تح: عبد القادر العشا حسونة - دار الفكر بيروت - ط: 2-1416هـ - 1996م

ص: 113/2

<sup>2</sup> ينظر: روح المعاني: 121/4

<sup>3</sup> آل عمران: 93

<sup>4</sup> تفسير القرطبي: 2/4، وينظر: البيضاوي: 66/2

<sup>5</sup> ينظر: البحر المحيط: 4/3

وَأذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴿١﴾<sup>1</sup> ،  
فالملاحظ من هذه الآية أن أصبح من أخوات كان، تستعمل لاتصاف الموصوف بصفة وقت  
الصباح، وتستعمل بمعنى صار، فلا يلحظ فيها وقت الصباح، بل مطلق الانتقال من حال إلى  
حال، ومنه قول الشاعر:

أصبحتُ لا أحملُ السِّلَاحَ ولا \*\*\* أملكُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرَا

"فأصبحتم" عبارة عن الاستمرار وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت ما، وإنما خصت  
هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار وفيها مبدأ الأعمال «فالحال التي يحسبها  
المرء من نفسه فيها هي الحال التي يستمر عليها يومه في الأغلب»<sup>2</sup>.

أما من الناحية الإعرابية فلأصبح وجهين<sup>3</sup>: أحدهما أن تكون ناقصة والخبر  
"بنعمته" والباء ظرفية "واخوانا" حال يعمل فيها أصبح أو ما تعلق به الجار والمجرور، ويجوز  
أن يكون إخوانا خبر أصبح والجار والمجرور يعمل فيه أصبح أو حالا من إخوانا لأنه صفة  
له تقدمت عليه.

وثانيها: أن تكون تامة، وبنعمته متعلقا به أو في موضع الحال من فاعل أصبحتم أو  
من "إخوانا" و"إخوانا" حال.

\* - ليس: لقد استنتجنا من عملية الإحصاء التي قمنا بها أن "ليس" وردت في  
سورة آل عمران 8 مرات منها 5 مرات رقت بترتيب أصلي، و3 مرات خرجت عن  
الترتيب الأصلي، وأدت أغراضا بلاغية نذكر منها :

<sup>1</sup> آل عمران: 103

<sup>2</sup> البحر المحيط: 18/3، وينظر: إعراب القرآن: 4/497

<sup>3</sup> ينظر: المصدر نفسه: 19/3، إملاء ما من به الرحمن: 132

النفى والتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿... وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى ...﴾<sup>1</sup> ففي قوله تعالى نفى مماثلة الذكر للأنثى؛ إذ أن مقصود أم مريم تنقيص الأنثى بالنسبة إلى الذكر، لأن مرادها ليس تفضيل الذكر على الأنثى بل «العكس تعظيما لعطية الله تعالى على مطلوبها أي وليس الذكر الذي هو مطلوب كالأُنْثَى التي وهبها الله تعالى، علما منها أنه ما يفعله الرب خير مما يريد العبد»<sup>2</sup>.

ومن الأمثلة الدالة على النفي قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾<sup>3</sup> ونفي المساواة نفي المشاركة في أصل الاتصاف بالقبائح لا نفي المساواة بالاتصاف بمراتبها؛ إذ في هذه الآية تمهيد لتعداد محاسن أهل الكتاب؛ وضمير الجمع في الناسخ اسم "ليس" وهو لأهل الكتاب جميعا لا للفاسقين و"سواء" خبرها<sup>4</sup>، وأفرد لكونه في الأصل مصدر<sup>5</sup>.

وإذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ...﴾<sup>6</sup> فإننا نجد خبر "ليس" منونا وذلك للتحقير؛ أي «ليس في شيء يصح أن يطلق عليه اسم الولاية أو الدين لأن موالاته المتضادين مما لا تكاد تدخل خيمة الوقوع»<sup>7</sup>.

وقد يقترن خبر ليس بالباء السببية كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>8</sup> دلالة على سببية العذاب، حيث نفي الظلم يستلزم

<sup>1</sup> آل عمران: 36

<sup>2</sup> روح المعاني: 3/135

<sup>3</sup> آل عمران: 113

<sup>4</sup> ينظر: البحر المحيط: 3/33.

<sup>5</sup> ينظر: روح المعاني: 4/33

<sup>6</sup> آل عمران: 28

<sup>7</sup> روح المعاني: 3/121

<sup>8</sup> آل عمران: 182



العدل، إذ من باب العدل معاقبة المسيء وإثابة المحسن<sup>1</sup> لأنه لو كان ترك التعذيب ظلماً لكان نفي الظلم سبباً للتعذيب<sup>2</sup>.

\* - مادام: أثناء التحليل لهذه السورة الكريمة اتضح لنا بأن الفعل "ما دام" لم يرد فيها إلا مرة واحدة، إذ توسط الخبر بين الناسخ واسمه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ وَمَنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بَأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>3</sup>، كما نعلم أن "ما دام" من أخوات كان ويشترط في إعمالها أن تتقدمها ما الظرفية المصدرية<sup>4</sup>، وفي هذه الآية "ما" حرف مصدرى يصير الفعل بعده في تأويل مصدر، ويكثر أن يقدر معها اسم زمان ملتزم حذفه يدل عليه سياق الكلام فحينئذ يقال "ما ظرفية مصدرية"<sup>5</sup>، ومعنى قوله: "ما دمت قائماً" «فليس المراد هيئة القيام وإنما هو من قيام المرء على أشغاله أي اجتهاده»<sup>6</sup>.

ولقد جاءت المعنى من هذه الآية: لا يؤده إليك إلا في مدة دوام قيامك عليه؛ أي إلحاحك عليه ورفع الدعوات ضده من أجل أن يرجع لك أماتك، فهنا مجاز في طول المدة، لتعذر المعنى الحقيقي مع وجود أداة الاستثناء، لأنه إذا انتهى العمر لم يحصل الإلحاح

<sup>1</sup> البحر المحيط: 131/3، الكشاف: 234/1

<sup>2</sup> روح المعاني: 142/4

<sup>3</sup> آل عمران: 75

<sup>4</sup> ينظر: إعراب القرآن: 469/3

<sup>5</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 287/3

<sup>6</sup> البحر المحيط: 500/2

بعد الموت، وقد قدم المجرور على متعلقه في قوله: "عليه قائما" للاهتمام بمعنى المجرور، لأن في تقديمه معنى الإلحاح.<sup>1</sup>

في آخر هذا العنصر يمكن القول بأن هذه الأفعال الذي تطرقنا إليها هي التي وردت في سورة آل عمران، أما بقية الأفعال الأخرى لم ترد في هذه السورة مما دعانا الاستغناء عنها في مجال التحليل.

### ج- الحروف المشبهة بليس: لقد تقدم الكلام عن نواسخ الابتداء، وقلنا بأنها

تنقسم إلى أفعال وحروف، وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الفعال الناسخة، والآن سأحاول الحديث عن الحروف الناسخة، ومن هذه الحروف ما يعمل عمل كان وهي أحرف شبهها النحاة "بليس"؛ إذ هي حروف نفي تعمل عملها وتؤدي معناها، وعدّها النحاة على أنها أربعة: "ما، ولا، ولات، وإن".<sup>2</sup>

### \* - ما: لقد اختلف النحاة في هذا الحرف فمنهم من يرى أن هذا الحرف لا

يعمل شيئاً وهم التميميون واستشهدوا ببعض الأمثلة نورد منها: ما زيد قائم، فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره وما لا عمل لها، ذلك لأن «ما حرف لا يختص بدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيد وما لا يختص فحقه ألا يعمل».<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 287/3

<sup>2</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 301/1، جامع الدروس: 292/2، أوضح المسالك: 195/1

<sup>3</sup> نفسه: 302/1، الإنصاف في مسائل الخلاف: 165/1

أما الفريق الثاني وهم الحجازيون الذي جاء الترتيل بلغتهم فأعملوها كعمل ليس «لأنها تشبهها في نفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو: ما زيد قائماً»<sup>1</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>2</sup>، وقوله أيضاً: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>3</sup>.

ولقد اختلف بعض العرب على أن "ما" في لغة أهل الحجاز لاتعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وهم الكوفيون، واحتجوا بأن القياس في "ما" أن لاتكون عاملة، لأن الحرف وإن كان غير مختص فإنه لايعمل كحرف الاستفهام والعطف، ويكون عاملاً إن كان مختصاً كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، لأنها مشتركة بين الاسم والفعل فتارة تدخل على الاسم وتارة تدخل على الفعل، ولهذا كانت مهملة وهي لغة بني تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز لشبهها بليس من جهة المعنى، إلا أن «ليس فعل وما حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوباً بما ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيد بقائم فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لأن الصفات منتصبات الأنفس»<sup>4</sup>.

أما "ما" عند البصريين فتعمل في الخبر وهو منصوباً بما، وحثهم في ذلك أن "ما" أشبه بليس فوجب أن تعمل عمل ليس، إذ أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر وتنفي ما في الحال، كذلك الشيء نفسه بالنسبة لـ "ما"، فإذا «ثبت أنها قد أشبهت ليس من

<sup>1</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/166، شرح ابن عقيل: 1/302

<sup>2</sup> يوسف: 31

<sup>3</sup> المجادلة: 2

<sup>4</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/165

هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين»<sup>1</sup> ويشتهر هذا الحرف باسم "ما الحجازية" ولا تعمل عندهم إلا بشروط هي:<sup>2</sup>

1- ألا يقترن اسمها بإن الزائدة فإن زيدت بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه، فـ"ما" هنا نافية و"إن" حرف زائد، «وما إذا زيدت بعدها إن لم تعمل عمل ليس، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً»<sup>3</sup>.

2- ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع "إلا" بعدها لذلك وجب الرفع نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>4</sup> فلا يجوز نصب "رسول".

3- التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة، فلا يصح أن يتقدم خبرها على اسمها الذي ليس شبه جملة، فإن تقدم وجب رفعه وهي عاملة في نحو: "ما المعدن حجراً" ومهمله في نحو: "ما حجر المعدن"، وذلك لتقدم خبرها عليها.

4- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، شريطة أن يكون معمول غير شبه جملة نحو: "ما العاقل مصاحباً الأحق"، فلا تعمل إذا تقدمت كلمة الأحق على الاسم لأنها معمول الخبر، وليس شبه جملة نحو: "ما الأحق العاقل مصاحباً".

5- ألا تتكرر ما، فإن تكررت بطل عملها نحو: "ما ما زيد قائم"، فما الأولى نافية والثانية نعت النفي، ونفي النفي إثبات؛ وبالتالي ابتعدت "ما" الأولى عن النفي وينقلب معنى الجملة إلى الإثبات وهو غير المراد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المصدر السابق: 166/1

<sup>2</sup> أوضح المسالك: 195/1

<sup>3</sup> نفسه: 195/1 على هامش الصفحة

<sup>4</sup> آل عمران: 144

فإذا عدنا إلى الجانب التحليلي في سورة آل عمران لوجدنا أن هذا الحرف تكرر مرتين فقط مرتبا بترتيب أصلي، ومن أمثلة ما نحن بصدد الحديث عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>2</sup> ففي هذه الآية وعيد و تهديد لأهل الكتاب لما صنعوه من صرف الناس عن الطريق المؤدية إليه وهي الإسلام؛ إذ نجده سبحانه وتعالى يجتُم هذه الآية بذكر الغفلة قائلا: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، ولما كان كفرهم خفيا «وصدهم عن سبيل الله وما معه لما كان بالمكر والحيلة الخفية التي يروج على الغافل ناسب ذكر الغفلة معه في هذه الآية»<sup>3</sup>.

أما الموضوع الثاني الذي ذكر فيه هذا الحرف ما نجده في قوله تعالى: ﴿تَلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْزُلُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>4</sup>، جيء بالمسند فعلا لإفادة تقوية الحكم، وهو انتفاء إرادة ظلم العالمين عن الله تعالى، وتنكير (ظلما) يدل على انتفاء جنس الظلم عن أن تتعلق به إرادة الله لأنه في سياق النفي والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه غير اللائق به أو ترك الواجب وهو يستحيل عليه تعالى، ولذلك يقول تعالى في حديث قدسي: [يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا]<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 306/1، النحو الوافي: 596/1

<sup>2</sup> آل عمران: 99

<sup>3</sup> روح المعاني: 16/4

<sup>4</sup> آل عمران: 108

<sup>5</sup> البحر المحيط: 27/4

هذا كله كان يدور حول "ما"، أما بالنسبة للحروف الأخرى (لا، و، لات، وإن)، فإنها لم تظهر في هذه السورة لذا وجب علينا أن نتحدث عليها من الجانب النحوي النظري.

\* - "لا": هو حرف نفي، بيد أن فريقاً من العرب كالحجازيين يعملونه عمل "ليس"، وفريق آخر كالتميميين يهمله، مهذا الحرف لا يعمل عند الحجازيين إلا بالشروط السابقة الذكر عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، وإنما لم يشترط الشرط الأول لأن «إن لا تزد بعد "لا" أصلاً»<sup>1</sup>.

\* - "لات": من الحروف العاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، "ولا" النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، وتعمل عمل ليس لكن بشروط، وهي نفس الشروط الخاصة بعمل "ما" إلا الشرط الخاص بعدم وقوع إن الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع إن الزائدة بعد "لات"<sup>2</sup>، ويضاف إلى هذه الشروط شرطين هما:<sup>3</sup>

- ألا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل يحذف أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها نحو قوله تعالى: ﴿...وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>4</sup>، فرفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف تقديره: ولات الحين حين مناص، فالحين اسمها وحين مناص خبرها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أوضح المسالك: 205/1

<sup>2</sup> ينظر: النحو الوافي: 605/1

<sup>3</sup> ينظر: المصدر السابق: 205/1

<sup>4</sup> سورة ص: 3

<sup>5</sup> ينظر شرح ابن عقيل: 319/1

— أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالتين على الزمان، كالحين والساعة والأوان، ونحوهما.

\* — "إن": ذهب أكثر البصريين والفراء أنها لاتعمل شيئاً، أما الكوفيون فيرون أنها تعمل عمل ليس فإهمالها نادر، وهو لغة أهل العالية<sup>1</sup>، لكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصة ب"ما النافية" عدا الشرط الخاص بعدم وقوع "إن" الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع "إن" الزائدة بعد "إن" النافية نحو: "إن الذهب رخيصاً"، "إن الذهب رخيص" في المثال الأول "إن" حرف نفي ناسخ بمعنى: ما وبعدها اسمها وخبرها، وفي المثال الثاني: "إن" مهملة، وبعدها مبتدأ مرفوع ثم خبره، ومن أمثلة إعمالها ما جاء من أمثلة أهل العالية: «إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية».<sup>2</sup>

يبد أن ابن الأنباري يرى بأن "ما" لاتعمل وهذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿... مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾<sup>3</sup> وهذا التشبيه قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر.<sup>4</sup>

## د- ظن وأخواتها:

لقد سبقت الإشارة إلى أن النواسخ أنواع، منها ما يدخل على المبتدأ فيرفعه ويسمى اسماً لها، وينصب الخبر ويسمى خبرها وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، والحروف المشبهة بليس ومنها ما يدخل على المبتدأ وينصبه ويسمى اسمها، ويرفع الخبر

<sup>1</sup> ينظر: أوضح المسالك: 208/1

<sup>2</sup> أوضح المسالك: 208/1

<sup>3</sup> يوسف: 31

<sup>4</sup> ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 165/1

ويسمى خبرها وهي: "إن وأخواتها"، ولا النافية للجنس "بيد أن هناك نواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتتصبهما معا فيسمى الأول مفعولا أولا والثاني مفعولا ثانيا وهي: ظن وأخواتها، وهذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين هما: أفعال القلوب وأفعال التصيير، فأفعال القلوب تنقسم بدورها إلى قسمين أيضا هما:<sup>1</sup>

- أفعال اليقين وهي خمسة: رأى، علم، وجد، درى، تعلم.

- أفعال الرجحان وهي ثمانية: خال، ظن، حسب، زعم، وعد، حجا، جعل، هب.

وهذه الأفعال كلها متصرفة ما عدا "هب، وتعلم".

أما أفعال التصيير عدها بعض النحاة وحصرها في سبعة أفعال هي: <sup>2</sup>صير، جعل، وهب، اتخذ، ترك، رد، اتخذ، ولا يكون الإلغاء في هذه الأفعال ولا في الأفعال القلبية غير المتصرفة القلبية.<sup>3</sup>

وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فتتصبهما معا، ولا يجوز الاقتصار على المبتدأ أو الخبر بعد هذه الأفعال، وإلى الرأي نفسه يشير إمام النحاة سيويه قائلا: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً»<sup>4</sup>.

والظاهر من هذا النص أن هذه الأفعال لا يمكن أن تقتصر على أحد ركني الجملة الاسمية دون الآخر سواء كانت هذه الأفعال تفيد الشك أو اليقين.

<sup>1</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 416/1-417

<sup>2</sup> ينظر المصدر نفسه: 428/1، أوضح المسالك: 311/1

<sup>3</sup> نفسه: 434/1

<sup>4</sup> الكتاب: 40/1



## هـ - الترتيب في ظن وأخواتها:

بعد ما كان الترتيب بين كان وأخواتها واجب؛ إذ لا يجب تقديم الاسم على الناسخ، لكن الخبر يجوز فيه ذلك وبشروط، فإنه يختلف في ظن وأخواتها إذ لهذه الأفعال ثلاث حالات هي:

**1- التقديم:** الأصل أن يتقدم الفعل ويتأخر المفعولان فيكونا منصوبين «لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل، والذي تعلق به الظن هو المفعول الثاني وذكر المفعول الأول لأنه محل الشيء المظنون.... نحو قولك: ظننت زيدا قائما فزيد فيه غير مظنون وإنما المظنون إنطلاقه ولكن لو قلت ظننت منطلقا لم يعلم الانطلاق لمن كان كما لو ذكرت المبتدأ من غير الخبر»<sup>1</sup>.

وإذا تقدمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظا وتقديرا، فاللفظ نحو: ظننت زيدا قائما، وأما التقدير فيكون في ثلاثة مواضع:<sup>2</sup>

-الموضع الأول: أن يكون المبتدأ مفسرا لضمير الشأن نحو: ظننته زيد منطلق والتقدير ظننت أي الشأن والأمر، والجملة بعده في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني.

-الموضع الثاني: أن يكون المفعول الأول استفهاما نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا هُمْ لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾<sup>3</sup>، فالجملة في موضع نصب ولم يعمل الظن في لفظ الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام.

-الموضع الثالث: أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأول نحو: علمت لزيد منطلق، فلا يجوز هنا الرفع، لأن الفعل وإن كان مقدما عاملا لكنه ضعيف لأنه من أفعال

<sup>1</sup> الباب في علل البناء: 247/1

<sup>2</sup> ينظر: المصدر نفسه: 248/1

<sup>3</sup> الكهف: 12

القلب والغرض منه ثبوت الشك أو العلم في الخبر، واللام وإن لم تكن عاملة قويت بشيئين أحدها الصدارة والثاني أنها محتصة بالمبتدأ ومحقة له وفي هذا يقول صاحب اللباب: «وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظاً»<sup>1</sup>.

وانطلاقاً مما فات يمكن التسليم بأن هذه الأفعال إذا تقدمت وجب إعمالها لوجهين: «أحدهما: إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها... والثاني أنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية»<sup>2</sup>.

**2- التوسط:** إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين جاز فيها الإعمال والإلغاء، لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل «لم يغير الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلقها بما قبلها بمرتلة الظرف فإذا قال: "زيد منطلق ظننت فكأنه قال: "زيد منطلق في ظني" وكما أن قولك: "في ظني" لا يعمل ما قبله فكذلك ما نزل بمرتلته»<sup>3</sup>.

ونشير ههنا بأن الأفعال إذا كانت ضعيفة وبدئ باسم يصلح أن يكون مبتدأ إذ لا عامل لفظي قبله وبعده، فبلا شك قد يزداد ضعفها بالتأخير، فنقول: "زيد ظننت عالم"؛ إذن الإلغاء في هذا المثال جائز ما دام العامل متوسطاً.

أما إعمالها فلأنها «فعل متصرف فعملت مؤخره كما تعمل مقدمة»<sup>4</sup>، وبعبارة أخرى يمكن القول بأنها «متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً

<sup>1</sup> اللباب: 249/1

<sup>2</sup> أسرار العربية: 160

<sup>3</sup> نفسه: 161

<sup>4</sup> اللباب: 250/1

وتوسعا»<sup>1</sup>. وقيل الإلغاء مع التأخير أحسن من الأعمال، والأعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء، وقيل هما سيان.<sup>2</sup>

**3- التأخير:** إذا تأخر الفعل «فالأحسن أن يرتفع المفعولان على أنهما مبتدأ وخبر ويضعف انتصاهما»<sup>3</sup> لأن تقدم الفعل على المفعولين هو الأصل، يقول سيبويه «كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت، وذلك قولك: زيداً أحاك أظن فهذا ضعيف كما يضعف: زيداً قائماً ضربت لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»<sup>4</sup>، والظاهر من كلام سيبويه أن الرفع يدل على أن المتكلم أدركه الشك أو اليقين بعد ما مضى كلامه، ومعنى النصب أن المتكلم بدأ الكلام وهو في نية الشك أو اليقين.

يبدو مما أوردته بعض المصادر أن هذه الأفعال إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع لأن المبتدأ قد يليه الخبر وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير، وإلى هذا الرأي يميل ابن الأنباري حين قال: «وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً... فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخيرها وضعف عملها»<sup>5</sup>.

غير أن المنقب في موروثنا النحوي يرى أن هذه الأفعال تنفرد عن بقية الأفعال بخمسة أشياء هي:<sup>6</sup>

- إضمار الشأن فيها.

- تعليقها عن العمل إذا توسط ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها.

<sup>1</sup> أسرار العربية: 161

<sup>2</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 435/1، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- ابن هشام الأنصاري- محي

الدين عبد الحميد- دار الطلائع للنشر والتوزيع- القاهرة: 377

<sup>3</sup> نظام الجملة: 413

<sup>4</sup> الكتاب: 120/1

<sup>5</sup> أسرار العربية: 162

<sup>6</sup> ينظر: اللباب: 251/1

- جواز إلغائها إذا توسطت أو تأخرت.
- لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين.
- جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول بهما وهما لشيء واحد نحو: "ظننتني قائما".

وخلاصة الأمر أن هذه الأفعال لها ثلاثة أحكام: أحدهما الإعمال وهو الأصل ، وثانيهما الإلغاء الذي هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، والثالث التعليق والذي قد يؤدي إلى إبطال العمل لفظاً لمحلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده، إذ يكون الإلغاء والتعليق في الأفعال القلبية المنصرفه، فلا إلغاء ولا تعليق في الأفعال غير المنصرفه وأفعال التحويل.<sup>1</sup>

بعد الرجوع إلى سورة آل عمران لاحظنا بأن أفعال الظن وردت 21 مرة، إذ تنوع بين أفعال القلوب وأفعال التحويل، وسأتعرض لهذه الأفعال وهي تتعدى إلى مفعولين فقط.

أما أفعال القلوب فوردت 11 مرة منقسمة بين اليقين والرجحان، و أفعال اليقين وردت 3 مرات متعدية إلى مفعولين بترتيب أصلي، بمعنى الفعل الناسخ ثم المفعول الأول فالمفعول الثاني كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾<sup>2</sup> ، في هذه الآية وجهان:<sup>3</sup>

- أحدهما أن تكون "تجد" بمعنى "تعلم" فتتعدى إلى مفعولين فيكون الأول هو اسم الموصول "ما" مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول لـ "تجد" وجملة "والثاني محضراً".

<sup>1</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 434/1

<sup>2</sup> آل عمران: 30

<sup>3</sup> ينظر إعراب القرآن: 223/3، إملاء مامن به الرحمن: 120

- وثانيهما أن تكون تجدد بمعنى تصادف وتصيب وهي إذ ذاك تتعدى إلى مفعول واحد و"كل نفس" فاعل تجدد، واسم الموصول "ما" مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وجملة "عملت" صلة والعائد محذوف؛ أي "عملته" و"محضرا" على هذا الوجه حال. ومعنى الآية أن "محضرا" فيه من التهويل ما ليس في "حاضرا"، إلا «أنه خص بالذكر في الخير للإشعار بكون الخير مرادا بالذات وكون إحضار الشر من مقتضيات الحكمة التشريعية»<sup>1</sup> وقيل ترى ما عملت مكتوبا على الصحف محضرا إليها تبشيرا لها ليكون الثواب بعد مشاهدة العمل<sup>2</sup>.

أما قوله تعالى: ﴿...وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>3</sup> فالناسخ "يعلم" والمفعول الأول هو الضمير "هم" والمفعول الثاني "الكتاب"، ففي هذه الآية جاء التعليم معطوفا على ما قبله من التلاوة، وقيل بأن المقصود من تعليم التلاوة هو «تعليم ألفاظ القرآن الكريم وكيفية أدائه ليتها لهم بذلك إقامة عماد الدين»<sup>4</sup>، ولقد تقدمت التلاوة على التزكية لأنها باب التمهيد والتزكية لأنها بعده؛ إذ هي أول أمر يحصل منه صفة يتلبس بها المؤمنون ثم التعليم لأنه إنما احتاج إليه بعد الإيمان<sup>5</sup>، أمل المقصود بتعليم الكتاب والحكمة القرآن والسنة بعدما كانوا أجهل الناس وأبعدهم من دراسة العلوم<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> روح المعاني: 3/127

<sup>2</sup> ينظر البحر المحيط: 2/227

<sup>3</sup> آل عمران: 164

<sup>4</sup> روح المعاني: 4/114

<sup>5</sup> ينظر المصدر نفسه: 4/114

<sup>6</sup> ينظر الكشاف: 1/228

والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾<sup>1</sup> ، فالضمير مفعول به أول و"الكتاب" مفعول به ثان لـ "يَعْلَمُ"، والتعليم هنا تعلم الخط باليد والكتاب عبارة عن المكتوب وتعليمه إياه قيل بالإلهام وقيل بالوحي وقيل بالتوفيق والهداية للتعلم<sup>2</sup>.

أما أفعال الرجحان فوردت 8 مرات منها مرة واحدة بترتيب غير أصلي كما في قوله تعالى: ﴿... وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ...﴾<sup>3</sup>، "فظن" فعل الرجحان و"بالله" المفعول الثاني تقدم على المفعول الأول "غير الحق"، ولقد قيل بأن مفعولا "ظن" محذوفان والتقدير "يظنون أن إخلاف وعده سبحانه حاصل"<sup>4</sup>، ومعنى الآية أن المنافقين ذهب بهم هواجسهم إلى أن ظنوا بالله ظنونا باطلة من أوهام الجاهلية وفي هذا دليل على أنهم لا يزالون على جاهليتهم غير مخلصي الدين لله<sup>5</sup>.

والتأمل للسورة الكريمة يجد الفعل "حسب" تكرر سبع مرات لكنه منفي في جميع الحالات نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾<sup>6</sup>، فالمفعول الأول لـ "حسب" اسم الموصول، والمفعول الثاني "أمواتا"، وقد يجوز حذف المفعول الأول وإلى هذا الرأي أشار الزمخشري حين رأى بأنه يجوز أن يكون "الَّذِينَ قُتِلُوا" فاعلا ويكون التقدير "ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتا؛ أي لا تحسبن الذين قتلوا

<sup>1</sup> آل عمران: 48

<sup>2</sup> البحر المحيط: 463/2

<sup>3</sup> آل عمران: 154

<sup>4</sup> ينظر روح المعاني: 94/4

<sup>5</sup> ينظر التحرير والتنوير: 135/4

<sup>6</sup> آل عمران: 169

أنفسهم أمواتاً" فحذف المفعول الأول لأنه في الأصل مبتدأ فحذف كما يحذف المبتدأ في قوله "أحياء" والمعنى "هم أحياء" للدلالة الكلام عليها<sup>1</sup>.

ومعنى هذه الآية أنهم قتلوا أحداً، وقيل شهداء بدر عندما دخلوا الجنة وأكلوا من ثمارها قالوا: «من يبلغ إخواننا عنا ونحن في الجنة نرزق ولا نزهد في الجهاد فقال الله أنا أبلغ عنكم»<sup>2</sup>.

وما دمت في الحديث عن الفعل "حسب" وحذف أحد مفعوليه لا بأس أن نشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾<sup>3</sup>، المفعول الأول لـ "حسب" جاء محذوفاً دل عليه سياق الكلام؛ أي البخل، و"خيراً" المفعول الثاني لـ "يحسب"<sup>4</sup>، فهذه الآية نزلت في حق المنافقين لما كانوا يبخلون ويأمرون الناس بالبخل، والمعنى المستتبط منها أن الله بالغ التحريض على بذل المال وبين الوعيد الشديد لمن يبخل.

أما قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيَجْحُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>5</sup> فـ "حسب" تكرر مرتين في هذه الآية وغرضه التأكيد؛ إذ المفعول الأول هو الاسم الموصول "الذين" وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ﴾ تأكيد له، لأن العرب - كما قال الزجاج - «إذا أطالت القصة تعيد حسبت وما أشبهها إعلاما بأن الذي جرى متصل بالأول وتوكيد له، فتقول لا تظنن زيدا إذا جاءك وكلمك بكذا وكذا فلا تظننه صادقاً فيفيد لا تظننه توكيداً

<sup>1</sup> الكشاف: 230/1

<sup>2</sup> البحر المحيط: 112/3

<sup>3</sup> آل عمران: 180

<sup>4</sup> ينظر إعراب القرآن: 485/4

<sup>5</sup> آل عمران: 188

وتوضيحا<sup>1</sup>، والمفعول الثاني "بمفازة"، وقيل بأن اسم الموصول "الذين" هو المفعول الأول لـ "حسب" والمفعول الثاني محذوف تقديره "لا تحسبنهم ناجين"، أما الهاء في "تحسبنهم" الثانية مفعول أول و"بمفازة" مفعول ثاني<sup>2</sup>.

لقد سبقت الإشارة إلى أن أفعال الظن تنقسم إلى قسمين، القسم الأول تحدثنا عنه في هذه السورة والمتكون من أفعال القلوب والرجحان ليقى القسم الثاني وهو أفعال التحويل؛ إذ ورد هذا النوع 10 مرات منها 4 مرات الفعل "اتخذ" وجاء مسبقا بالنهي ومتعدي إلى مفعولين بمعنى التحويل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ...﴾<sup>3</sup>، في هذه الآية تعدى الناسخ إلى مفعولين هما "بَعْضًا" و "أَرْبَابًا" مرتبان ترتيبا عاديا، ومعنى لا يطع بعضنا بعضا في معصية الله، والتعبير ببعض نكتة وهي الإشارة إلى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكونون أربابا؟ وحتى إن لم يتخذوهم أربابا بل آلهة مع الله سبحانه وتعالى فإنهم قد عصوا الله بهذه الآلهة<sup>4</sup>.

لقد سبقت هذه الأفعال بنفي متقاربة في المعنى يؤكد بعضنا بعضاً؛ إذ من اختصاص الله بالعبادة يتضمن نفي الاشتراك ونفي اتخاذ الأرباب من دون الله ولكن الموضوع موضع تأكيد وإسهاب ونشر كلام لأهم كانوا مبالغين في التمسك بعبادة غير الله فناسب ذلك التوكيد في انتفاء ذلك<sup>5</sup>.

والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾<sup>6</sup> إذ لا يأمر الله عباده أن يجعلوا للملائكة والنبيين أربابا لأهم لما بالغوا في تعظيم بعض

<sup>1</sup> روح المعاني: 4/151

<sup>2</sup> إعراب القرآن: 4/593

<sup>3</sup> آل عمران: 80

<sup>4</sup> ينظر روح المعاني: 3/193،

<sup>5</sup> البحر المحيط: 3/434

<sup>6</sup> آل عمران: 80



الأنبياء والملائكة، فصوروا صور النبيين مثل يحيى ومريم وعبدوهما وصوروا صور الملائكة، واقتران التصوير مع العلو في تعظيم الصورة والتعبد عندها ضرب من الوثنية، وعندئذ يكون عدم الأمر بمعنى النهي.<sup>1</sup>

أما ما جاء من هذا النوع من أفعال التحويل فالفعل "جعل"؛ إذ تكرر 6 مرات متعديا إلى مفعولين نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ...﴾<sup>2</sup>، بيد أن المتأمل لهذه الآية يجد تقدم المفعول به الأول "الهاء" على الفاعل "الله" والمفعول به الثاني "بشري"؛ بمعنى أن الفاعل توسط المفعولين، وبذلك يكون الضمير عائد على الامتداد الذين تستبشرون به وتطمئن به القلوب، وذكر الامتداد - كما جاء في البحر المحيط - «مطلوبان أحدهما إدخال السرور في قلوبهم وهو المراد بقوله "إلا بشري" والثاني حصول الطمأنينة بالنصر»<sup>3</sup>.

والظاهر من هذا النص القرآني أن الله لما وعد المؤمنين بالنصر أيقنوا به واطمأنت نفوسهم وكان إمداد الله لهم بالملائكة هو السبب في ذلك.

هذا مثال واحد جاء في ترتيب غير في هذه السورة، بيد أن الأمثلة الأخرى وردت مرتبة ترتيبا عاديا نذكر منها قوله تعالى: ﴿...ثُمَّ نَبْتَهِّلُ فَتَجْعَلُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾<sup>4</sup>، الفعل الناسخ "نجعل" ومفعوليه "لعنة" و"على الكاذبين". ففي هذا النص عندما أخبر وفد نجران بقصة "عيسى" عليه السلام - لم يصدقوا النبي صلى الله عليه وسلم - فدعاهم إلى المباهلة، وهي أن تقول بجملة الله على الكاذب منا ومنكم؛ إذ هي بمعنى اللعنة والابتعاد عن رحمة الله. وأصل الابتهاال الاجتهاد في الدعاء باللعن وغير ذلك<sup>5</sup> ولكنهم

<sup>1</sup> ينظر التحرير والتنوير 296/3، البحر المحيط: 508/3

<sup>2</sup> آل عمران: 126

<sup>3</sup> البحر المحيط: 52/4

<sup>4</sup> آل عمران: 61

<sup>5</sup> ينظر فتح القدير: 347/1

أبوا وقاموا بالمصالحة مع النبي شريطة ألا يغزوهم ولا يخيفهم ولا يردهم عن دينهم مع الالتزام بدفع كل سنة ألفي حلة، ألف في صفر وألف في رجب وثلاثين درعا عاديا من حديد فصالحهم على ذلك<sup>1</sup>.

هذا كله كان يدور حول أفعال الظن باختلاف قسميها، والتي وردت في هذه السورة، أما بقية الأفعال الأخرى لم يجد صاحب البحث ما يذكره لأنها لم ترد في سورة آل عمران، وإني قد تعرضت لهذه الأفعال من حيث تعديها إلى مفعولين باعتبارها مفيدة للظن لا غير.

## 5-2- الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر:

### أ- إن وأخواتها:

تعتبر "إن" وأخواتها أدوات ملازمة للجملة الاسمية-غالبا-وهي حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهي في نظر النحاة حروف مشبهة بالأفعال؛ إذ تقتضي ما يقتضيه الفعل، واسم إن وأخواتها شبهها النحاة بتقدم المفعول على الفاعل، فالخليل يرى بأن هذه الحروف عملت عملين رفعا ونصبا كما عملت كان رفعا ونصبا<sup>2</sup>، أما سيويه اعتبر هذه الحروف بمثابة الفعل<sup>3</sup>، وذهب الزجاجي إلى أن الحرف المشابه للفعل يطلب «اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي»<sup>4</sup>، وعدد هذه الحروف ستة حروف هي:

إن وأن للتوكيد، وكان للتشبيه، ولكن للاستدراك، ولت للتمي، ولعل للترجي، ويضيف ابن هشام "عسى" وشرطه أن تكون للرجاء بمعنى "لعل"، و"لا" النافية

<sup>1</sup> ينظر الكشاف: 1/193

<sup>2</sup> ينظر: الكتاب: 2/131

<sup>3</sup> نفسه: 2/140

<sup>4</sup> الجمل: 49

للجنس لتصبح ثمانية حروف<sup>1</sup>، وسأعرض لهذه الحروف على أن أتناول "لا" النافية للجنس في مبحث مستقل.

نصبت "إن وأخواتها" «الاسم تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخير تشبيهاً بالفاعل»<sup>2</sup>، ولكن بحكم شبهها بالأفعال تعتبر فرعاً عليها في العمل «وتقدم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع»<sup>3</sup>، إلا أن الكوفيين رفضوا أن تعمل هذه الحروف عملين، فعندهم "إن" «تنصب الاسم ولا ترفع الخير، وإنما الخير يرتفع بما كان يرتفع قبل دخولها... لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخير»<sup>4</sup>، ولقد رفض ابن الأنباري هذا الرأي ورد على أصحابه قائلاً: «ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع»<sup>5</sup>.

### ب- الترتيب بين اسم إن وخبرها:

لا يجوز تقديم خبر إن أو إحدى أخواتها عليها مطلقاً ولا يتوسطها إلا إذا كان الخبر غير "عسى" و"لا" والخبر شبه جملة<sup>6</sup> نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾<sup>7</sup> وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾<sup>8</sup>، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: «كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينها، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم

<sup>1</sup> ينظر: أوضح المسالك: 236/1

<sup>2</sup> أسرار العربية: 149

<sup>3</sup> نفسه: 150

<sup>4</sup> نفسه: 150

<sup>5</sup> نفسه: 151

<sup>6</sup> ينظر شرح شذور الذهب: 232

<sup>7</sup> النازعات: 26

<sup>8</sup> المزمل: 12

تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال نحو: قائما كان زيدا، وكان قائما زيدا، ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرة استعمالها<sup>1</sup>.

والظاهر من هذا النص أن ابن يعيش يرى بأنه لا يجب تقديم خبر "إن" على اسمها؛ وذلك لأن هذه الحروف فروعا في العمل عن الفعل، والفروع تضعف عن الأصل فيجب أن تشبه بالأصول وذلك بأن يتقدم منصوب الفعل على مرفوعه، والمرفوع إذا تقدم جاز إضماره والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع، بخلافها إذا تأخر، وعمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه لأنه في الرتبة متأخر عنه ولما كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جعل الأضعف يلي "إن" ليقوى بتقدمه لأن التقديم والتأخير تصرف، ولا تصرف لهذه الحروف<sup>2</sup>.

أما إذا كان الخبر شبه جملة فجاز تقديمه والغرض من ذلك هو اتساع العرب في الظروف ويكون ذلك في أوجه ثلاثة هي:<sup>3</sup>

- أحدها أن تكون "إن" غير عاملة فيه إذ ليس هو خبرا لها في الحقيقة وإنما الخبر ما تعلق به الظرف من معنى الاستقرار
- ثانيها أن الظرف لا يصح إضماره وهو أحد ما يمنع التقديم .
- ثالثها: الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه فهو كاللازم في الجملة فساغ تقديمه لذلك ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين "إن" واسمها به أيضا نحو: إن خلفه زيدا قائم.

<sup>1</sup> الأشباه والنظائر: 77/2

<sup>2</sup> ينظر: اللباب في علل الإعراب: 208/1

<sup>3</sup> ينظر: المصدر نفسه: 210/1

وتدخل "إن" على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة، أما إذا دخلت اللام في خبرها فإنها تعوض من تكرير الجملة ثلاث مرات<sup>1</sup>، وهذه اللام تدخل على خبر إن وحدها من بين سائر أخواتها توكيداً لخبرها. وقد نتساءل عن السر الذي جعل هذه اللام تدخل على خبر إن دون سائر أخواتها؟، فالجواب على مثل هذا السؤال مرده أن اللام منقطعة مما قبلها وتضمينها معنى النفي و"إن" هي صلة للقسم وابتداء لكلام مستأنف نحو: «فإن قال: ما زيد بقائم، قلت: إن زيدا لقائم، فجعلت إن في كلامك بإزاء "ما" وجعلت اللام بإزاء الباء»<sup>2</sup>، ويرى ابن عصفور الإشبيلي «إنها لام تدخل على إن دون سائر أخواتها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها»<sup>3</sup>.

وخلاصة القول أن تقدم وتأخير خبر "إن" أو إحدى أخواتها على اسمها يتوقف على شبه الجملة وإلا فلا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، لأنها حروف والحروف لا تعمل فيما قبلها.

وأثناء العودة إلى سورة آل عمران استنتجنا من عملية الإحصاء الذي قمنا بها بأن "إن" وأخواتها "وردت" (85) مرة بترتيب مختلف وهي عاملة غير مهملة؛ بمعنى أنها التزمت الترتيب الأصلي، وكذلك خرجت عن الترتيب الأصلي، بيد أن بعض الحروف كـ"ليت، وكان" لم أجد لها أي أثر في هذه السورة لذا لم أتطرق إليها في الجانب التحليلي، واستغنيت كذلك عن هذه الحروف من حيث إهمالها.

– "إن وأن": وردت هذه الأداة في سورة آل عمران (78) مرة، منها (74) مرة التزمت بالترتيب الأصلي؛ بمعنى الناسخ أولاً ثم اسمه فخبره، و(4) مرات خرجت عن الترتيب الأصلي، أما الدلالات التي أدتها أخبار هذه النواسخ وهي في ترتيبها الأصلي ما جاء في

<sup>1</sup> نفسه: 205/1

<sup>2</sup> الجمل في النحو: 54

<sup>3</sup> شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور الإشبيلي - تح: د/صاحب أبو جنان: 431/1

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...﴾<sup>1</sup> وقعت هذه الجملة تأكيداً للجملة الأولى من قوله تعالى: ﴿... لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>2</sup>، وعرف جزئي الجملة (الدين والإسلام) دلالة على حصر المسند إليه وهو "الدين" في المسند وهو "الإسلام"؛ أي لا دين إلا الإسلام وأكد هذا الكلام بأن تحقيق لما تضمنه من حقيقة الدين عند الله في الإسلام؛ أي الدين الكامل.<sup>3</sup>

أما قوله: ﴿عند الله﴾ ووصف للدين وأفاد أن الدين الصحيح هو الإسلام، وبالتالي يكون قصراً للمسند إليه باعتبار قيد فيه لا في جميع الاعتبارات، ومثل هذا ما نجده في قول الخنساء:

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ \*\*\* رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلاً

فحصر "الحسن" في بكائه بقاعدة أن المقصور هو الحسن، لأنه هو المعروف باللام وهو قصر حسن البكاء، على ذلك الوقت، ليكون لبكائها على صخر مزية زائدة على بكاء القتلى<sup>4</sup>، وقرأت هذه الآية: ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ بفتح الهمزة نحو: ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ على أنها بدل من قوله: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي شهد الله بأن الدين عند الله الإسلام والبدل هو المبدل منه في المعنى، فكان بياناً صريحاً لأن دين الله هو التوحيد والعدل.<sup>5</sup>

ويكون تأكيد هذه النواسخ للإشارة إلى التحسر والتحزن على أن الذي كان لم يكن وفق ظن المتكلم فكان نفس المتكلم تنكره فيؤكد لك، وقد تدخل "إن" «للدلالة

<sup>1</sup> آل عمران: 19

<sup>2</sup> آل عمران: 18

<sup>3</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 188/3، وروح المعاني: 106/3

<sup>4</sup> ينظر التحرير والتنوير: 190/3

<sup>5</sup> ينظر: الكشاف: 179/1، التحرير والتنوير: 188/3

على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون، وذلك قولك للشيء هو بمرأى من المخاطب ومسمع: "إنه كان من الأمر ما ترى وكان مني إلى فلان إحسان ومعروف، ثم إنه جعل جزائي ما رأيت فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت، وتبين الخطأ الذي توهمت"<sup>1</sup>، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِنكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>2</sup> فليس مراد الإخبار بمفهومه لأن الله عالم بما وضعت، بل المراد «إظهار للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها، والتحزن إلى ربه لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا»<sup>3</sup>، والمولود التي أتت به لا يصلح للقيام بما نذرته، فإن كان تحزنها ذلك إنما لترجيها الذكر على الأنثى.

والتأمل لهذه الآية الكريمة يجد "أن تكررت ثلاث مرات وأتى خبرها فعلا مضارعا دلالة على استمرار وتجديد الاستعادة وديمومتها دون انقطاع وذلك في نحو: ﴿... وَإِنِّي أُعِيدُهَا﴾ بخلاف ﴿ وَضَعْتُهَا وَسَمَّيْتُهَا﴾؛ إذ أتى بالخبرين ماضيين لانقطاعهما.<sup>4</sup>

ويأتي التوكيد في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾<sup>5</sup>، وكذلك قوله أيضا: ﴿ إِنَّا أَوْلَىٰ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيْنَكَ مَبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾<sup>6</sup> موقع التعليل للأمر بالتقوى والطاعة، حيث لو نظرنا إلى الآية الأولى وتأملنا

<sup>1</sup> الدلائل: 322

<sup>2</sup> آل عمران: 36

<sup>3</sup> دلالات التراكيب: 52

<sup>4</sup> ينظر: روح المعاني: 3/137، إعراب القرآن: 3/429

<sup>5</sup> آل عمران: 51

<sup>6</sup> آل عمران: 96

قوله تعالى: ﴿ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾ لوجدنا أن الله أحق بالتقوى والعبادة، بينما نجد قوله: ﴿ فَأَعْبُدُوهُ ﴾ تفريع عن الربوبية، وبالتالي جعل قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ... ﴾ تعليلاً ثم أصلاً للتفريع<sup>1</sup>، والآية على هذا النحو هي كلام مستأنف مسبق لتقرير أصل الديانة المترتبة على الإيمان بما أورده تبارك وتعالى.

أما الآية الثانية وقعت موقع تعليل للأمر في قوله تعالى: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>2</sup> لأن هذا البيت كان مقام إبراهيم عليه السلام، بيد أن هذه الجملة أكدت بمؤكدين "إن، واللام" وأخير عن « النكرة وهو أول بيت لتخصصها بالإضافة وبالصفة التي هي وضع إما لها وإما لما أضيفت إليه... ويحسن الإخبار عن النكرة بالمعرفة دخول «إن»<sup>3</sup>، وقد نجد معنى التوكيد تغليظ لشرك أمر الحج كما في قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>4</sup>، وقد يكون تعريض بالمشركين من أهل الكتاب، بأنه لا اعتداء عند الله وإنما يريد أن يحجّ المؤمنون به والموحدون له، والإخبار عنه هنا بالكفر دلالة على تغليظ أمر الحج<sup>5</sup>.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾<sup>6</sup> فإنك تجد في الآية تعريضا بالتهديد، لأن الحساب هنا كناية عن الجزاء وقيل « إن سرعة الحساب تقتضي إحاطة العلم والقدرة»<sup>7</sup> والجملة هنا تفيد الوعيد، لأن من يكفر يعاقبه

<sup>1</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 254/3

<sup>2</sup> آل عمران: 95

<sup>3</sup> البحر المحيط: 6/3، وينظر: روح المعاني: 4/4

<sup>4</sup> آل عمران: 97

<sup>5</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 24/4

<sup>6</sup> آل عمران: 19

<sup>7</sup> روح المعاني: 107/3



الله ويجازيه عن قريب، وكذلك تدل على تحذير المسلمين من الوقوع فيما وقع فيه غيرهم.

واتضح لنا من عملية الإحصاء أن التوكيد جاء بضمير الفصل أربع مرات وربما لأنه يفيد القصر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>1</sup>، واقترن باللام المزحلقة لثلاثا يتوالى حرفا التوكيد ويكون دخولها على الفصل أجوز لأنه أقرب إلى المبتدأ<sup>2</sup>، وجاء بالضمير لإفادة تقوية الخبر وزاد قوة عندما دخلت عليه لام الابتداء، وهنا إفادة الخبر عن الله تعالى بالعزة وإبطال إلهية المسيح على حسب اعتقادية المخاطبين من النصارى.<sup>3</sup>

وهكذا نجد نبرة التوكيد تعلو وتهبط في مراقب دقيقة وبالغة لمواقع المعاني في النفوس وما تنطوي عليه دواخلها.

أما بالنسبة إلى التزام الخروج عن الترتيب الأصلي "لأن، وإن" في هذه السورة فوجدناه لا يتعدى أربع مرات (4)، ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿... إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾<sup>4</sup> وقوله أيضا: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ...﴾<sup>5</sup>، ففي الآية الأولى اسمها مؤخرا وهو "لَعِبْرَةٌ" مقترنا بلام الابتداء والخبر شبه جملة "فِي ذَلِكَ" اتعاضا ودلالة على تأكيد غلبة المؤمنين على قتلهم للكافرين الذين كانوا أكثر منهم عددا، وجاء التنوين لتعظيم هذه العبرة<sup>6</sup>، ونفس الشيء في الآية الثانية؛ إذ أكد الخبر بإن

<sup>1</sup> آل عمران: 62

<sup>2</sup> ينظر: روح المعاني: 190/3

<sup>3</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 267/3

<sup>4</sup> آل عمران: 13

<sup>5</sup> آل عمران: 199

<sup>6</sup> ينظر: البحر المحيط: 396/2، روح المعاني: 98/3

وبلام الابتداء للرد على المنافقين الذين قالوا للرسول ﷺ لما صلى على النجاشي: «أنظروا إليه يصلي على نصراني ليس على دينه ولم يره قط»<sup>1</sup>.

وذلك كله لبيان أن أهل الكتاب ليس كلهم يتقنون الميثاق ويحرفون الكتاب، وفيها تعريض أيضا للمناققين الذين هم أقبح أصناف الكفار، وزادت لام الابتداء قوة حين دخلت على اسم إن وجاز ذلك لتقلم الخير، و«إنما أكد خبر إن باللام لأنها موضوعة لتأكيد المبتدأ فلما أريد زيادة التوكيد جمع بينها وبين إن»<sup>2</sup>.

هذه كلها آيات دالة على خروج "إن" عن الترتيب الأصلي، وذلك بتقديم خبر الناسخ والذي ورد شبه جملة على اسمه واقتراه بلام الابتداء زاد قوة لتأكيد المعنى، لأن الجملة بأن مؤكدة وزادت تأكيداً بلام الابتداء.

- لكن: لم يرد هذا الحرف عدا مرة واحدة بمعنى الاستدراك نحو قوله تعالى: ﴿... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظَلِّعَكُمْ عَلَى الْعَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>3</sup>، فهو استدراك على ما أفاده قوله تعالى: ﴿... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظَلِّعَكُمْ عَلَى الْعَيْبِ﴾ حتى لا يجعله المنافقون حجة في نفي الرحي والرسالة، وبذلك يصبح المعنى في ﴿... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظَلِّعَكُمْ عَلَى الْعَيْبِ﴾ إلا ما أطلع على الرسول ﷺ ومن عادة الرسول أن لا يفشي ما أسره الله تعالى إليه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> التحرير والتنوير: 207/4

<sup>2</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: 165/1

<sup>3</sup> آل عمران: 179

<sup>4</sup> ينظر: التحرير والتنوير: 180/4

فوقوع لكن هنا لكون ما بعدها ضدا لما قبلها في المعنى، إذ تضمن اجتناء الله من شاء من رسله اطلاعه إياه على ما أراد من علم الغيب حتى يميز الخبيث من الطيب.<sup>1</sup>

- **لعلّ**: أما بالنسبة لـ "لعل" فإنها وردت ست (6) مرات، مرتبة بترتيب أصلي دالا على الترجي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>2</sup>، وقوله أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>3</sup>، ففي الآية الأولى ترجي الشكر وهو موضع الأنعام كما أنعم الله على المؤمنين بنصره إياهم، وذلك بسبب تقواهم وإيمانهم به تعالى، و«قد يحتمل أن يكون كناية أو مجازا عن نيل نعمة أخرى توجب الشكر كأنه قيل: فاتقوا الله لعلكم تنالون نعمة من الله»<sup>4</sup>؛ إذن فموضع الشكر هو موضع الإنعام لأنه سبب له، وإما بالنصر السابق يوم بدر، أو على الإنعام المرجو أن يقع<sup>5</sup>.

أما الآية الثانية فقد اقترن الرجاء بالتخويف الموجود في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾<sup>6</sup>، ومفاده أن يحترز المؤمن من اتباع المرابين وما يتعاطونه من أكل الربا، إذ يستوجب في هذه الآية على العبد أن يكون بين الرجاء والتخويف.

<sup>1</sup> ينظر: البحر المحيط: 126/4

<sup>2</sup> آل عمران: 123

<sup>3</sup> آل عمران: 130

<sup>4</sup> روح المعاني: 44/4

<sup>5</sup> ينظر: البحر المحيط: 47/3

<sup>6</sup> آل عمران: 131

و لو تأملنا قوله تعالى: ﴿... وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>1</sup> لوجدنا بأن الزمخشري يرى في «لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ» إرادة أن تزدادوا هدى<sup>2</sup> فجعل الترجي مجازاً عن إرادة الله زيادة الهدى، وهناك من أبقى الترجي على حقيقته؛ إذ جعله للانسان لا إلى الله، لأنه يستحيل أن يكون الترجي من الله<sup>3</sup>.

و خلاصة الأمر أن هذه التراكيب المتعلقة بـ "لعل" من حيث الوظيفة الإعرابية فقد جاءت جملها -جمل الرجاء- كلها في هذه السورة في محل نصب حال.

### ج- "لا" النافية للجنس:

يجري مجرى إن في نصب الاسم ورفع الخبر حرف آخر اسمه "لا" النافية للجنس، وهي التي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها، وقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، لأنه يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصاً لا على سبيل الاحتمال نحو: اللام التي يقع بعدها الاسم مرفوعاً كـ: لا رجل قائماً، فإنها ليست نصاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد<sup>4</sup>، وتسمى هذه اللام لام التبرئة لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر، وتخصص به لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> آل عمران: 103

<sup>2</sup> الكشاف: 207/1

<sup>3</sup> ينظر: البحر المحيط: 19/3

<sup>4</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 5/2

<sup>5</sup> ينظر: النحو الوافي: 686/1 هامش الصفحة، جامع الدروس: 329/2

تعمل "لا" عمل إن؛ إذ تدخل على الجملة الاسمية فت نصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، «وإذا تكررت اللام مع النكرة نحو: "لا حول ولا قوة" جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع، فإن فتحت فلك في الثاني أوجه ثلاثة هي: الفتح والرفع والنصب، وإذا رفعت فلك في الثانية وجهان: الرفع والفتح ويمتنع النصب...، فإن لم تتكرر مع النكرة الثانية لم يجر في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح؛ تقول: "لا حولَ وقُوَّةٌ، أو قُوَّةٌ" بفتح حولٍ لا غير، ونصب قوة أو رفعها»<sup>1</sup>.

"لا" النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات إن، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا بشروط وضعها النحاة هي:<sup>2</sup>

- أن تكون نافية للجنس نحو: "لا رجلا في الدار".

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فهي عاملة في نحو: لا شبابَ باقٍ، وغير عاملة في:

"لا الشبابُ باقٍ".

- ألا يفصل بينها وبين اسمها، فإن وجد فاصل أهملت وتكررت نحو: لا في النبوغِ حظٌ لكسلانٍ ولا نصيبٌ.

- ألا يتقدم خبرها على اسمها ولو كان شبه جملة نحو: لا لهازلٍ هبةٌ ولا توقيرٌ.

- ألا تدخل عليها حرف جر، فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما

بعدها مجرورا نحو: سافرتُ بلا زادٍ، ولا فلانٍ يخافُ من لاشيءٍ.

وردت هذه الأداة في سورة آل عمران ثمان مرات، التزمت الترتيب الأصلي أربع

مرات في نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾<sup>3</sup>، وتكررت "لا" بنفس

الصيغة 4 مرات وذلك لتفرد الله سبحانه وتعالى بالألوهية وخلق السموات

<sup>1</sup> شرح قطر الندى وبل الصدى: 135

<sup>2</sup> ينظر: أوضح المسالك: 1/374، النحو الوافي: 1/489-490، جامع الدروس: 2/330

<sup>3</sup> آل عمران: 2

والأرض، فافتتح السورة بتبرئة نفسه مما قالوا، ووردا على الكفار مما ابتدعوه وجعلوه من الأنداد، وجعل نفسه وحيدا لا شريك له في أمره.<sup>1</sup>

وقد تكررت هذه الجملة في آية واحدة مرتين نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَاتِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>2</sup>، ويرى الزمخشري بأن تكرر هذه اللام للدلالة على اختصاصه بالوحدانية، ثم يذكره ثانيا بعد ما قرن بإثبات الوحدانية إثبات العدل للدلالة على اختصاصه بالأميرين كأن قال لا إله إلا هذا الموصوف بالصفتين، ولتضمن معنى الوحدانية والعدل قرن قوله بالعزير الحكيم.<sup>3</sup>

وقال الألوسي: «تكرير للمشهود به للتأكيد، وفيه إشارة إلى مزيد الاعتناء بمعرفة أدلته لأن تثبيت المدعي إنما يكون بالدليل، والاعتناء به يقتضي الاعتناء بأدلته»<sup>4</sup>، وجاء في البرهان أن «الأول جرى مجرى الشهادة فأعاده ليحري الثاني مجرى الحكم بصفة ما شهد به المشهود»<sup>5</sup>.

أما الترتيب الأصلي فقد وردت "لا" 4 مرات أيضا نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْمِيعَادَ﴾<sup>6</sup>، فنجد جملة لا ريب فيه تكررت مرتين في السورة لكنها بصفة واحدة، لأن الله نفى وقوع الريب عن طريق نفسي

<sup>1</sup> ينظر: تفسير الطبري: 1/163

<sup>2</sup> آل عمران: 18

<sup>3</sup> ينظر: الكشاف: 1/180

<sup>4</sup> روح المعاني: 3/105

<sup>5</sup> البرهان في متشابه القرآن - محمود بن حمزة بن نصر الكرماني - تح: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله -

دارصادر - بيروت لبنان - ط: 2/1417 هـ - 1996 م

<sup>6</sup> آل عمران: 9

الجنس لعدم الإعتداد بآرتياب المرتابين<sup>1</sup>، ودلالة على تعظيم يوم الجزاء وتحويله للتعجيب من حالهم واستعظاما لعظمة مقالهم حين اختلفت مطامعهم وظهر كذب دعواهم. وقد جاءت بمجاز عن معنى الاستهانة بالكفرة والسخط عليهم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>2</sup>، أما في قوله تعالى: ﴿إِن يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذَلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>3</sup> فالمراد بها التنبه على أن الأمر كله لله، وعلى وجوب التوكل عليه، والترغيب في طاعته التي يستحق بها النصره والتحذير عن معصيته التي يستحق بها الخذلان.<sup>4</sup>

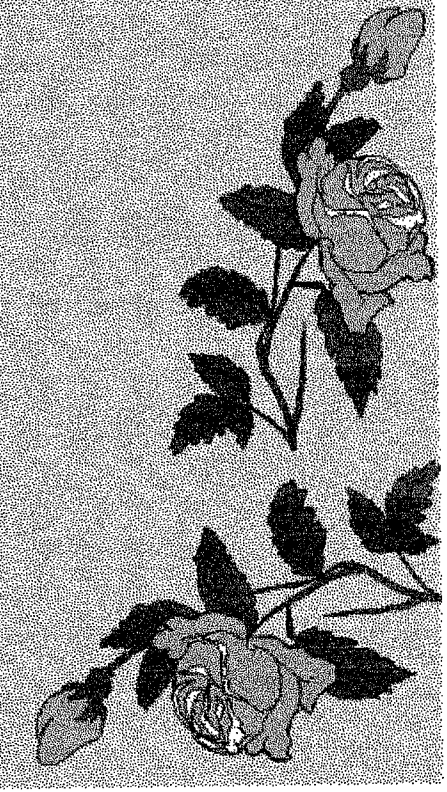
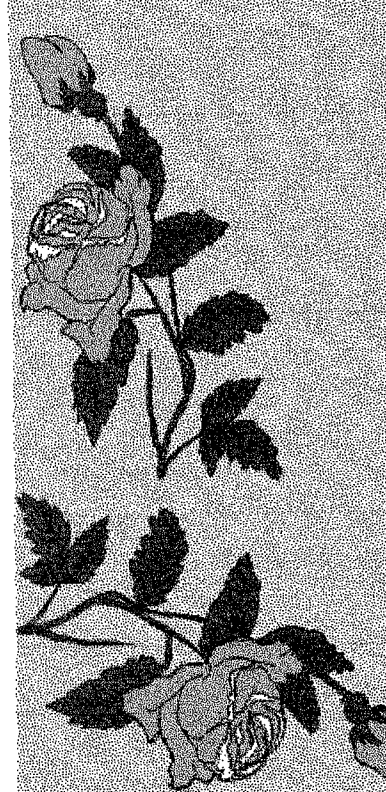
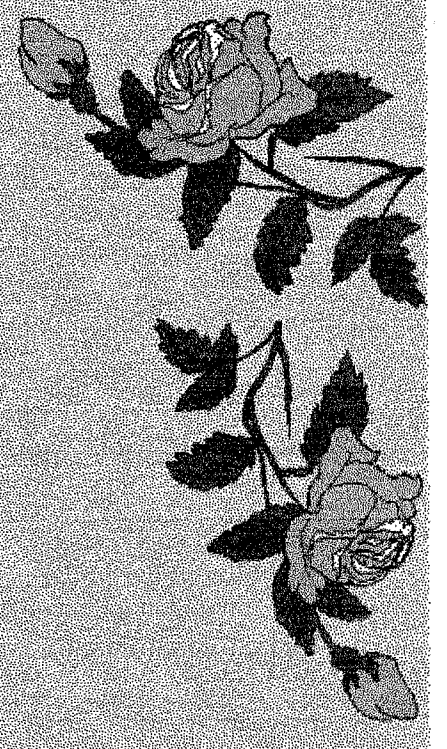
<sup>1</sup> ينظر التحرير والتنوير: 171/3

<sup>2</sup> آل عمران: 77

<sup>3</sup> آل عمران: 160

<sup>4</sup> ينظر: روح المعاني: 108/4

تختنا  
عزیز





بعد أن وفقني الله -عز وجل- لإتمام هذا البحث المتواضع أود أن أذكر بإيجاز النتائج التي توصلت إليها أثناء معالجاتي لمسائل هذا الموضوع، وقد حصرتها في النقاط التالية:

- إن النحو ليس مقصوراً على الحركات الإعرابية وأواخر الكلمات فقط، وأن حصر وظيفة النحو في حفظ كلام العرب من اللحن فحسب هو فهم قاصر يدفع إلى الاعتقاد بأن الاكتفاء بمصدر واحد يغني عن التأليف النحوي وإنما وظيفة النحو أوسع من ذلك؛ إذ فيه صلاح الألسنة وانتحاء سمت العرب في كلامها وتعرف به صحة التراكيب، وبالتالي تنكشف حجب المعاني وتحدد درجة النحوية في التراكيب ودرجة الانحراف عنها.

- إن معنى الجملة ليس مجموع معاني مفرداتها التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، فنسق الجملة وكيفية ترتيب الأجزاء فيها مما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار.

- ليس للجملة تعريف متفق عليه عند النحويين العرب شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء والمحدثين، بل المتفق عليه أنها مكونة من وحدات أصغر منها هي الكلمات، واستنتجت بأن المسند والمسند إليه هما لب الجملة ونواتها؛ إذ لا يمكن أن يستغني أحد عن الآخر.

- أثناء الحديث عن الكلام والجملة تبين لي أنهما مترادفان عند الكثير من علماء العربية على الرغم من وجود العديد من محاولات التفريق بين المصطلحين، واستنتجت بعد عرض العديد من الآراء ومناقشتها أن علماء العربية وقفوا موقفين إزاء الجملة والكلام هما:

\* الموقف الأول: ذهب أصحابه إلى الترادف بين الكلام والجملة لاعتمادهم على ضرورة توفر الإسناد والفائدة.

\* الموقف الثاني: ذهب أصحابه إلى عدم الترادف بينهما لاشتراطهم توفر الإسناد والفائدة في الكلام بينما تقتصر الجملة على توفر الإسناد فقط.

- وقد تنقسم الجملة إلى أنواع من التقسيمات من حيث التسمية ومن حيث الوصف ومن حيث الحكم الإعرابي، وعرضت آراء القدماء والمحدثين في ذلك مناقشا ومعللا، واستنتجت أن الجملة من حيث التسمية عند النحاة نوعان مشهوران هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية تربط بين ركنيهما علاقة إسنادية، واستنتجت كذلك أن الجملة الاسمية تنفرع إلى فرعين، بسيطة ومركبة، ولكل منها ركنان أساسيان.

- إن درجة الإسناد وتنوع صيغ المسند إليه والمسند هما سبب أو معيار تقسيم الجملة الاسمية إلى بسيطة أو مركبة.

- ولقد كان التماس البدايات الأولى للدرس البلاغي من خلال كتب النحو، لأن البلاغيين بدأوا تفكيرهم وبنوا صرح البلاغة على جهود من تقدمهم من النحاة واللغويين، ومن تمام آليات البلاغة التوسع في معرفة العربية ووجوه الاستعمال لها؛ فالقصر وطرقه مؤسس على مبحث الاستثناء ومعطياته، والفصاحة مؤسسة على التقديم والتأخير والفصل وعود الضمير، وهي مباحث نحوية خالصة.

- التقديم والتأخير ليس سوى نمطين يعبران عن حالة بلاغية عامة تحكم شكل البنية الإسنادية فلا يقدم ولا يؤخر عنصر إلا حين يكون ذلك مرتبا عن شروط تداولية. بمطابقة المقال-المقدم والمؤخر-للمقام.

وحاول البلاغيون صياغة مجموعة من المبادئ المتعلقة بإفاداة العلاقات النظمية ثم عن مصدر تلك الإفادات، وفسروا ظاهرة التقديم على أنها تركيز العناية والاهتمام، فإنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعني.

ومن هنا كانت ظاهرة التقديم والتأخير مبحثا نحويا بلاغيا، إذ يتكفل الجانب النحوي بتحديد الأوجه الجائزة من الأوجه الممنوعة، في حين يتكفل الجانب البلاغي بالبحث في دلالة تلك الأوجه التركيبية وتعليل تلك الصور دلاليا وفنيا مع الاستئثار بالمغامرة في حقل المعاني الذوقية والحلجات النفسية.

- إن هناك تجاذبا بين الرتبة والإعراب، ففي اللغات غير الإعرابية تكون الرتبة غالبا محددة الوظيفة التركيبية، بينما لا تكون كذلك في اللغات الإعرابية؛ إذ لا نحتاج إلى الرتبة لتحديد وظيفة مركباتها الاسمية.

فظاهرة الإعراب تتيح للغة حرية الحركة وتعدد الأماكن التي يمكن أن يستوطنها كل جزء من أجزاء الجملة، ومن هنا يمكن القول بأن التقديم والتأخير ظاهرة مسموحا بها في لغة لها ما يضبط حركة ألفاظها ووظائفها داخل التركيب، وذلك سواء قدم اللفظ أو أخر نظل مرتبطين بهذا الضابط الذي هو الإعراب، فالمفعول يقدم ويظل مفعولا لأنه منصوب... ويصير احترام الرتبة ضروريا عند غياب علامات الإعراب.

- إن للرتبة تصرفا في المطابقة إذ قد يجعلها أكثر التزاما ولا يسمح بخرقها كما قد يجعلها أقل التزاما، فإذا تقدم المسند إليه كانت المطابقة أدق وأزوم، وإذا تأخر كانت أقل التزاما، فالفعل إذا تقدم الأسماء وُحِدَ وإذا تأخر ثني وجمع للضمير الذي يكون فيه كما يقول النحاة، والفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث فلا بد من إثبات التاء.

- إن الحرية التي تتمتع بها اللغة العربية في ترتيب أجزاء التركيب تخضع لضوابط تتحكم فيها وتحد من حرية الرتبة وقد تمنعها من الحركة وتلزمها مكانا واحدا، ومن أهم هذه الضوابط: الصدارة والإضمار والحصر واللبس، فكلها تتحكم في المراتب، وأن الإخلال بهذه الضوابط من شأنه أن ينعكس على المعنى ويؤدي إلى خلاف المراد.

- إن تعويض المحذوف وإبقاء ما يدل عليه بعد الحذف بحيث يحفظ المعنى من الالتباس والغموض دليل في لغة العرب على شجاعة المتكلم وقدرته اللغوية، وبرهان على

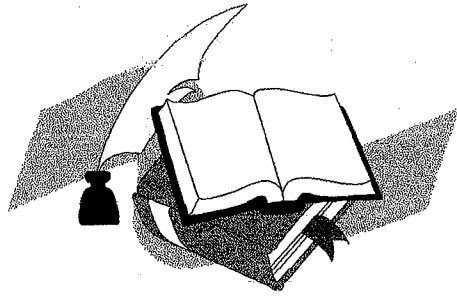
أن الحذف ظاهرة وثيقة الصلة بالكفاءة، والتي تخضع لمنهج لغوي وتقنية تضبطها شروط وقواعد حتى لا يختل المعنى، حينئذ يفهم من التركيب الفرعي بعد الحذف ما يفهم من التركيب الأصلي قبله، وذلك بأن يفهم المعنى الثاني التي تحمله البنية العميقة للعبارة اللغوية ما يفهم من البنية السطحية.

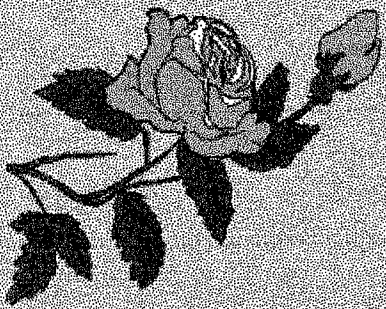
- إن الغرض من الحذف لا يقتصر على تحقيق الإيجاز والاختصار فحسب، بل وسيلة تعبيرية اقتصادية، يُعدّل في تركيبها عن الأصل إلى بنية تركيبية أو جز لفظاً وأغزر معنى؛ إذ يعبر ظاهر اللفظ فيها عن دلالات معنوية أو نفسية أو عاطفية أو انفعالية أو اجتماعية... و بالتالي فهو لا يقل شأنًا عن وسيلة الذكر المصرح فيها بكل عناصر الجملة في اللغة العربية.

- أما في مبحث النواسخ فقد تحدثت عنها سواء كانت أفعالاً أم حروفاً مبيّنا آراء العلماء فيها، خاصة بين المدرستين - البصرة والكوفة -، وتعرضت إلى أخبارها من حيث الترتيب وبينت رتبها سواء تقدمت أم توسطت أو تأخرت، كما أشرت إلى شروط إعمالها مستشهداً بما ورد من الآيات القرآنية، وذلك كله كان بعد ما تعرضت لإحصائها في سورة آل عمران، منوهاً إلى دلالات جملها من خلال هذه السورة، كما حاولت ألا أخرج على نطاق هذه السورة لبيان هذه النواسخ قدر ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

- وأثناء تعرضي للنواسخ لاحظت أن هناك أفعال تتميز عن باقي الأفعال الأخرى بمواصفات كأفعال الظن والتي تتميز بالتعليق والإلغاء، وأن بعض النواسخ لا يجوز تقديم الخبر عليها وهي "إن وأخواتها" ولا يتوسطها إلا إذا كان شبه جملة. جاء ختام سورة آل عمران مشتملاً على عدد من الوصايا النافعة، كما جاء ختام سورة البقرة أيضاً مشتملاً على الدعاء، وهذا هو حسن الختام ليبقى راسخاً في الأذهان وإنه لمن حسن البيان.

وإن موضوع الرتبة يبقى من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام وذلك لفهم المعاني الدلالية للتقديم والتأخير في اللغة العربية مما قد يساعد على المفاهيم التي تؤديها. ونعتقد جازمين أن هذا العمل ما هو إلا محاولة جادة نبتغي فيها المنفعة العلمية العامة، راجين من المولى عز وجل أن يتقبله وينفع به، فإن كان ما قدمناه صواباً فهو من الله وإن كان عكس ذلك فهو من أنفسنا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

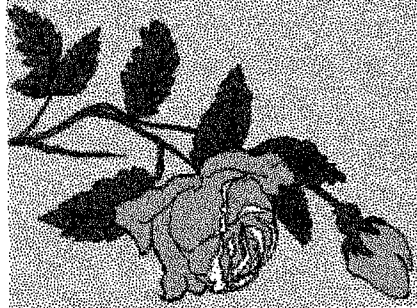




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
 بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ طِينٍ  
 ثُمَّ عَلَّمَهُ قُرْآنًا

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
 الَّذِي عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
 بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ طِينٍ  
 ثُمَّ عَلَّمَهُ قُرْآنًا



• القرآن الكريم رواية حفص لقراءة عاصم (قرص مضغوط)

1. الإتقان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت: 1987م.
2. إتقان ما يحسن على الأخبار الدائرة على الألسن - محمد بن محمد الغزي - تح: خليل محمد العربي - دار الفاروق الحديثة - القاهرة - ط: 1: 1415هـ
3. إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة: 1937م.
4. أخبار النحويين والبصريين - السيرافي - عني بنشره وتهذيبه فريتسل كونكو - بيروت: 1968م.
5. آراء وأحاديث في اللغة والأدب - ساطع الحصري - دار العلم للملايين - بيروت: 1958م.
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدني - القاهرة - ط: 1 / 1408هـ - 1987م
7. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم - أبو السعود محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
8. أساس البلاغة - الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن محمد - تح: عبد الرحيم محمود - دار المعرفة - بيروت: 1982م.
9. أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد عبد، وآخرين مطبعة علي الصبيح، مصر، ط: 6 / 1959
10. أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، تح: د/محمد الإسكندراني، د/م. مسعود - دار الكتاب العربي - بيروت - ط: 2 - 1998

11. أسرار العربية- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد-تح: محمد بهجة  
البيطار-مطبعة الترقى-دمشق: 1957 م.
12. الأشباه والنظائر في النحو-جلال الدين السيوطي-دار الكتب العلمية-بيروت-  
ط: 1984/1 م.
13. الأصول: دراسة إستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي-تمام حسان-دار  
الثقافة،الدار البيضاء-المغرب -ط: 1984
14. الأصول في النحو- أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج -تح: عبد الحسين الفتلي  
-مؤسسة الرسالة -ط: 1996/2 م.
15. أصول النحو العربي-محمد عيد -عالم الكتب -القاهرة : 1978 م.
16. إعراب الجمل وأشباه الجمل-فخر الدين قباوة-دار الآفاق الجديدة -بيروت-ط3
17. إعراب القرآن-محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي-منشورات دار ومكتبة  
الهلل-بيروت-لبنان
18. إعراب القرآن وبيانه-محي الدين الدرويش-دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع-  
دمشق-بيروت، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق،بيروت-ط: 6  
1419هـ، 1999م
19. أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة- د.فاضل مصطفى الساقى-تقديم تمام  
حسان-مكتبة الخانجي -القاهرة : 1397هـ-1977م
20. الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها- د. مشال زكرياء- بيروت:  
1980 م.
21. الألفية، ابن مالك، مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام بن محمد ،مصر، دت .
22. الأمالي الشجرية -ابن الشجري-دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت-دت



23. إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن- أبو البقاء العبكري- راجعه وعلق عليه: نجيب الماجدي- المكتبة العصرية- بيروت- ط1- 1423هـ/2002م.
24. الإنصاف في مسائل الخلاف - أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري - تح: مازن المبارك - دار الفكر - دمشق - ط: 1988/1م.
25. الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية الإسلامية - رسالة تقدم بها الطالب محمد العيد رتيمة - لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية من قسم اللغة والآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الجزائر - 1985
26. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - حققها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السيقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان - ط: 1980/6م.
27. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - راجع الكتاب وصححه وصنع فهرسه يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - 1994م
28. الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تح: مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - ط: 1984/4م.
29. الإيضاح في علوم البلاغة - الخطيب القزويني - تح: عبد المنعم الخفاجي - منشورات دار الكتاب اللبناني - ط: 1980/5م.
30. البحر المحيط - أبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة - مصر - ط: 1328/1هـ .
31. البخلاء - الجاحظ - حققه ونص عليه طه الحاجري - دار المعارف - مصر - ط: 4 - 1971م
32. بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية - دار الفكر - دمشق - سوريا - دت.

33. البرهان في علوم القرآن - محمد بن عبد الله الزركشي - تح: أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة للنشر - بيروت - 1391هـ -
34. البرهان في متشابه القرآن - محمود بن حمزة بن نصر الكرماني - تح: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله - دارصادر - بيروت لبنان - ط: 2/ 1417هـ - 1996م.
35. البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع - تح: عياد بن عيد الشيبتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط: 1 / 1986م.
36. بناء الجملة الاسمية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف، د/ أحمد عفيفي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط: 1988م.
37. بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف - د/ عودة أبو خليل عودة - دار البشير للطباعة والنشر - عمان - ط: 1/ 1411، 1991م.
38. البيان والتبيين - الجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - مصر - ط: 4 / 1975م.
39. تاج العروس من جواهر القاموس - محمد مرتضى الحسين الزبيدي - تح: مصطفى حجازي - مطبعة حكومة الكويت - 1973
40. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن - ابن الزملاكان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي - مطبعة العاني - بغداد - ط: 1 : 1984
41. التحرير والتنوير - الشيخ الطاهر بن عاشور - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - الدار التونسية للنشر - تونس - دت.
42. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، مصر 1967م.
43. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، مطبعة السماح، 1929م.

44. التعريفات-علي بن محمد بن علي الجرجاني- تح: إبراهيم الأبياري- دار الفكر- بيروت-ط:1/1405 هـ .
45. تفسير البيضاوي-البيضاوي-تح:عبد القادر العشا حسونة-دار الفكر بيروت-ط:2/1416هـ-1996م.
46. تفسير الجلالين:جلال الدين بن أحمد المحلي-وجلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي-تح:صبري موسى-ومحمد فايز كامل-دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق-سوريا-ط1/1423هـ .
47. التفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم- د.وهبة الزحيلي-دار الفكر-دمشق-ط2/1995
48. جامع البيان عن تأويل آي القرآن - محمد بن جرير الطبري -دار الفكر-بيروت- 1405 هـ .
49. جامع الدروس - مصطفى الغلاييني-راجع هذه الطبعة ونقحها الدكتور محمد أسعد النادري-المكتبة العصرية-صيدا-بيروت:1997م.
50. الجامع لأحكام القرآن -القرطبي -تح:عبد العليم اليردوني -دار الشعب-القاهرة-ط:2: 1372 هـ .
51. الجملة العربية -د/ إبراهيم بركات-مكتبة الخانجي -مصر-1982
52. الجملة العربية والمعنى - د/فاضل صالح السامرائي - دار ابن حزم للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط 1 سنة 2000 .
53. الجمل في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي-حققه وقدم له الدكتور علي التوفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط:5/1417هـ-1996م.

54. حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب- ابن هشام- منشورات دار الكتب الشرقية-تونس 1373هـ .
55. حاشية الصبان على شرح الأشموني-محمد بن علي الصبان-دار إحياء الكتب العربية-القاهرة-دت
56. الحلل في اصلاح الخلل الواقع في الجمل - البطليوسي -تح: سعيد عبد الكريم سعودي - دار الرشيد - العراق 1980.
57. الخصائص-أبو الفتح عثمان بن جني-تح:الدكتور عبد الحميد الهنداوي - دار الكتب العلمية-بيروت-ط2-2003.
58. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية-عبد العظيم إبراهيم محمد المعطي-مكتبة وهبة- القاهرة-ط1: 1992
59. دراسات بلاغية- د . بسوني عبد الفتاح فيوم -مطبعة السعادة -مصر-ط1 - 1409 هـ -1989م
60. دراسات نقدية في النحو العربي -أيوب عبد الرحمن-مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة-1957م.
61. دلائل الإعجاز في علم المعاني-عبد القاهر الجرجاني-شكله وشرح غامضه وخرج شواهد الدكتور ياسين الأيوبي -المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-ط:2003
62. دلالات التراكيب-(دراسة تحليلية لعلم المعاني)-د:محمد حسنين أبو موسى- منشورات جامعة قاريونس-ط:1399/1 هـ-1979م.
63. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها - لطيفة ابراهيم النجار - دار البشير- عمان -الطبعة الأولى 1994م.
64. ديوان امرئ القيس-دار بيروت للطباعة والنشر-1392هـ/1972م

65. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - العلامة الألوسي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - دت.
66. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف المصرية 1972م.
67. سر صناعة الإعراب - ابن جني - تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 / 2000م.
68. سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني - محمد جلال الذهبي - مطبعة الأمانة - مصر - ط: 2 - دت.
69. شرح ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله بن عقيل - تح: محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - دمشق سوريا - ط: 2 / 1985م.
70. شرح أبيات سيويه، السيرافي تح محمد علي هاشم مطبعة الفحالة القاهرة 1974
71. شرح كافية الشافية - ابن مالك - تح: عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - 1982 م
72. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام - تح: محمد محي الدين عبد الحميد - دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة - دت.
73. شرح التصريح على التوضيح بحاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي - خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - دت.
74. شرح شواهد المغني - السيوطي - تح: الشيخ محمد محمود الشنقيطي - دار مكتبة الحياة - بيروت
75. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
76. شرح المفصل - ابن يعيش - مكتبة المتنبى - عالم الكتب - بيروت - القاهرة - 1940م.

77. الصحاح في اللغة والعلوم - الشيخ عبد الله العلايلي - إعداد وتصنيف نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي - دار الحضارة العربية - بيروت - لبنان - ط 1 ، 1974 م.
78. ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي - رشيد بلحبيب - مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - ط 1 سنة 1998
79. فتح الباري بشرح صحيح البخاري - الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة بيروت
80. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية مكن علم التفسير - محمد بن علي بن محمد الشوكاني - تح: علي محمد عمر - دار الفكر - بيروت لبنان - 1396 هـ
81. الفعل زمانه و أبنيته - د/إبراهيم السامرائي - مطبعة العاني - بغداد - 1966
82. فلسفة اللغة العربية، د/عثمان أمين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965
83. الفهرست - ابن النديم - دار المعرفة - بيروت - 1398 هـ / 1978 م
84. في البلاغة العربية (علم المعاني) - محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية - بيروت - لبنان - ط 1: 1990 م
85. في البنية والدلالة (رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية) - سعيد أبو الرضا - منشأة الناشر للمعارف - مصر - دت .
86. في النحو العربي نقد وتوجيه - مهدي المخزومي - المكتبة العصرية - بيروت - ط 1 - 1964 م
87. في النحو العربي قواعد وتطبيق - مهدي المخزومي - مطبعة البابي الحلبي - ط 1 - 1967
88. الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح رضى الدين الأستربادي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 3 - 1982

89. الكافي في النحو وتطبيقاته-د:صبري إبراهيم السيد-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-1994 م.
90. الكامل في النحو والصرف والإعراب-أحمد قيش-دار الجيل-منشورات لبنان-ط:1974/2
91. الكتاب، سيبويه، تح:عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.
92. كتاب العين-الخليل بن أحمد الفراهدي-تح:إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي-وزارة الثقافة والإعلام العراقية:1985م
93. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري - دار المعرفة - بيروت - لبنان - دت
94. اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله - تح:غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - ط:1-1995
95. لسان العرب- ابن منظور- دار صادر بيروت - ط:1994/3
96. اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الرحمن الأواخلي ومحمد القصاص - مطبعة لجنة البياب العربي - القاهرة - 1950
97. اللغة بين التراث والمعاصرة - عاطف مذكور - دار الثقافة والنشر والتوزيع - دمشق - 1987
98. اللغة العربية معناها ومبناها - د/ حسان تمام - عالم الكتب للنشر والتوزيع والكتابة - ط:1998
99. مبادئ اللسانيات - أحمد قدور - دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق - سوريا - ط:1996/1 م.
100. مبحث التقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز
101. المحتسب - ابن جني - تح:علي الجندي، وناصر عبد الحلیم النجار، وعبد القباح شلي - القاهرة - 1386هـ

102. مختصر التفتازاني على شروح التلخيص، تح: محمد محي الدين، مكتبة محمد علي، دار المعارف، مصر، دت
103. مختصر النحو - د/عبد الهادي الفضلي - دار الشروق للنشر والتوزيع - جدة - دت.
104. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية - السيد أحمد خليل - دار النهضة العربية - بيروت - ط 1968
105. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د/محمد أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988م
106. المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه - أبو السعود حسنين الشادلي - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ط: 1410/1 هـ - 1990 م.
107. معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير نجيب البدي - مؤسسة الرسالة - بيروت
108. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا، دت.
109. مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام - تح: محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - 1416 هـ / 1995 م .
110. مفتاح العلوم - السكاكي - دار الكتاب العلمية - بيروت - دت.
111. مفتاح العلوم - السكاكي - مطبعة البابي الحالي - مطبعة التقدم - مصر - ط 1 - 1937 م .
112. المفصل - الزمخشري - منشورات دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - ط: 2 / 1323 هـ .



113. المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1385 هـ.
114. مقدمة شرح نهج البلاغة - كمال الدين ميثم البحراني - تقديم وتحقيق: د. عبد القادر حسين - دار الشروق - بيروت - ط 1: 1407 هـ، 1987 م.
115. مناهج البحث في اللغة - تمام حسان - مطبعة الرسالة القاهرة - 1955
116. مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين - د/زين كامل الخويسكي - دار المعارف الجامعية - الإسكندرية - ط 1 سنة 1989
117. الموطأ - مالك بن أنس - تخريج وتعليق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ط 3 سنة 1997 م/1418 هـ
118. نتائج الفكر في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي - تح: محمد إبراهيم البنا - دار الإعتصام - 1984 م.
119. النحو العربي نقد وبناء - إبراهيم السامرائي - دار الصادق - بيروت
120. النحو العربي والدرس الحديث - عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت 1974
121. نحو الفعل - د/أحمد عبد الستار الجوارى - المكتبة العصرية - بيروت - 1983 م
122. النحو المصفى - محمد عيد - مكتبة الشباب - القاهرة: 1989
123. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ط 3/ 1975
124. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية - مصطفى حميدة - الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع - لوبنجان - ط 1 سنة 1997
125. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرن الثاني والثالث هجري - د. مصطفى جطل - مطبعة جامعة حلب - 1978/1979
126. النواسخ الفعلية والحرفية "دراسة تحليلية مقارنة" - أحمد سليمان ياقوت - دار المعارف - الإسكندرية - 1984

127. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دت.

## المجلات والدوريات:

- المجلة العربية للدراسات الإسلامية-د/إبراهيم بركات-السنة الأولى-العدد الأول-معهد الخرطوم الدولي-فيفري 1982 م
- مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-د/عليان محمد الحازي-العدد الرابع-السنة الرابعة-مكة المكرمة 145-1400/1999هـ.
- مجلة معهد اللغة العربية-البحث البلاغي عند العرب-د.عبد الحكيم راضي-العدد الثاني-مكة المكرمة-1404 هـ-1984م.
- مجلة المصطلح-التركيب وعلاقته بالنحو-لحسن بلبشير-العدد: 1-جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-2002

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

مُتَلَفَات:

- المدخل: الجملة في الدرس النحوي.....1-12:
- 1- تمهيد.....2-3:
- 2 - بداية الدرس اللغوي.....3-4:
- 3 - الجملة عند ابن هشام:.....4-7:
- 4- الآراء المعاصرة في عناية النحاة بالجملة.....7-12:
- الفصل الأول: الجملة الاسمية في اللغة العربية.....13-61:
- 1- مفهوم الجملة العربية.....13:
- 1-1- الجملة لغة.....13:
- 1-2-1- الجملة اصطلاحاً.....13-18:
- 2- أقسام الجملة العربية.....18-32:
- 2-1- تقسيم الجملة من حيث التسمية.....19-21:
- 2-2- تقسيم الجملة من حيث الوصف.....21-22:
- 2-3- تقسيم الجملة من حيث الحكم الإعرابي.....22-32:
- 3- موقف المحدثين من تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية:.....32-37:
- 4- مفهوم الجملة الاسمية.....37-40:
- 5- ركنا الجملة الاسمية.....41-48:
- 5-1 المسند إليه.....41-44:
- 5-2 المسند.....44-48:
- 6- الرابط بين المسند إليه والمسند.....48-51:
- 7- أنواع الجمل الاسمية .....51-58:

- 55-51:.....الجملة الاسمية البسيطة 1-7
- 58-55:.....الجملة الاسمية المركبة 2-7
- 61-59:.....العوامل المؤثرة على الجملة الاسمية (النواسخ) 8
- 109-62:.....الفصل الثاني:الرتبة في اللغة العربية
- 66-63:.....1- مفهوم الرتبة
- 63:.....1-1 الرتبة لغة
- 66-63:.....1- 2- الرتبة اصطلاحا
- 71-67:.....2- أنواع الرتبة
- 68-67:.....1-2 الرتبة الثابتة أو المحفوظة
- 71-69:.....2-2 الرتبة المتحولة أو الرتبة غير المحفوظة
- 77-71:.....3- الرتبة والترتيب
- 80-77:.....4- النظم وعلاقته بالرتبة
- 83-80:.....5- الرتبة والتعليق
- 87-83:.....6- دور الإعراب في الحد من حركية الرتبة
- 91-87:.....7- أثر المطابقة في الرتبة
- 109-91:.....8- ضوابط التحكم في الرتبة
- 96-91:.....1-8 الصدارة
- 100-96:.....2-8 الإضمار
- 104-101:.....3-8 الحصر
- 109-104:.....4-8 الرتبة واللبس
- 182-110:.....الفصل الثالث:الدراسة التطبيقية للرتبة في سورة آل عمران
- 111:.....1-تحديد مفهوم لسورة آل عمران

- 1-1- نزولها.....:111
- 1-2- أسباب تسميتها.....:111-112
- 1-3- إحصاء آياتها وكلماتها وحروفها.....:112
- 2- الترتيب بين عنصري المركب الاسمي.....:112-125
- 1-2- التزام الترتيب الأصلي.....:113-119
- 2-2- الخروج عن الترتيب الأصلي (التقدم والتأخير).....:119-125
- 3- الحذف في الجملة الاسمية.....:125-139
- 1-3- الحذف الواجب في التركيب الاسمي.....:127-135
- 2-3- الحذف الجائز في التركيب الاسمي.....:135-139
- 4- الترتيب الحر أو الجائز.....:139-142
- 5- الترتيب في النواسخ.....:142-182
- 5-1- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.....:142-169
- كان وأخواتها.....:142-143
- الترتيب لكان وأخواتها.....:144-153
- الحروف المشبهة بليس.....:153-158
- ظن وأخواتها.....:158-159
- الترتيب في ظن وأخواتها.....:160-169
- 5-2- الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر.....:169-182
- إن وأخواتها.....:169-170
- الترتيب بين اسم إن وخبرها.....:170-179
- "لا" النافية للجنس.....:179-182

---

188-183:	الخاتمة.....
201-189:	قائمة المصادر والمراجع.....
206-202:	محتويات البحث.....

## ملخص:

ينصب هذا البحث حول " الرتبة في الجملة الاسمية ودلالاتها البلاغية في سورة آل عمران " ، ومن أجل معالجة هذه الظاهرة طرحنا السؤال التالي :هل الإخلال بالترتيب يؤدي إلى الإخلال بالتركيب؟. واستعملت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الملاحظة و الاستقراء، أما البحث فقد قسمته إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول فحائمة ، وانتهيت إلى أن الإخلال بالترتيب يؤدي إلى الإخلال بالتركيب وبالتالي فساد المعنى.

## الكلمات المفتاحية:

الرتبة - الجملة العربية - الجملة الاسمية - الدلالات البلاغية - سورة آل عمران.

## Résumé :

Le sujet de cette thèse traite le champ morphologique en général. Autrement dit, l'ordre des mots dans une phrase et son sens rhétorique dans le livre sacré du coran « Sourat Al Omrane » Pour ce faire, nous nous sommes posé la question suivante : Est ce que le fait de ne pas respecter l'ordre des mots dans la phrase influe-t-il sur le sens voulu ? J'ai opté pour la méthode et le style de l'analyse et l'interprétation. Pour conclure on peut affirmer que le mauvais ordre des mots a son impact sur la compréhension et le sens de la phrase.

## Les mots clés :

Le degré , la phrase arabe , significations rethoriques , sorat al omrane

## Summary :

The topic of this thesis turns around morphology in general in other in a statement and its rethorical meaning (syntax)in the holly coran in "Sorat Al Omran" Then in order to study this grammatical factor situation we state the following question: Does the way in which we don't respect the word order affect the meaning? I dopt the method and discourse of interpretation and analysis. As a result I can conclude that the misuse of word order has an impact on meaning.

## Keys Words:

Degree, arabic statement , rethorical meanings, sorat Al omran